5 أيلول - سبتمبر 2015
تركيا - استانبول

تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على سورية والمنطقة

المشاركون:

الباحث علي حسين باكير

الدكتورة فاطمة الصمادي

الدكتور مروان قبلان

الدكتور جمال نصار

الباحث عارف كسكين

الدكتور سنان حتاحت

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 15 كانون الأول/ ديسمبر 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ندوة بحثية

"تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على سورية والمنطقة"

تركيا -إستانبول

5 أيلول/ سبتمبر 2015

المحتويات

تقديم 1

جدول الأعمال 2

الاتفاق النووي الإيراني: تقييم بنية الاتفاق وفرص استمراره مستقبلاً 3

الباحث علي حسين باكير باحث في العلاقات الدولية والشؤون الاستراتيجية

النووي الإيراني: مخاوف وصراع على المكاسب السياسية 11

الدكتورة فاطمة الصمادي باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات متخصصة في الشأن الإيراني

الاتفاق النووي الإيراني وموازين القوى الإقليمية 24

الدكتور مروان قبلان تطور العلاقات المصرية-الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي

تطور العلاقات المصرية-الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي 29

الدكتور جمال نصار باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات ومختص في الشأن المصري

أثر الاتفاق النووي على التموضع الإيراني في سورية 39

الدكتور سنان حتاحت -نائب المدير التنفيذي بمركز عمران

الباحث معن طلّاع -باحث في مسار السياسة والعلاقات الدولية بمركز عمران

نبذة عن المشاركين 46

تقديم

تمكنت إيران والمجموعة الدولية (القوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) في الرابع عشر من تموز 2015 من التوصل إلى اتفاق نهائي حول البرنامج النووي الإيراني، وتباينت الآراء والمواقف في قراءة تداعيات هذا الاتفاق وآثاره على سلوك إيران وسياساتها الخارجية وعلى موازين القوى الإقليمية في المنطقة، والتي تشهد حراكات صلبة متعددة، ومستويات صراع متعددة في إطار تشكيل نظام سياسي اجتماعي إقليمي جديد.

ومما لا شك فقد أفرز هذا الاتفاق مناخات وهوامش سياسية في أجواء التفاعلات الإقليمية في المشرق العربي، ستحاول إيران من خلالها زيادة مجالها الحركي على المستوى السياسي والدبلوماسي في سبيل تعزيز القدرة والنفوذ في ساحات الصراع بهذه المنطقة، وخاصة في سورية مستفيدةً من عنصر الزمن المتاح قبل ظهور أي عثرات في تنفيذ وتطبيق هذا الاتفاق، ومنطلقة من ضرورة تكريس الفاعل الإيراني في معادلات الحل الإقليمية. كما ستجهد طهران فرض أجندتها السياسية والعسكرية بعد توقيع الاتفاق النووي في كافة المناطق التي تتصارع بها مع دول المنطقة عبر أذرعها المحليين، مستغلةً مكتسبات إعلان دخولها للحظيرة الدولية لتحسين شروطها على حساب باقي الفاعلين الإقليميين والمحليين في تلك الجغرافيات الملتهبة.

وبالمقابل فإن هناك الكثير من المعوقات وعوامل الصد المحلية تجعل غايات إيران النهائية غير قابلة للتحقق والاكتمال، إذ لاتزال مشاريعها تتسم بالقلق ومعرضة للانحسار خاصة إذا ما أحسنت دول المنطقة في تبني سبل مواجهة تحمي مجالها الحيوي وأمنها الإقليمي من مفرزات المشروع الإيراني الذي انتعشت فرصه ولو مؤقتا بعد هذا الاتفاق.

وحرصاً على تقديم صورة شاملة حول الاتفاق، قام مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بالتباحث بدايةً حول ضرورة تفنيد هذا الاتفاق وقراءته قراءة تشريحية تشمل البعد والأثر القانوني وطبيعة قراءة كل الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق، ثم استعرض المركز أهم الملفات الإقليمية المتوقع ظهور ارتدادات على مجرياتها، والتي يقع الملف السوري على رأسها كونها مشهداً تنغمس في إيران بكافة الأدوات والأليات ناهيك عن ميليشياتها المتواجدة في المنطقة، وخلصت إدارة مركز عمران للدراسات الاستراتيجية لضرورة دعوة باحثين متخصصين بالشأن الإيراني وبقضايا المنطقة وبالعلاقات الدولية، للمشاركة في ندوة بحثية لتقديم قراءة جامعة شاملة لهذا الاتفاق وارتداداته المباشرة وغير المباشرة على ملف المنطقة، بالإضافة إلى أهم السيناريوهات المرتبطة بتطورات هذا الملف من جهة وبالتغييرات المتوقع حدوثها على مستوى السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية من جهة ثانية.

إدارة مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

15 كانون الأول/ ديسمبر 2015

جدول الأعمال

عنوان ورقة المشاركة	الباحث	مدير الجلسة
كلمة ترحيبية للمدير التنفيذي لمركز عمران	-	د. عمار قحف
الاتفاق النووي الإيراني وفرص الاستمرار من منظور دولي	الباحث علي باكير	د. عمار قحف
قراءة في الاتفاق النووي من منظور إيراني	د. فاطمة الصمادي	
أثر الاتفاق على توازن القوة في المشرق العربي	د. مروان قبلان	د. سنان حتاحت
تداعيات الاتفاق النووي على توجهات تركية المستقبلية	د. أنصار نشانجي	
تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي	د. جمال نصار	الباحث معن طلاع
الحسابات الكردية بعد الاتفاق النووي	الباحث عارف كسكين	
أثر الاتفاق النووي على التموضع الإيراني في الملف السوري	د. سنان حتاحت	د. مازن هاشم

الاتفاق النووي الإيراني: تقييم بنية الاتفاق وفرص استمراره مستقبلاً

الباحث علي حسين باكير

باحث في العلاقات الدولية والشؤون الاستراتيجية

السؤال الأساس للورقة وفق ما تمّ تكليفي به هو "هل سيصمد الاتفاق النووي الإيراني؟". طبعاً لا يمكن أن تكون الإجابة على هذا السؤال الافتراضي قاطعة في ظل المعطيات الحالية التي تتضمن كمّاً هائلاً من المعطيات المجهولة و/أو المتحرّكة، لكن من الممكن تحديد العوامل التي ستؤثر الآن أو لاحقاً على الاتفاق النووي وبالتالي توصلنا إلى الإجابة على السؤال هل سيصمد الاتفاق النووي مستقبلاً أم لا؟

الإجابة على هذا السؤال تعتمد بالدرجة الأولى برأيي على أربعة عناصر أساسية هي:

1. توجهات الرئيس الأمريكي القادم: وهو أمر لا نعرفه حتى الآن، ولكننا نعرف على الأقل دوافع الرئيس الحالي لعقد الاتفاق.
2. سلوك النظام الإيراني ونواياه الحقيقة: وهو أمر نعرف على الأقل بعض جوانبه من خلال تاريخ النظام الإيراني الحالي ومن خلال تجاربه لاسيما في البرنامج النووي ومن خلال دوافعه.
3. موقف الأطراف الأقل استفادة من الاتفاق النووي أو الأكثر تضرراً منه: ولدينا فكرة مبدئية عن موقف هذه الأطراف كروسيا وإسرائيل وبعض الدول العربية.
4. بنية الاتفاق النووي نفسه: هل هي قوية متماسكة واضحة، مزوّدة بضمانات تجبر الأطراف على الالتزام به ومسلّحة بنظام رادع يجبر الأطراف على التفكير مرتين قبل خرقه أو تجاوزه أو التلاعب به؟ أم أنها ضعيفة فيها الكثير من الثغرات والحلقات المنفصلة عن بعضها بعضاً التي تتيح خرق الاتفاق أو تشجّع على التلاعب به أو الغش والخداع؟

أي عنصر من هذه العناصر منفرداً أو بالاجتماع مع العنصر الآخر أو مع جميع العناصر من شأنه أن يحدد مصير الاتفاق وعمّا إذا كان سيصمد أو لا. باستطاعتنا أن نناقش كل نقطة من هذه النقاط وكيف يمكن أن تؤثر على الاتفاق. لكن بسبب طبيعة الورقة التحليلية وحجمها المحدود، سيتم التركيز بشكل أساس على النقطة الأخيرة وهي بنية الاتفاق النووي نفسه لأنها الشيء الوحيد المثبت والنهائي والواضح حتى الآن.

بنية الاتفاق النووي

الاتفاق من حيث المبدأ يتضمن سياقين، سياق تقني يتعلّق بالتفاصيل المرتبطة بالترتيبات التقنية واللوجستية التي من المفترض أن يتم اتخاذها من قبل الأطراف كافة، والالتزامات التي من المنتظر أن يتم تنفيذها من قبلهم، وسياق سياسي يعتمد على هوية الأطراف المشاركة، سلوكها، دوافعها، تاريخها، كيفية تفسيرها لما ورد في الاتفاق، وعلى الهدف النهائي لها منه.

ومن الواضح أنّ الجزء الأول هو الجزء الأيسر في الاتفاق لأنّه يتعلق بمعطيات محددة وثابتة ورقميّة في الغالب، أما الجزء الثاني فهو الأصعب وطبيعة الحكم عليه تحتاج إلى خبرة ودراية بأطراف الاتفاق، كما أنّ الحكم على الاتفاق من خلال الجزء الأوّل حصراً ودون الاعتماد على الجزء الثاني يوصلنا إلى استدلال خاطئ تماماً، ولعل هذا هو السبب الأساس في حجم الاختلاف الكبير والهوّة العميقة بين من يقول إنّ الاتفاق جيد وبين من يقول إن الاتفاق سيء، علماً أنّ تقييم الاتفاق من هذه الناحية يلزم أيضاً تحديد الطرف الذي من الممكن أن يكون جيداً أو سيئاً بالنسبة له إذا لم يكن تقييم الاتفاق بذاته.

هناك قراءات مختلفة ومتناقضة للاتفاق النووي، الاختلاف الأساس بين المؤديين المعارضين في رأيي يكمن في أنّ جزءاً كبيراً من المؤيدين وعلى رأسهم إدارة الرئيس أوباما والمقربون منها يعتمدون على "الأمل" أو"التمني"، بمعنى أنّ الأمل هو معيارهم في الحكم عليه، بينما تعتمد شريحة واسعة من المعارضين للاتفاق على التاريخ أي على تجربتهم مع النظام الإيراني وسلوك النظام الإيراني نفسه على أرض الواقع خلال العقود الماضية.

هل الاتفاق جيّد أم لا؟

عدا عن أنّ هذه الموضوع يعدّ نسبياً، هناك عدّة معايير للحكم على الاتفاق فيما إذا كان جيّداً أم لا بذاته، ولا شك أنّ قياسه إلى دول بعينها قد يغيّر أيضاً من طبيعة الحكم عليه، لكن أكثر الطرق إنصافاً باعتقادي هي مقارنة ما تم التوصل إليه بما كانت إدارة الرئيس أوباما قد وعدت سابقاً بالحصول عليه. بمعنى آخر، هل توافق الاتفاق مع المعايير التي وضعتها إدارة الرئيس أوباما لما تسميه "الاتفاق الجيد"؟ من خلال هذا المعيار سنستطيع أن نرى بالفعل إذا ما كانت إيران قد قدّمت "تنازلات مؤلمة" كما يدّعي بعضهم أو أنّ إدارة أوباما هي التي قدّمت هذه التنازلات؟

- في موضوع التخصيب: تم الاعتراف بحق إيران في التخصيب، رغم قرارات مجلس الأمن السابقة الصادرة وفق الفصل السابع. صحيح أن هناك قيوداً على التخصيب في الاتفاق لكنّها ستنقضي زمنياً بين 10 و15 سنة بشكل تام.
- منشأة فوردو المحصّنة تحت الأرض: ستبقى وستتحول إلى مركز أبحاث وستحتفظ بألف جهاز طرد مركزي.
- مفاعل أراك: سيبقى وسيتم إعادة تصميم قلبه كي لا ينتج البلوتونيوم للاستخدامات العسكرية، لكن بعد 15 سنة ستكون إيران بحل من هذا القيد وسيسمح لها ببناء مفاعلات مياه ثقيلة.

- التخلص من أجهزة الطرد المركزي: لم يتم التخلص من أي منها، بل كل ما جرى أنّه تم تخزين القسم الذي لم يتم استخدامه منها في مستودعات داخل إيران.
- تفكيك البرنامج النووي الإيراني: لم يتم تفكيك أو تدمير أي شيء من البرنامج النووي الإيراني بل على العكس كما سنرى لاحقاً سيتحول برنامج إيران النووي إلى برنامج صناعي ضخم في نهاية الاتفاق.
- في موضوع التفتيش: ليس هناك تفتيش في أي مكان وأي زمان في إيران خلال مدة 24 ساعة يومياً على مدار الأسبوع كما كان نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي بن رودز قد صرّح بذلك. عمليات التفتيش وفق الاتفاق تشمل المنشآت المصرح عنها فقط، أما المنشآت الأخرى التي يشك بها فلها آلية خاصة تتيح لإيران الاعتراض وأيضاً تأجيل التفتيش لمدة 24 يوماً ويمكن أن يضاف إليها 65 يوماً إذا ما لجأت إيران إلى الفقرة 36 من الاتفاق. ناهيك عن مشكلة المواقع العسكرية (سنشرح لاحقاً حالة موقع بارتشين العسكري).
- البعد العسكري لبرنامج إيران النووي: قبل الاتفاق أصر الجانب الأمريكي على ضرورة أن تعترف إيران بنشاطاتها السابقة المتعلقة بالبعد العسكري لبرنامجها النووي حتى يتم التوصل إلى الاتفاق. لكن ما حصل لاحقاً هو أنّه قد تم إيجاد "تخريجة" للأمر بسبب إصرار الجانب الإيراني على رفضه، وذلك عبر اتفاق سرّي بين إيران والوكالة النووية للطاقة الذريّة. تبيّن فيما بعد أنّ الاتفاق يتيح لإيران تفتيش نفسها بنفسها!

المجال	هل وعدت به الإدارة الامريكية	هل حصلنا عليه في الاتفاق
لا تخصيب	✓	×
لا حاجة لمنشأة فوردو المحصنة	✓	×
تفكيك منشأة أراك	✓	×
التخلص من أجهزة الطرد المركزي	✓	×
التفتيش في أي مكان وزمان	✓	×
الإصرار على كشف البعد العسكري لبرنامج إيران النووي	✓	×

يمكننا أن نرى بوضوح أنّ الإدارة الأمريكية لم تفِ حتى بالمعايير التي وضعتها لنفسها لما تسميه بالاتفاق الجيّد، ولا يمكن فهم كل هذه النقاط إلا على أساس أنّها تنازلات كبيرة من قبل الجانب الأمريكي لإقناع إيران بالاتفاق عبر إغراقها بالحوافز. وخلاصة هذا الموضوع:

- إيران لم تفكك برنامجها النووي ولم تغلق أياً من منشآتها النووية ولم تتلف أياً من أجهزة التخصيب أو الطرد المركزي، وكل ما هنالك أنّها ستوقف توسيع برنامجها النووي في بعض جوانبه لمدة تتراوح بين 10 و15 سنة.
- خلال هذه المدة ستستمر إيران باستخدام 5060 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم وستخزّن الـ 13500 جهاز طرد مركزي في مستودعات يمكنها استخدامهم بعد انتهاء فترة الـ 10 سنوات.

- خلال مدة الاتفاق سيتاح لإيران مواصلة عمليات البحث والتطوير في هذا المجال وخلال 8 سنوات ونصف سيتاح لها إجراء بعض الاختبارات على حوالي 30 جهاز متطور وفي نهاية فترة الثماني سنوات سيسمح لها بتصنيع حوالي 200 جهاز من هذه الأجهزة المتطورة في السنة.
- بعد مرور 90 يوماً على تاريخ موافقة مجلس الأمن يدخل الاتفاق حيّز التنفّي، وتقوم الولايات المتحدة وباقي الأطراف بتقديم ما يتطلب لرفع العقوبات.
- حالما تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذريّة أن إيران توفّي التزاماتها الواردة في الاتفاق (نهاية العام)، سيتم رفع العقوبات الدولية، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. القيود التي سيتم رفعها ستتضمن الحظر على النفط، العقوبات المصرفية، عقوبات التصدير لاسيما قطع الطيران المدني. سيدخل إلى خزينة إيران حوالي 100 مليار دولار من أموالها المجمدة في الخارج ناهيك عن أموال النفط والاستثمارات والتحسن الاقتصادي.
- بعد خمس سنوات، ستقوم الأمم المتحدة برفع الحظر عن التسلح المفروض على إيران، وبعد 8 سنوات كحد أقصى من الاتفاق يتم رفع الحظر على الصواريخ البالستية إذا أقرت الوكالة بأن كل أنشطة إيران النووية سلمية. ويتم رفع العقوبات عن الحرس الثوري ومؤسساته وأفراده.
- سيتم تطوير برنامج إيران النووي ومساعدتها على إنجاز ذلك في بعض الجوانب من حيث التعاون العلمي والتكنولوجي وأيضاً سيتم التعاون معها لتقوية برنامجها النووي وحمايته وتحصينه.

هل هذا كل شيء؟ أم أنّ الاتفاق يتضمن ثغرات تعطي أفضلية للجانب الإيراني؟

بمراجعة سريعة لنص الصفقة التي تقع في 159 صحفة، سيلفت انتباهك الكثير من القضايا التي لم يكن أحد يتصوّر ورودها في نص الاتفاق، لعل أهمّها على الإطلاق ما يلي:

1. **إجراءات إيران الواردة في الاتفاق "طوعيّة"**: الاتفاق ينص في فقرة من سطرين ترد مباشرة بعد انتهاء المقدّمة التي تبلغ خمس صفحات على أن إجراءات إيران الواردة في الاتفاق طوعيّة (يذكر التقرير فيما بعد الإجراءات التي تتضمن مواضيع التخصيب والأبحاث والتطوير والتخزين ومفاعل أراك وإجراءات الشفافية وبناء الثقة...إلى آخر ما ورد في الاتفاق) وقد وردت كلمة "الإجراءات الطوعيّة" مرتبطة بإيران في خمس حالات على الأقل.

2. **لا يمكن لأمريكا إعادة فرض العقوبات المفروضة على إيران بعد رفعها**: ورد هذا الأمر في النقطة رقم 26 تحت عنوان "العقوبات" في السطر السابع، وطبعاً هذا النص يتناقض كلياً مع مفهوم (snap back) وإعادة فرض العقوبات على إيران، ويمكن في أفضل الأحوال أن يؤسس لحالة نزاع وتتذرع إيران به لإيقاف تنفيذ التزاماتها كما سيرد.

3. **الاتفاق يمكّن إيران من إيقاف تنفيذ ما يترتب عليها من التزامات:** الفقرة نفسها المذكوره أعلاه تقول: "إيران ستتعامل مع إعادة إدخال أو إعادة فرض العقوبات المحددة في الملحق الثاني أو مع إعادة فرض عقوبات نووية جديدة على أنّها أرضيّة أو سبب لإيقاف تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق كلياً أو جزئياً". أيضاً في مكان آخر من الاتفاق وتحت عنوان "آلية حل النزاع" في النقطة رقم 36، هناك نص على أنّه إذا حصل نزاع أو اختلاف وتم إحالته إلى اللجنة المخوّلة ببحث النزاع، وإذا ما تم استنفاد كل الإجراءات المنصوص عليها لحل الخلاف ومع ذلك لم يقتنع الطرف المشتكي بهذه الجهود أو بالحل الذي تم تقديمه، يمكن له بموجب النص الوارد في الاتفاق أن يعتبر أنّ الأمر يشكّل أرضيّة لأن "يوقف تنفيذ التزاماته كليّاً أو جزئياً و/أو يبلغ مجلس الأمن بأنّه يعتبر أن الموضوع -الذي تسبب بالنزاع-يشكّل حالة خرق خطيرة للاتفاق"!

4. **لن يسمح بمفتشين أمريكيين على الإطلاق:** ورد ذلك في الاتفاق تحت عنوان "التكنولوجيا الحديثة والتواجد طويل الأمد"، النقطة 67، الفقرة الرابعة.

5. **أمريكا ستحمي البرنامج النووي الإيراني من أي عملية تخريب خارجية:** ورد ذلك في القسم تحت عنوان "السلامة النووية، وإجراءات الوقاية والأمن" في النقطة رقم 10 في الفقرات الثانية والثالثة. بموجب هذه الفقرة هناك التزامات على الولايات المتّحدة وآخرين بحماية ليس البرنامج النووي الإيراني فقط وإنما المنشآت الفعلية أيضاً والأجهزة من أي عملية تخريب بما فيها الخارجية سواء عبر القصف الصاروخي أو الهجمات الإلكترونية.

6. **إيران ستفتش نفسها بنفسها:** ترد كلمة (IAEA) "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" 117 مرة في نص الاتفاق للدلالة على أهمّية ومحوريّة الدور الذي تلعبه المنظمة لاسيما في موضوع التفتيش والمراقبة الذي يعدّ جوهر فكرة ضمان عدم حصول أي عمليات غش وخداع، وللتأكد من أنّ كل شيء يسير على ما يرام. أمّا كلمة "تفتيش" على سبيل المثال والتي من المفترض أنّها مهمة جداً لم ترد سوى ثلاث مرّات وبشكل سطحي غير متعلق بفحوى المضمون النووي، وقد تبيّن أنّ هناك اتفاقاً سرياً بين إيران والوكالة حول التفتيش مضمونه أن تقوم إيران بتفتيش نفسها بنفسها في موقع (بارتشين) العسكري.

7. **القيود على نشاطات إيران الصاروخيّة لم تعد ملزمة:** ورد في قرار مجلس الأمن رقم 2231 الذي صدر في 2015/7/20 للمصادقة على الاتفاق النووي الأمريكي – الإيراني في الملحق (ب) في الفقرة رقم 3 : "إيران **مدعوّة** إلى عدم القيام بأية نشاطات متّصلة بالصواريخ الباليستيّة المصممة لكي تكون قادرة على حمل رؤوس نووية بما في ذلك وسائل الإطلاق كتكنولوجيا الصواريخ البالستيّة، حتى مرور 8 سنوات على تبنّي الاتفاق النووي أو حتى اليوم الذي تقدم فيه الوكالة الدولية للطاقة الذريّة تقريراً تؤكّد فيه الاستنتاج الأوسع إذا ما تم ذلك قبل الحالة الأولى". لكن وفقاً لقرار مجلس الأمن السابق رقم 1929 الصادر استناداً إلى الفصل السابع في العام 2010 في الفقرة رقم 9 والمعنيّة بنفس الموضوع، فإن الصياغة كانت على الشكل التالي: "**لا يجوز** لإيران أن تقوم بأي نشاطات متصلة بالصواريخ الباليستيّة المصممة لكي تكون قادرة على حمل رؤوس نووية بما في ذلك وسائل الإطلاق كتكنولوجيا الصواريخ البالستيّة، وعلى الدول أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لمنع نقل التكنولوجيا أو

المساعدة التقنية إلى إيران المتعلقة بمثل هذه الأنشطة". الفرق في الصياغة بين الفقرة الأولى (الجديدة) التي تتضمن "دعوة" وبين الفقرة الثانية (القديمة) التي تتضمن "منعاً" واضحٌ جداً، فالأولى لغتها غير ملزمة وهي تقوم على دعوة، بينما الثانية قاطعة في المنع ويترتب على خرقها تبعات قانونية أيضاً.

تفكيك تسويقات إدارة أوباما للاتفاق

فور التوصل إلى الاتفاق، شرعت إدارة أوباما في حملة تسويقية ضخمة لترويج الاتفاق، وكانت تهدف من خلال ذلك إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسيّة، هي:

- التغطية على حجم التنازلات التي تمّ تقديمها للجانب الإيراني من أجل التوصل إلى الاتفاق والتغطية كذلك على الثغرات الموجودة والتي تمّ اختلاقها عمداً لإقناع الجانب الإيراني بالقبول.
- التأكيد على أن ما جرى هو إنجاز تاريخي لإدارة أوباما
- الحشد باتجاه الدفع قدماً بالاتفاق لتنفيذه.

لكن حملة إدارة أوباما بالغت في التسويق للاتفاق لدرجة أنها أدرجت عدداً من المزاعم التي لا يمكن القبول بها كمسلّمات، لعل أهمّها:

1. **الاتفاق يقطع كل الطرق لحصول إيران على السلاح النووي ويمنعها بشكل دائم من ذلك.**

هذا غير صحيح. الاتفاق في بعض جوانبه يؤخر توجه إيران لامتلاك السلاح النووي، لكن معظم القيود المتعلقة بهذا الأمر تنتهي بعد 15 عاماً، إذا ما افترضنا طبعاً التزام إيران بها طوال هذه المدة. وبعد الـ15 عاماً ستصبح قدرة إيران على امتلاك سلاح نووي مجرد قرار سياسي يمكن تحقيقه خلال أيام.

2. **الاتفاق يتضمن أقوى وأشمل نظام تحقيق وتفتيش على الإطلاق.**

هذا غير صحيح. أقوى نظام تفتيش على الإطلاق تم تطبيقه حتى الآن كان في العراق، ومع ذلك فالعبرة التي يمكن أن نستخلصها منه أنه لم يستطع رغم ذلك أن يثبت أن العراق يمتلك أو لا يمتلك أسلحة دمار شامل.

3. **إذا غشت إيران فسنعرف ذلك بالتأكيد وسيتم معاقبتها.**

التجربة التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد تقول إن هذا غير صحيح، فلم يسبق أن استطاعت واشنطن أن تكشف في الوقت المناسب وبشكل قاطع أساليب الغش المتبعة في البرامج النووية لباقي الدول الحليفة أو العدوة لها بما في ذلك إيران نفسها. وإذا ما أضفنا ذلك إلى حقيقة التاريخ الطويل لعمليات الغش والخداع التي يعتمدها النظام الإيراني فإن المهمة تصبح أصعب بكثير.

4. **إذا خرقت إيران الاتفاق في أي مرحلة سيتم إعادة فرض العقوبات السابقة بشكل آلي.**

ليس هناك ربط مباشر لأي عملية خرق للاتفاق بإطلاق عقوبات. فالآلية المذكورة في الاتفاق ليست آلية رادعة لمن يفكر بخرق الاتفاق بقدر ما هي آلية لتفكيك المبدأ الردعي للعقوبات ولتشجيع الخرق والغش والخداع

والتفاوض عليه، بدليل أن أي خرق لن يطلق بشكل مباشر عقوبات وإنما سيستلزم الأمر نقاشات ومفاوضات وجلسات حوار طويلة قبل أن يتم البدء بالتفكير بفرض عقوبات.

من الواضح أن الجانب الغربي يحرص من خلال هذه الفقرة استيعاب أي خرق كيلا ينهار الاتفاق، وهو بالتالي يبدي اهتماماً بالحفاظ على الاتفاق، وإن حصلت تجاوزات له، أكثر من اهتمامه في المعاقبة على خرقه أو منع الخرق، وهو في النهاية مصلحة إيرانية أيضاً.

5. **إذا انهار الاتفاق كل الخيارات المتاحة الآن ستكون متاحة لاحقاً بما فيه الخيار العسكري.**

بالنسبة إلى خيار العقوبات فسيكون ضعيفاً ومن دون أسنان في وقت ستكون فيه إيران محصّنة اقتصادياً وعسكرياً كما ستكون الدول الأخرى أقل حماساً واندفاعاً للمشاركة على اعتبار أنّها أصبحت مرتبطة بمصالح ضخمة بإيران، وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن الخيار الثاني وهو الخيار العسكري، فإذا كان الهدف الأساس من الاتفاق الحالي هو تجنّب الحرب مع إيران وهي في حالة ضعف وتحت سيف العقوبات وبقدرات عسكرية تقليدية هشّة، فالأولى أنّ يتجنب صانع القرار الأمريكي خوض حرب مع إيران محصّنة اقتصادياً وقوية عسكرياً، وبالتالي فإن الحديث عن أن كل الخيارات المتوافرة حالياً ستكون متوافرة لاحقاً هو أمر غير دقيق لأن الظروف ستكون مغايرة ولأن المعادلة ستكون لصالح إيران ولأن من يخشى خوض مواجهة مع إيران ضعيفة الأولى به أن يخشى خوضها مع إيران قوية.

6. **قدرة الاختراق النووي ستصبح سنة كاملة.**

تقدر إدارة أوباما أن قدرة الاختراق الحالية تبلغ الآن حوالي 3 أشهر، وتقول إن الاتفاق النووي يسعى إلى جعلها سنة كاملة. لكن ماذا سيحصل بهذه الفترة بعد الاتفاق النووي؟ أوباما نفسه اعترف في مقابلة مؤخراً بأن قدرة الاختراق النووي الإيرانية ستصبح عملياً صفراً بعد 13 أو 14 أو 15 عاماً. فإذا كانت فترة 3 أشهر تعتبر أمراً خطيراً الآن يجب العمل على تمديده ليصبح سنة فلماذا لن تكون فترة صفر أيام خطراً بعد 13 عاماً؟!

7. **الاتفاق لم يتضمن مواضيع خارج الإطار النووي.**

هذا غير صحيح أيضاً. الاتفاق تضمن مواضيع كالتسلح التقليدي وإزالة العقوبات عن الحرس الثوري الإيراني وعن قائمة من المسؤولين من بينهم الجنرال قاسم سليماني، كما تبين حتى الآن أنّ هناك ثلاثة اتفاقات سرّية تمت على هامش الاتفاق الأساس. .

8. **هذا الاتفاق سيحقق الاستقرار للمنطقة.**

حتى الآن نرى العكس تماماً. وإذا كان الاتفاق سيحقق الاستقرار فلماذا تسعى إدارة أوباما إلى بيع أسلحة بعشرات مليارات الدولارات إلى دول المنطقة؟ ولماذا ستمنح هبات عسكرية بعشرات مليارات الدولار لإسرائيل؟ وبماذا تفسر تحرك عدد من دول المنطقة أيضاً لفحص الخيار النووي الخاص بها، ناهيك عن اعتراف إدارة أوباما نفسها بأنّه ليس من المتوقع أن يغير الاتفاق من سلوك إيران الإقليمي وهو الأمر الذي أكّده القادة الإيرانيون أنفسهم بدءاً من المرشد ومساعده.

مصير الاتفاق النووي وفق المتغيّر الإيراني

نظرياً وبشكل مطلق، هناك أربعة مسارات لإيران فيما يتعلق بمصير هذا الاتفاق:

- **المسار الأول:** الالتزام به وبكل ما جاء فيه حتى تاريخ الانتهاء.
- **المسار الثاني:** عدم الالتزام به وبالتالي انهياره السريع.
- **المسار الثالث:** الالتزام به ولكن بتفسيرات خاصة ومع خروقات صغير ة متدحرجة مع الزمن إلى حين انتفاء الدافع الذي جعلها توقع عليه، ومن ثم التخلي عنه.
- **المسار الرابع:** الالتزام به وتطوير مسار سري موازٍ له.

اعتماداً عمّا اشتهر من سلوك النظام الإيراني والتجارب التاريخية لسياساته في المنطقة، فإن الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو المسار الثالث والرابع. وعلى الرغم من أنّ التوقيت لا يزال مبكراً جداً لإعطاء رأي في هذا المجال، إلا أنّ مجرّد حقيقة أن يكون لدينا سلسلة طويلة من العناصر التي باستطاعتها أن تنسف الاتفاق فهذا أمر غير مبشّر وغير مطمئن في نفس الوقت.

النووي الإيراني: مخاوف وصراع على المكاسب السياسية

الدكتورة فاطمة الصمادي

باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات متخصصة في الشأن الإيراني

هدأت حالة الحماس الشديد لـ "الاتفاق النووي الإيراني" التي أعقبت الإعلان عن التوصل لاتفاق نووي بين إيران ومجموعة دول 5+1، ودخلت إيران سريعاً في حالة من التجاذب السياسي بين التيارات والشخصيات السياسية على مختلف انتماءاتها، مخضعة تفاصيل الاتفاق للنقد والتمحيص.

ظهرت الدبلوماسية الإيرانية منتصرة عقب الاتفاق النووي، وساق مؤيدو هذا الرأي أسباباً عديدة للقول بهذا الانتصار، فإيران نالت اعترافاً دولياً بحقها في إنتاج الطاقة النووية سلمياً، وستتمكن من الخروج من مأزق العقوبات الاقتصادية التي فعلت فعلها في الاقتصاد الإيراني وتركت أثاراً مدمرة طالت حياة الناس اليومية، لكن هذا الرأي يواجه رأياً آخر يشكك في واقعية الانتصار، فالقيود التي فرضت على إيران ليست سهلة وعلى إيران أن تقدم تنازلات يرى فيها بعض نواب مجلس الشورى التفافاً على حقوق إيران النووية وتجاوزاً للخطوط الحمراء ومساساً باستقلال إيران، التي شكل استقلال القرار واحداً من أفضليات سياستها الخارجية.

وقاد التباين الداخلي حول الاتفاق، إلى قرار برلماني، بتشكيل لجنة مراقبة للاتفاق، وهي اللجنة التي تتكوّن من 15 عضواً، خمسة منهم من جهة أتباع الولاية وخمسة من جهة الأصوليين والخمسة المتبقون يختارهم أعضاء هاتين الجبهتين بالتوافق، لتعرض الأسماء على تصويت بقية النواب. ويمكن وصف هذه اللجنة بأنها لجنة تضم أصوليين ومؤيدين للخط الأصولي مما يجعل مهمة روحاني في المصادقة على الاتفاق صعبة وإن لم تكن مستحيلة نظراً لتبعات رفض الاتفاق. "وماتزال إحدى نقاط القلق الكبرى لدى الأطراف الغربية تتمثل في قناعة مفادها أن المفاوضين الإيرانيين لا يملكون سلطة كافية لتطبيق الاتفاق الذين سعوا إليه على أرض الواقع. فالمرشد الأعلى هو من يشرف على إدارة البرنامج النووي، وليس الرئيس. كما أن مخاوف «فيلق الحرس الثوري الإسلامي» بشأن التداعيات الأمنية لـ"خطة العمل المشتركة الشاملة" توسع الفجوة بين فريق روحاني والجهات المفترض أن تُنفذ الاتفاق. ويمكن لهذه الفجوة أن تشكل تحديات من ناحية ضمان التعاون الإيراني المستمر لإنجاح الاتفاق"[1].

[1] خلجي، مهدي، لماذا تعتبر موافقة خامنئي الرسمية على الاتفاق النووي مهمة؟، معهد واشنطن، 17 أغسطس/ آب 2015 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2015): http://goo.gl/KZMnaj.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها: لا يوجد إجماع بين المؤسسات السياسية في إيران على قبول الاتفاق النووي وإقراره، وتجادل بفرضية أخرى تقول: إن الاتفاق سيكون موضع صراع بين الأجنحة السياسية في إيران، وسيكون هذا الصراع على محورين:

الأول: جني مكاسب الاتفاق وإضافتها كرصيد سياسي.

الثاني: الصراع على شكل إيران مستقبلاً.

روحاني... والمصطلح الثوري

مؤخراً لجأ الرئيس الإيراني حسن روحاني وهو يعدد محاسن الاتفاق النووي إلى مفردات مقصود منها مخاطبة الداخل، لا نجدها في خطابه الخارجي، ولا نجدها كذلك في تصريحات فريقه التفاوضي وعلى رأسه وزير خارجيته محمد جواد ظريف[2]. لقد استخدم روحاني خلال لقاء جماهيري في مدينة سنندج ذات الأغلبية الكردية عبارات موجهة بصورة أساسية لمنافسيه الذين بدأوا بشحذ حد سيف مجلس الشورى لمواجهة الاتفاق النووي بدعوى تجاوزه للخطوط الحمراء. أن يستخدم روحاني خطاباً يمتليء بمفردات "التركيع والمواجهة" حين قال "إن صمود الشعب الإيراني وصبره أركع الولايات المتحدة الأميركية التي اعترفت بأن إيران الإسلامية لن تستسلم للضغوط... كلنا يد واحدة أمام قوى الغطرسة والأعداء"[3]، يعني بصورة جلية أن الرجل بات حذراً جداً في توصيف العلاقة مع الولايات المتحدة في الداخل الإيراني، ولا يريد مواجهة مبكرة مع مؤسسة الحرس وكذلك التيار الأصولي بشأن هذه القضية، ولذلك حضرت مفردة" تركيع أميركا" وغاب مصطلحه الشهير" التعاون البناء".

كثيراً ما تحدث الرئيس الإيراني حسن روحاني عن إنجاز اتفاق جيد بالنسبة لإيران، لكن "الجيد" من وجهة نظر زعيم تيار الاعتدال والذي يمثِّل امتداداً لمدرسة هاشمي رفسنجاني، قد لا يكون كذلك من وجهة نظر خصومه ومنافسيه. ومن المؤكد أن "الاتفاق الجيد" قد يفلح في طي صفحة الملف النووي الإيراني مع المجتمع الدولي، لكنه سيفتح بلا شك ملف التنافس والصدام بين الأجنحة والتيارات السياسة في إيران.

[2] الصمادي، فاطمة، النووي الإيراني: "الاتفاق الجيّد" يشعل صراعاً داخلياً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،4 أغسطس 2015: http://goo.gl/GFnFRM.

[3] رئيس الجمهورية: أمريكا ركعت بفضل صمود الشعب الإيراني واعترفت بأن إيران الإسلامية لن تستسلم للضغوط، وكالة تسنيم، 26 يوليو/ تموز 2015: http://www.tasnimnews.com/arabic/Home/Single/810156.

بدأ التيار الأصولي حذراً أمام صفات تخلع على الاتفاق ومنه وصفه بأنه "إنجاز تاريخي" لإيران، وشرع من خلال نواب كثر داخل مجلس الشورى، بتحرك عقب الاتفاق الإطاري في لوزان، بتسليط الضوء على بنود رأوا أنها تعارض الدستور وتشكل مساساً باستقلال الجمهورية الإسلامية، ويتعلق ذلك بصورة أساسية بقضية التفتيش، ولعل التلاسن الذي حدث بين وزير الخارجية محمد جواد ظريف وعدد من النواب الأصوليين، في مجلس الشورى قبل توقيع الاتفاق قد أعطى مؤشراً على أن الاتفاق سيزيد من حدة التنافس الداخلي في إيران.

ما قبل توقيع الاتفاق... إجراءات احترازية

تعطي العودة إلى الحراك السياسي الداخلي الإيراني خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت الاتفاق مؤشراً واضحاً على وجود أطراف سياسية تتوجس من تبعات الاتفاق، ولذلك قامت هذه الأطراف وفي مقدمتها نواب أصوليون في مجلس الشورى بقيادة تحرك شكل ضغطاً ملحوظاً على الرئيس روحاني وفريقه التفاوضي رغم الدعم الذي تلقاه هذه الفريق من مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي طوال جولات التفاوض. برزت هذه الضغوط بصورة كبيرة، في أداء لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى، التي حذَّرت مبكراً من اتفاق "يمس باستقلال إيران"، ونجحت في تقييد الاتفاق بقانون "حماية المنجزات النووية"[4]. وهو القانون الذي وضع الخطوط الحمراء التي حددها مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي في تشريع ملزم لحكومة روحاني. وصادق نواب المجلس على هذا المشروع وأجزائه بـ 213 صوتاً من إجمالي عدد النواب الحاضرين في المجلس وعددهم 244 نائباً، وعزز من مكانة القانون مصادقة مجلس صيانة الدستور عليه، مما يعطيه قيمة قانونية تصل لمستوى النص الدستوري.

ووفقاً لهذا القانون فقد تقرر [5]:

في المادة رقم (1) من الحفاظ على المصالح القومية ورعاية مقررات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يجب أن تلتزم نتائج المفاوضات النووية مع مجموعة الدول 5+1، وبشكل شفاف ودقيق بالنقاط التالية:

- النص بوضوح على الإلغاء الكامل للحظر وفي مرحلة واحدة في صيغة الاتفاق الشامل في يوم بدء إيران تطبيق تعهداتها.
- يحق للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي إطار اتفاق الضمانات تنفيذ عمليات الإشراف الطبيعي على المواقع النووية، ويحظر تفتيش المواقع العسكرية والأمنية والحساسة غير النووية والاطلاع على الوثائق ولقاء العلماء النوويين.

[4] إبلاغ قانون إلزام دولت به حفظ دستاوردهای هسته‌ای از سوی لاریجانی به رئیس‌جمهور، صحیفة همشهري، 7 تیر 1394 (تاریخ الدخول 30 حزیران 2015): http://goo.gl/14ynMG.

[5] طرح إلزام دولت به حفظ دستاوردهای هسته‌ای تصویب شد (المصادقة على مشروع إلزام الحكومة بحفظ المنجزات النووية)، همشهري، 2 تیر 1394(تاریخ الدخول 30 حزیران 2015): http://goo.gl/F3KpNV.

- رفض أية قيود على حيازة العلوم والتكنولوجيا النووية السلمية والبحوث والتطوير في هذا الصدد، ويجب احترام قرارات المجلس الأعلى للأمن القومي.

ووفقاً للفصل 77 و125 من الدستور يجب تقديم نتائج المفاوضات إلى مجلس الشورى الإسلامي. ويجب على وزير الخارجية تقديم تقرير كل ستة أشهر حول مسار تطبيق الاتفاق إلى مجلس الشورى الإسلامي. كما ينبغي على لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى تقديم تقرير كل ستة أشهر حول حسن تنفيذ الاتفاق إلى نواب مجلس الشورى الإسلامي.

ولذلك فإن الاتفاق النووي سيبقى محل جدل ونقاش بين الحكومة الإيرانية ونواب مجلس الشورى مستقبلاً، وستكون قضية التفتيش مدخلاً لخلاف كبير حوله، ويبدو أن قراراً حاسماً اتخذ على مستويات إيرانية عليا، يقطع الطريق على أي بند في الاتفاق من شأنه أن يدخل إيران في مصيدة التفتيش، حتى وإن كان ذلك في إطار الأمم المتحدة. وبدأ التلفزيون الإيراني بمخاطبة الرأي العام محذراً من تبعات التفتيش عبر وثائقيات تستعرض تجارب دول وبلدان أخرى، ومن ذلك برنامج وثائقي بعنوان "التفتيش الذي لاسابق له"[6]، ويتناول تجربة العراق مع برنامج التفتيش الذي نفذته الأمم المتحدة، والذي طال مراكز استراتيجية في العراق ولكنه لم يفلح في منع عدوان عليه.

مؤيدو الاتفاق: اعتراف ومكاسب اقتصادية

جاءت ردود الفعل المؤيدة للاتفاق مطابقة لتلك التي صـــدرت عقب الاتفاق الإطاري في لوزان، حين رأى مؤيدو الاتفاق أنه "منعطف تاريخي مهم" على صـــعيد علاقة إيران بالخارج وخاصـــة العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية؛ حيث يعد المرة الأولى التي جرَّب فيها الطرفان إمكانية الثقة ببعضـــهما[7]. وذهب فريق من المؤيدين إلى القول بأن إيران حققت "نصراً"[8].

وفي المجمل نجد أن مؤيدي الاتفاق يسوقون أسباباً يرونها جوهرية في تأييدهم ويمكن إجمالها في التالي:

- إقرار المجتمع الدولي بحق إيران في امتلاك التقنية النووية.
- شكّل الاتفاق أيضاً اعترافاً ضمنيّاً من الدول الكبرى بأن إيران دولة تمتلك التقنية اللازمة في المجال النووي.
- يُثبت الاتفاق أن إيران استطاعت تجاوز العقوبات الاقتصادية التي فُرضت عليها، ولم تنجح هذه العقوبات في عرقلة قدرتها على تطوير برنامجها النووي.
- ستشكّل التقنية النووية مصدر دخل كبير لإيران، وخاصة على صعيد إنتاج وتصدير الطاقة الكهربائية.

---

[6] مستند «بازرسی‌های بی‌سابقه» با موضوع بازرسی سازمان های بین المللی از مراکز مهم واستراتژیک عراق. (وثائقي "التفتيش الذي لا سابق له من قبل الأمم المتحدة على المراكز المهمة والاستراتيجية في العراق)، تبيان، 2 تموز 2015: http://film.tebyan.net/film/154612.

[7] مناظره زیباکلام ورسایی درباره توافق هسته ای لوزان (مناظرة زيباكلام ورسايي حول اتفاق لوزان النووي)، عصر إيران، 6 إبريل/نيسان 2015، تاريخ الدخول 7 إبريل/نيسان 2015: http://goo.gl/jmPKxl.

[8] عريبي، شاهر، هل حقَّقت إيران نصراً في لوزان؟، موقع قناة العالم الإخبارية، 6 إبريل/نيسان 2015، تاريخ الدخول 7 إبريل/نيسان 2015: http://www.alalam.ir/news/1692570.

- سيقود الاتفاق إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران على خلفية برنامجها النووي، وسيكون لذلك تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الإيراني، ونهضة المجتمع الإيراني.
- أبطل الاتفاق الخيار العسكري ضد إيران، وقلَّل من فرص وإمكانيات إسرائيل في توجيه ضربة عسكرية للبرنامج النووي الإيراني، خاصة أن الاتفاق أتى ضمن قرار لمجلس الأمن، وتعهد المجتمع الدولي بضمان عدم خروج البرنامج النووي عن مساره السلمي.
- حافظت إيران على ديمومة برنامجها النووي.

الحرس: بنود مرفوضة

بدا موقف الحرس الثوري لافتاً من الاتفاق الإطاري في لوزان، فهو "دليل مقاومة الشعب الإيراني أمام أميركا"، وهذه المقاومة "أفشلت الخيارات القوية للولايات المتحدة الأميركية لفرض إرادتها السياسية على الجمهورية الإسلامية في إيران"[9]. لكنه اليوم ينظر بتوجس وحذر إلى بعض البنود التي شملها الاتفاق النووي، واعتبر قائده محمد علي جعفري، أن بعض البنود المتعلقة بالجوانب التسليحية تتناقض بصورة واضحة مع الخطوط الحمراء للجمهورية الإسلامية، والتي سبق لمرشد الثورة أن أكد عليها أكثر من مرة. وألقى بالمسؤولية على لجنة الأمن القومي أن "تتصدى لهذه البنود" ولا تسمح بمصادقة إيران عليها [10].

وكان الحرس قد قرأ في اتفاق لوزان دليلاً على "تغيير السلوك الأميركي"، وهو ما أجبر واشنطن على "تجاوز جميع الخيارات المطروحة على الطاولة واستعاضت عن ذلك بطريق الدبلوماسية لحل القضية النووية"[11]. لكنه عقب الاتفاق النووي جدَّد تأكيده على ما يعتبره "خطوطاً حمراء" [12].

ولا يمكن إنكار أن الحرس قدَّم دعماً كبيراً للرئيس الإيراني وفريق التفاوض خلال العام المنصرم، وعقد الرهان على "الجهاز الدبلوماسي الفَطِن والشجاع ليستخدم الفرصة المصيرية المتبقية القادمة لعزة إيران وإلغاء كافة إجراءات الحظر بالتزامن معاً"، وهو ما أكسب روحاني ثقلاً رجح كفته أمام معارضيه، لكن انتقادات الحرس قد تشكل عقبة جديدة تصب في صالح معارضي الاتفاق مما يجعل مهمة روحاني تمرير الاتفاق والحصول على موافقة مجلس الشورى، عسيرة وصعبة.

ومع ما كشفت عنه نقاشات الكونجرس الأميركي بوجود بنود سرية في الاتفاق، يبدو صائباً القول بأن هذا الاتفاق لا يقتصر رغم التأكيدات الإيرانية على الملف النووي، بل شمل ملفات جيوسياسية في مقدمتها العراق وسوريا واليمن، وسيكون له تبعات على هذا الصعيد لايبدو أن الحرس الثوري سعيد بها.

---

[9] اللواء جعفري: مقاومة شعبنا أرغمت أوباما على اعتراف تاريخي، موقع قناة العالم، 7 إبريل/نيسان 2015، تاريخ الدخول 8 إبريل/نيسان 2015: http://www.alalam.ir/news/1692741.

[10] فرمانده سپاه: قطعنامه شورای امنیت در مورد توافق هسته‌ای را نمی‌پذیریم (قائد الحرس: لا نقبل بقرار مجلس الأمن بشأن برنامج إيران النووي)، بي بي سي فارسي، 20 يوليو/تموز 2015: http://goo.gl/QXGbwA.

[11] اللواء جعفري: مقاومة شعبنا أرغمت أوباما على اعتراف تاريخي، موقع قناة العالم، 7 إبريل/نيسان 2015، تاريخ الدخول 8 إبريل/نيسان 2015: http://goo.gl/ClXPQq.

[12] فرمانده سپاه: قطعنامه شورای امنیت در مورد توافق هسته‌ای را نمی‌پذیریم (قائد الحرس: لا نقبل بقرار مجلس الأمن بشأن برنامج إيران النووي)، بي بي سي فارسي، 20 يوليو/تموز 2015: http://goo.gl/QXGbwA.

معارضو الاتفاق: نقض الخطوط الحمراء

بدأت حركة معارضة الاتفاق في أروقة مجلس الشورى الإسلامي، وبدأت إشارات كثيرة تصدر بأن مرشد الثورة علي خامنئي وإن كان قدم دعماً غير مسبوق لفريق التفاوض أثناء المفاوضات، إلا أنه "غير راض" عن مجمل الاتفاق المنجز، ولم تغادر تصريحاته الأخيرة خانة التشكيك بصدق الطرف الأميركي. أما أوضح الإشارات على عدم سعادة المرشد بالاتفاق فقد جاءت على لسان رئيس تحرير صحيفة "كيهان" اليومية المقربة من المرشد، حسين شريعتمداري، حين وصف موقف المرشد بـ "عدم الرضا"، وكتب في افتتاحية كيهان، بأن خامنئي يعرف أن "هذا الاتفاق يحمل نتائج وعقبات مفجعة"، وأنه "يستطيع القول وبكل جرأة إن المرشد غير راضٍ عن نص الاتفاق" [13].

ولا يقف شريعتمداري وحيداً في إصراره أنه: يتعيّن على المسؤولين تفحّص ومراجعة هذا الاتفاق بدقة وحذر، إذ أن هناك نواباً كثراً يرون ضرورة عدم الموافقة على أي بند وعدم تمرير أي نقطة تعارض الدستور الإيراني. وتظهر هذه التصريحات وغيرها أن الخلاف بشأن الاتفاق بدأ يأخذ طابعاً أكثر حدة.

وفيما يقول بعضهم بأن هذا الاتفاق معاهدة يوجب الدستور تصديق البرلمان عليها، يقول رأي آخر بأن الاتفاق النووي معاهدة دولية يجب أن تمرر عبر البرلمان، وبالتالي لا يحق للنواب بغالبيتهم الأصولية رفض هذا الاتفاق. ما يعني أن الانتقادات لنص الاتفاق لن تعني القدرة على الضغط لرفضه برلمانياً، ولكن تبقى وظيفة البرلمان هي مراقبة التنفيذ والتدقيق في التقارير الحكومية التي ستقدم للنواب مرة كل ثلاثة أشهر بموجب قانون "حفظ المنجزات النووية".

يقول النائب في البرلمان إيرج عبدي، إن عدم تمرير الاتفاق برلمانياً لا يخالف الدستور، مضيفاً أن المرشد هو من رفع شعار "مرونة الشجعان"، ما يعني أن الدبلوماسية وتغيير المواقف في بعض القضايا أمر مقبول، فضلاً عن أنه طرح شعار ضرورة تحقيق الوحدة الداخلية. كما أن خامنئي هو من وصف الوفد المفاوض بالأمين، بالتالي لا يحق لأحد تخوين أعضائه. كما أن إصرار بعضهم على استبدال النقد البنّاء بالعداوة والتخريب، يصب في مصلحة داعمي وجهة نظر "المحتل الصهيوني" [14].

ولمعارضي الاتفاق ما يقدمونه من أسباب، وأعادوا أيضاً ما سبق وقدموه من انتقادات للاتفاق الإطاري، ويتركز ذلك في أن ما وافق عليه فريق التفاوض الإيراني رتَّب التزامات قانونية أمام المجتمع الدولي دون أن يكون له حق التراجع عنها [15]؛ والاتهام بتجاوز الخطوط الحمراء، بدأ مبكراً وقبل الإعلان عن بنود الاتفاق، حين ختمت جلسة لمجلس الشورى بجدال لفظي بين محمد جواد ظريف والنائب الأصولي كريم قدوسي، الذي عارض بنود الاتفاق حول مفاعلي فوردو ونطنز. ويرى قدوسي ويشاركه في ذلك نواب آخرون أن جواد ظريف "لم ينصع لقرارات المرشد الأعلى"، وردَّ ظريف بأن ذلك "كذب... لم

---

[13] شريعتمداري، حسين، تنها گزينه پيش روى (يادداشت روز) (الخيار الوحيد أمامنا)، كيهان 23 مردا 1394 (تاريخ الدخول: 20/ آب 2015): http://goo.gl/jSReQ8.

[14] عبدى: تصويب" برجام" درشورای عالی امنیت ملی کافی است (عبدي: المصادقة على الاتفاق من قبل لجنة الأمن القومي كافية)، خبر انلاين، 25 مرداد 1394: http://www.khabaronline.ir/detail/447108.

[15] محمدي، مهدي، بيانيه روز سيزدهم! ارزيابى راهبردى- انتقادى توافق لوزان (بيان اليوم الثالث عشر: تقييم استراتيجي-نقدي لاتفاق لوزان)، ايران هسته اى، 4 إبريل/نيسان 2015، تاريخ الدخول: 4 إبريل/نيسان 2015: http://www.irannuc.ir/content/2565.

تكن تحضر اجتماعات المرشد فكيف عرفت ذلك؟!. عندما لا تعلم لا تتحدث [16]. وانضم النائب مهدى كوتشك زاده إلى قائمة المعارضين ورفع لافتة لوزير الخارجية تحوي نصّاً دستوريّاً يمنع عقد أي اتفاق يسيطر بموجبه الأجانب على المصادر الطبيعية والاقتصادية والثقافية والجيش وشؤون البلاد [17].

وستكون قضية "تخصيب اليورانيوم" محور خلاف آخر بين مؤيدي ومعارضي الاتفاق، وهو مابدأ فعلياً منذ اتفاق الإطار الأول الذي جرى التوصل إليه في 2013، توقفت إيران عن تخصيب اليورانيوم الذي تتجاوز درجة نقائه الانشطارية 5%. وقامت أيضاً "بخفض تركيز" أو أجرت عمليات معالجة أخرى لمخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 %.

وترى الدول الغربية الخطوة، من نقاء بنسبة 20% إلى نقاء بنسبة 90 %، وهو المطلوب لإنتاج قنبلة صغيرة نسبياً. ووفق التقرير الأحدث لـ "الطاقة الذرية" عن نشاطات إيران النووية، فإن مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب بلغ 7537 كيلوغراماً في نهاية حزيران (يونيو) الماضي. وبموجب الاتفاق النهائي، فإن إيران مطالبة بتقليل هذه المخزون إلى 300 كيلوغرام بنقاء 3.67 % خلال السنوات الـ 15 المقبلة. وسيخفض تركيز بقية المخزون إلى يورانيوم عادي أو سيجري شحنه إلى الخارج [18]. فـ"إيران كانت تُخصِّب هذه المادة بنسبة عشرين في المائة لتستفيد منها في مفاعلاتها النووية، ومن ثم وافقت البلاد على تخفيض النسبة بموجب اتفاق جنيف المؤقت إلى 5 %، بينما نصَّ اتفاق لوزان على عدم تجاوز التخصيب نسبة 3.67%"[19].

مجلس الشورى ولجنة الأمن القومي

ويقلل رئيس تحرير صحيفة "آرمان" الإصلاحية، حسين عبد اللهي، من تصريحات شريعتمداري، ويرى أنها وجهة نظر شخصية تحمل أهدافاً سياسية، ولا يمكن التعامل مع هذه الآراء باعتبارها، موقفاً رسمياً ما لم تصدر عن المرشد نفسه أو ما لم يؤيدها مكتبه الرسمي، فالمرشد شكر الوفد المفاوض، وكان مطلعاً على تفاصيل المفاوضات، وتحدث علانية في صلاة عيد الفطر الماضي، أي بعد التوصل للاتفاق النووي، عن أن هذا الاتفاق لن يغيّر قواعد إيران الرئيسية، في إشارة منه إلى رفض توطيد العلاقات الثنائية مع أميركا أو الحوار معها حول قضايا غير نووية"[20] حكومة ووزير خارجيتها ورؤساء السلطات الثلاث، فضلاً عن أعضاء اللجنة العليا للأمن القومي، أشادوا بالاتفاق وذكر عبد اللهي أن الحكومة ووزير خارجيتها ورؤساء السلطات الثلاث، فضلاً عن أعضاء اللجنة العليا للأمن القومي، أشادوا

---

[16] حميد رسائي: توافقنامه لوزان سوئيس، كدام خط قرمزها را نقض كرده است؟ (ما الخطوط الحمراء التي تجاوزها اتفاق لوزان؟)، فارس نيوز، 5 إبريل/نيسان 2015، تاريخ الدخول: 5 إبريل/نيسان 2015: http://goo.gl/yTpCKh.

[17] حميد رسائي: توافقنامه لوزان سوئيس، كدام خط قرمزها را نقض كرده است؟ (ما الخطوط الحمراء التي تجاوزها اتفاق لوزان؟)، فارس نيوز، 5 إبريل/نيسان 2015، تاريخ الدخول: 5 إبريل/نيسان 2015: http://goo.gl/yTpCKh.

انظر أيضاً: - جزئيات مشاجره در كميسيون امنيت ملى مجلس ظريف به كربى قدوسى:"با اين حرف ها به رهبر انقلاب تهمت مى زنيد" (تفاصيل الشجار بين كربي قدوسي وظريف في لجنة الأمن القومي: أنت توجه التهم لمرشد الثورة)، موقع تابناك، 5 إبريل/نيسان 2015، تاريخ المراجعة: 6 إبريل/نيسان 2015: http://goo.gl/O8xlnV.

- اعتراض پلاكاردى كوچک زاده در صحن علنى به بيانيه لوزان (مهدي كوتشك زاده يرفع لافتة معترضًا على اتفاق لوزان)، موقع ديارميرزا، 5 إبريل/نيسان 2015، تاريخ المراجعة 6 إبريل/نيسان 2015: http://goo.gl/Ql0o90.

[18] ما هي بنود الاتفاق النووي الإيراني؟، صحيفة الحياة نقلاً عن رويترز، الأربعاء، 15 يوليو/ تموز2015 (تاريخ الدخول يوليو/ تموز 2015): http://goo.gl/F6iSEg.

[19] شوقي، فرح الزمان، اتفاق لوزان وتحدي البرلمان الإيراني، العربي الجديد، 6 إبريل/نيسان 2015: http://goo.gl/zgdECg.

[20] أبو شعير، فرح الزمان، جدال الاتفاق النووي يشتدّ سخونة بالداخل الإيراني، العربي الجديد، 17 اغسطس/آب 2015: http://goo.gl/7UXcvs.

بالاتفاق وبجهود الوفد المفاوض، قائلاً إن الانتقاد والخلاف طبيعي، ولكن يجب أن يساعد هذا بتوضيح البنود غير الدقيقة في الاتفاق، لا أن تتحول الانتقادات بالمقابل لخلافات واضحة تستغلها الأطراف المقابلة لطهران مستقبلاً كي تخلَّ بتعهداتها بموجب الاتفاق نفسه.

ويبدو أن لجنة الأمن القومي، ذات التأثير الكبير في مجلس الشورى، ذي الغالبية الأصولية، لديها مواقف من الاتفاق تتراوح بين الرفض والتحفظ، ولذلك فإن مهمة حكومة روحاني أمام هذه اللجنة لن تكون سهلة. فاللجنة وفقاً لرئيسها، علاء الدين بروجردي حدد موقفها بشكل واضح عقب اتفاق لوزان: "ستعمل على مراقبة الوضع عن كثب خلال الأشهر المقبلة". وفي "حال عدم التزام الطرف المقابل، سيعمل البرلمان على الوقوف بوجه تقديم أية تنازلات من دون نيل مكاسب الاتفاق"[21]. ووفقاً لما تراه اللجنة وأن أي إخلال بالتعهدات من قبل الغرب، يعني أن البرلمان سيُلزم الحكومة باستئناف النشاط النووي المعلق".

وشارك في انتقاد الاتفاق عدد من نواب مجلس الشورى، وتركزت انتقاداتهم على القيود المفروضة على برنامج إيران الصاروخي لمدة ثماني سنوات. ومن أبرز النواب المعارضين لذلك، محمد إسماعيل كوثري، محمد حسن آصفري وجواد كريمي قدوسي. وبدأ الأخذ والرد بشأن هذه المسألة يأخذ طابعاً سجالياً، حيث رد العضو المفاوض عباس عراقجي أن ما ورد في ذيل البند 41 من الفصل السابع غير ملزم، وأن الإلزام يرد في عدد من الفقرات التي أوضحها قرار مجلس الأمن والتي تتعلق بتحميل رؤوس نووية، وخلاف ذلك يأتي من باب التوصية لا الإلزام"[22].

ويصر مجلس الشورى من خلال تصريحات رئيسه علي لاريجاني وعدد من النواب في لجنة الأمن القومي، أن قرار مجلس الأمن لا يعني أن إيران ستصادق على الاتفاق، ويجب بحثه من قبل المراجع القانونية قبل إقراره أو رفضه"[23]، ووفقاً لآخر تصريحاته، فإن الاتفاق النووي يخضع للدراسة تحت إشراف قائد الثورة الإسلامية وأن مجلس الشورى سيتخذ القرار الذي سيخدم مصلحة البلاد، وأن لجنة متخصصة في الاتفاق جرى تشكيلها في المجلس إضافة إلى لجنة الأمن القومي، وستقدمان تقريراً عن ذلك إلى نواب الشعب [24]. وانضمت صحيفة كيهان المقربة من مرشد الثورة إلى صفوف المعارضين للاتفاق، واعتبرت أنه صار ملزماً بقرار من مجلس الأمن [25].

---

[21] شوقي، فرح الزمان، اتفاق لوزان وتحدي البرلمان الإيراني، العربي الجديد، 6 إبريل/نيسان 2015: http://goo.gl/jdjjSN.

[22] في حديث خاص لـ" تسنيم " // مساعد وزير الخارجية: الحظر التسليحي سيبقي ضد الأشخاص الذين أدرجت أسماؤهم في قائمة الحظر وكالة تسنيم، 27 يوليو/ تموز 2015: http://goo.gl/LYSFu1.

[23] لاريجاني: الاتفاق النووي يخضع للدراسة تحت إشراف الإمام الخامنئي، وكالة تسنيم للأنباء، 26 يوليو/ تموز 2015: http://goo.gl/BlZygm.

[24] لاريجاني : الاتفاق النووي يخضع للدراسة تحت إشراف الإمام الخامنئي، وكالة تسنيم للأنباء، 26 يوليو/ تموز 2015: http://goo.gl/f8NIgC.

[25] كلاهی‌كه در ژنو برداشتند در وين گذاشتند!(يادداشت روز) (الطاقة التي رفعوها في جنيف وضعوها في فينا! افتتاحية اليوم)، كيهان، ٢٩ تير ١٣٩٤: http://goo.gl/JCSmLf.

الاتفاق ومستقبل روحاني السياسي

يعرف خصوم روحاني ومنافسوه أن توقيع الاتفاق النووي يمثل نجاحاً ويضيف رصيداً سياسياً للرئيس الذي ورث تركة اقتصادية ثقيلة. ويأتي ذلك مع بدء العد التنازلي لانطلاق التحضيرات للانتخابات البرلمانية التي ستُجرى في فبراير/شباط من العام القادم، وإذا ما صبَّت النتائج في صالح تيار الاعتدال فسيكون لها تأثير داعم لموقع روحاني ومكانته السياسية، وهو ما سيؤثِّر على مساحة حضور التيار الأصولي المسيطر على تركيبة مجلس الشورى القادمة. ولذلك شهدت الساحة السياسية الإيرانية ارتفاع حدَّة الانتقادات لروحاني بشكل غير مسبوق، وقامت صحف ومواقع مقرَّبة من التيار الأصولي بإبراز نتائج استطلاع للرأي تُظهر تراجع شعبية روحاني بعشر درجات عمَّا كانت عليه العام الماضي؛ حيث وصلت سابقاً إلى 58%.

ومن الممكن أن يفسر هذا التراجع بعجز روحاني عن إجراء تغيير يُذكر في ملفات ورثها، ويبرز فيها نفوذ وتأثير القوى الموازية وفي مقدمتها مؤسسة الحرس الثوري، ومن أبرز هذه الملفات، ملف الحريات الذي وعد فيه بالكثير، وفشله في إنهاء الإقامة الجبرية المفروضة على زعماء المعارضة في الحركة الخضراء (مير حسين موسوي ومهدي كروبي)، وتصاعدت حدة الانتقادات لروحاني على هذا الصعيد من داخل معسكره ومؤيديه بصورة كبيرة، وهو ما عبر عنه النائب علي مطهري بقوله:" إن حرية التعبير صارت مقيدة بدرجة أكبر مما كانت عليه في الحكومة السابقة.. وحتى داخل مجلس الشورى لا يمكنك أن تقول رأياً مغايراً حتى وإن كنت تعتقد أن النظام مخطيء" [26].

سيضيف الاتفاق كما أسلفنا نقاط قوة لروحاني، لكن قدرته على تحقيق منجزات حقيقية في ملف الحريات يبدو محدوداً جداً وسيبقى هذا الملف ملفاً ضاغطاً في الجمهورية الإسلامية.

الاقتصاد... طموحات حذرة

سيبقى ملف الاقتصاد حتى مع توقيع الاتفاق النووي لسنوات قادمة ملفّاً ضاغطاً، وإن كان الاتفاق سيمكن حكومة روحاني من تجاوز أزمات اقتصادية كبيرة.

خلال الفترة التي سبقت الاتفاق نجح فريق روحاني الاقتصادي في خفض معدل التضخم من 40% إلى 17%، وواصل انخفاضه إلى 15.6 ثم إلى 14.2% بحسب آخر تقرير للبنك المركزي الإيراني [27].

[26] مطهری: آزادی بیان در دولت روحانی محدودتر شده است، رادیو فردا، یکشنبه ۴ مرداد ۱۳۹۴ تهران ۱۲:۵۹ - ۲۶ ژوئیه ۲۰۱۵: http://goo.gl/IumNpJ.

[27] گزارش معنادار بانک مرکزی از تورم (تقریر ذا معنی للبنك المركزي حول التضخم)، سایت الف، 4 تیر 1394: http://goo.gl/UM2L8C.

إلا أن سياسة روحاني الاقتصادية لم تفلح إلى اليوم في إعطاء مؤشرات على نجاح خططه الاقتصادية، وبعد أن كانت إيران رابع قوة اقتصادية في المنطقة عام 2005 أصبحت في المرتبة التاسعة عام 2009 وواصلت تراجعها إلى المرتبة 14 عام 2013، وهو ما يوجِّه ضربة مباشرة لخطة "الأفق المستقبلي" المقرَّة من قبل مرشد الثورة والتي وعدت بأن تكون إيران القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة عام 2025[28].

وتتفاوت التحليلات في تقييمها لمستوى الأثر الذي سيتركه رفع العقوبات بعد الاتفاق النووي على الاقتصاد الإيراني، لكنها تجمع على حدوث هذا التأثير وتحقيق إيران لمكاسب اقتصادية. ومن أهم هذه المكاسب[29]:

1. رفع العقوبات عن الشركات والبنوك الإيرانية: بما يسمح لها بممارسة الأنشطة الاقتصادية بحرية، ودون تقيد، وانفتاحها على العالم الغربي بما يعود عليها بالآثار الإيجابية في توسعاتها واستثماراتها ونتائج أعمالها، وبالتالي الأرباح.

2. عودة العلاقات الاقتصادية بين إيران والغرب: حيث يتزامن الوصول إلى الاتفاق النووي خلال الأيام السابقة بإبداء رغبات من بعض الدول مثل ألمانيا بعودة العلاقات الاقتصادية مع إيران وهو ما قابلته إيران بالرغبة المتبادلة، وستفتح عودة العلاقات الباب أمام الاستثمار الأجنبي وهو ما يتوقع معه قيام إيران بإجراءات من شأنها زيادة جاذبية الاستثمار في إيران بالنسبة للدول الأجنبية.

3. الحصول على 100 مليار دولار: وسيتيح الاتفاق لإيران بالوصول لأكثر من 100 مليار دولار من الأرصدة المجمدة في الخارج

4. عودة صادرات النفط الإيرانية لسابق عهدها: ومن المتوقع أن تزيد إيران إنتاجها من النفط بعد الاتفاق الجديد ما بين 300 و500 ألف برميل خلال الفترة ما بين 6 أشهر وسنة من تنفيذ الاتفاق المنعقد الشهر الحالي.

[28] بهنود، مسعود، روزنامه هاى تهران: فرصت روحانى به نيمه رسيد، با كاهش محبوبيت، (فرصة روحاني وصلت إلى النصف، تراجع الشعبية)، بي بي سي فارسي، 13 يونيو/حزيران 2015 (تاريخ الدخول: 14 يونيو/حزيران 2015)، http://goo.gl/xj0nKa.

[29] مكاسب اقتصادية رئيسية لإيران من توقيع الاتفاق النووي, 22 يوليو, 2015: http://goo.gl/cqkHvX.

ويعوِّل روحاني كثيراً على إزالة العقوبات، لكنَّ خبراء اقتصاديين يعتقدون أن العقوبات مسؤولة عن 20% فقط من مشكلات الاقتصاد الإيراني، وأن النتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة.
ستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نموّاً اقتصاديّاً يتراوح بين 3-7% لكنه لن يكون كافياً لحل مشكلة البطالة التي وصلت نسبتها إلى 14% وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى. خاصة أن إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات، وأن الحكومة بحاجة إلى سنوات طويلة لجبر هذه الخسارة[30].
وعلى الرغم من ذلك، فإن إلغاء العقوبات من شأنه أن يُحدث تغييراً في بنية الاقتصاد الإيراني، ويوجهها اتجاهات جديدة تفرض سياسات جديَّة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والملكية وشروط التنافسية. تمكَّنت إيران من تحمل العقوبات دورة عقب الأخرى، لكن العقوبات التي طالت قطاع النفط، أضرَّت كثيراً بالاقتصاد الإيراني الذي يوصف بأنه ريعي معتمد بصورة كبيرة على عائدات النفط. ومنذ العام 1996 بدأت الحكومة الإيرانية تواجه عقبات حادة في اجتذاب مستثمرين من الخارج إلى إيران، خاصة في قطاعي النفط والغاز حيث حظر قانون العقوبات على أي شركةٍ الاستثمار في إيران بأكثر من 20 مليون دولار.

ومن المؤكد أن غياب الاستثمار الخارجي لا يرتبط بالعقوبات الاقتصادية فقط، بل يرتبط بمنظومة قانونية وسياسية تعوق الاستثمار الخارجي وتضع العراقيل أمامه، ويرد على هذا الصعيد المادة 81 من الدستور التي تمنع بصورة مشددة أي استثمار خارجي من شأنه أن يقدِّم تنازلات تمس باستقلال إيران. ولم يفلح سعي الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني وكذلك الرئيس محمد خاتمي على مدى 16 عاماً في تذليل العقبات القانونية التي تعوق الاستثمار، ولم يفلح كذلك قانون دعم وحماية الاستثمار الأجنبي الصادر عام 2002 في توفير بيئة استثمارية جاذبة لرجال الأعمال والشركات الخارجية، وكانت تجربة شركة "ترك سل" مثالاً سيئاً على هذا الصعيد؛ حيث أجبرها الحرس الثوري بقرار قضائي على التنازل عن عطاء لتشغيل أول شبكة للهاتف المحمول في إيران كانت قد فازت به بمناقصة رسمية، وبعدها غادرت الشركة إيران.

وعقب الاتفاق سيكون الاقتصاد والاستثمار الخارجي ملفّاً للصراع والتنافس بين التيار الأصولي من جهة والتيار الإصلاحي وتيار الاعتدال الذي يقوده روحاني من جهة أخرى، ومن المعروف أن للتيار الأصولي مقاربة مختلفة عن باقي منافسيه في الموضوع الاقتصادي، ويُرى بدور كبير ومباشر للدولة في الاقتصاد ويعارض سياسيات الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق.

ورغم الإقرار بتعدد أسباب أزمة الاقتصاد الإيراني، إلا أن إزالة العقوبات ستترك آثاراً إيجابية مباشرة ومستقبلية عليه، ومن المعلوم أن لإيران 140.100 مليار دولار، من عائدات النفط المجمدة في المصارف الأجنبية. وفور توقيع الاتفاق فإن 30 الى 50 مليار دولار من عائدات إيران المجمدة ستتحرر فور التوقيع على الاتفاق[31].

وستمكِّن هذه العائدات روحاني، من الوفاء ببعض الوعود التي قطعها بتحسين الوضع الاقتصادي، وهو ما يشكِّل منافع ملموسة للتعامل مع المجتمع الدولي، وكفاءة روحاني في إدارة ملف التفاوض. ولذلك سيُوجَّه جزءٌ كبير من العائدات

---

[30] واشنگتن تايمز: اقتصاد ايران با تحريم‌ها يا بدون تحريم‌ها رشد می‌کند (واشنطن تايمز: اقتصاد إيران سينمو بالعقوبات أو بدونها)، وكالة ايسنا، 24 خرداد 1394، 12 يونيو/حزيران 2015 (تاريخ الدخول: 18 يونيو/حزيران 2015): http://goo.gl/VkkxDs.

[31] بلومبرغ: بإمكان "أوباما" تعليق العقوبات على إيران دون الرجوع للكونغرس، كيهان العربي، 13 مايو/أيار 2015 (تاريخ الدخول 1 يونيو/حزيران 2015)، http://goo.gl/zqndq9.

الجديدة لدعم ميزانية الدولة، وإنشاء مؤسسات وبنى تحتية، ودعم الريال الإيراني، وزيادة الواردات. وأي إنجاز على الصعيد الاقتصادي سيضيف نقاط تفوق لتيار روحاني مقابل منافسيه.

اتفاق نووي أم تغيير التركيبة السياسية في إيران؟

دعم مرشد الثورة الإسلامية، علي خامنئي فريق التفاوض الإيراني، ولجم منتقديه أكثر من مرة، لكن المرشد وخلفه التيار الأصولي وفئات سياسة أخرى، كان لديهم تعريف مختلف للمفاوضات الصعبة التي كان "الملف النووي الإيراني" عنوانها، ونظروا إليها في أكثر من موقع، بأنها في حقيقتها تدابير أميركية سعياً لإدارة الرأي العام في إيران والتأثير فيه أكثر من البرنامج النووي الإيراني، وأن الهدف الأساسي هو إحداث تغيير في المعادلة السياسية الداخلية في إيران.

ورأت هذه الجهات أن الخطة الأميركية تقوم على ثلاث مراحل؛ [32] هي:

أ. مشروع المفاوضات الرسمية وملحقاتها

ب. محاولة لفرض صفقة سيئة على إيران من خلال توظيف العوامل الاقتصادية والإقليمية.

ت. مخاطبة الرأي العام الإيراني.

ووفقاً لذلك فإن هذه الخطة تضمنت:

- المبالغة في تعظيم الجوانب الإيجابية في الاتفاق بالتركيز على قضية العقوبات المفروضة على إيران.
- الإصرار على ترويج أن عناد الطرف الإيراني وتصلبه تجاه بعض القضايا سيقود إلى انهيار المفاوضات وحرمان الشعب الإيراني من الفوائد الاقتصادية الناجمة عن الاتفاق النووي.
- تعبئة الفئات ذات التوجه الغربي داخل المجتمع الإيراني، لخلق ضغوط اجتماعية ورفع كلفة فشل التوصل إلى اتفاق بالنسبة للنظام في إيران.

[32] محمدي، مهدي، آغاز اجراى پروژه C از سوى امريكا، إيران هسته اى، 26/ حزيران 2015 (تاريخ الدخول 27 حزيران 2015)، http://goo.gl/TKj0zg.

نتيجة

إن كان الاتفاق يهدف بالفعل إلى تغيير المعادلة السياسية داخل إيران، فإن الكوابح في وجه روحاني ستكون كبيرة، ولن يتمكن من خلخلة ملف الحريات العامة، وإن كان سيسجل نجاحاً في الملف الاقتصادي يضيف إلى شعبيته ويرفع من أسهمه لدى المواطن الإيراني الذي عاني من تبعات العقوبات بصورة مضاعفة خلال السنوات الأخيرة، وستشهد إيران تنافساً بين الأجنحة السياسية لتوظيف تأييد الاتفاق أو معارضته لتعزيز المكانة السياسية أو خلخلتها للطرف المنافس لدى الناخب الإيراني، وسيظهر ذلك واضحاً في الانتخابات البرلمانية التي ستجري العام القادم، وسيكون لنتائجها تأثير كبير على مكانة ونفوذ التيار الأصولي الذي سيطر على مجلس الشورى لأكثر من عقد. ومع التوجه الملحوظ للشركات الغربية نحو السوق الإيرانية، وخاصة في قطاعي النفط والغاز وهما قطاعان لا يخفى على أحد نفوذ الحرس فيهما من خلال شركاته، فسيكون الاقتصاد والاستثمار الخارجي ملفّاً للصراع والتنافس بين التيار الأصولي من جهة وتيار الاعتدال الذي يقوده روحاني من جهة أخرى، ومن المعروف أن للتيار الأصولي مقاربة مختلفة عن باقي منافسيه في الموضوع الاقتصادي، ويعارض سياسيات الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق ويشاركه الحرس الثوري في هذا التوجه وسبق أن أجهض مشاريع اقتصادية لشركات أجنبية داخل إيران. وسيكون ملف السياسة الخارجية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، ملفاً صراعياً بامتياز، ولن تصمد مقولة "التعاون البناء" التي دعا إليها روحاني، أمام ما يمكن أن أسميه "التعاون الانتقائي المشروط"، وهو الصيغة المفضلة لدى المرشد وحرس الثورة الذين تتعاظم قوتهم ونفوذهم في إيران يوماً بعد يوم.

الاتفاق النووي الإيراني وموازين القوى الإقليمية

الدكتور مروان قبلان

مدير تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

مقدمة

بعد أن مثّل بؤرة توتر كبيرة في علاقة إيران بالقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، تمكنت إيران ومجموعة 5+1 (أي القوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا) في الرابع عشر من تموز 2015 من التوصل إلى اتفاق نهائي حول البرنامج النووي الإيراني. وينص الاتفاق في بنوده العريضة على تقييد البرنامج النووي الإيراني، الذي يُشتبه في أنّ له أبعاداً عسكرية، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة عن إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها. كما يعزّز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم ويحدِّد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران. وبهذا، تأمل الدول الغربية في زيادة فترة الإنذار قبل محاولة إيران صناعة قنبلة نووية من فترة شهرين إلى عام على الأقل، ما يوفِّر وقتاً أطول للقيام باتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك. وفي حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق، فثمة مواد تنص على عودة فورية إلى العقوبات الدولية والأميركية عليها[33].

تباينت المواقف في قراءة الاتفاق النووي وتأثيره على سلوك إيران وسياساتها الخارجية وعلى موازين القوى الإقليمية. وفي مقابل حرص إدارة الرئيس باراك أوباما على التوصل إلى اتفاق يمثل بالنسبة لها نصراً معنوياً كبيراً، ويحقق لها غايات استراتيجية في المنطقة، استقبلت الدول العربية، الخليجية تحديداً، الاتفاق ببرودة واضحة، تعززها شكوك من احتمال أن يؤدي رفع العقوبات عن إيران إلى توفير غطاء سياسي وموارد مالية إضافية كافية لها للمضي في سياساتها الهجومية في المنطقة.

(33) "The Historic Deal will prevent Iran from Acquiring a Nuclear Weapon," The White House, July 14, 2015, at: https://goo.gl/ELSu1y.

إنشاء ميزان قوى إقليمي جديد

مثّل التوصل لاتفاق مع إيران ينهي أزمة ملفها النووي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما. وفي سبيل التوصل إلى هذا الاتفاق نأت الولايات المتحدة بنفسها عن أي سياسة قد تؤدي إلى الإضرار بفرص التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، مثل التدخل عسكرياً في سورية بعد أن تجاوز النظام السوري الخطوط الحمراء التي وضعها الرئيس أوباما حول استخدام السلاح الكيماوي في الصراع السوري، أو الضغط على رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي لتغيير سياساته الطائفية التي أدت في نهاية المطاف إلى صعود تنظيم الدولة واستيلائه على أكثر من ثلث مساحة العراق.

سعت الولايات المتحدة إلى استخدام الاتفاق النووي أداة ووسيلة لإخراج إيران من حالة العزلة والحصار التي طوقتها منذ الثورة التي أطاحت بالشاه عام 1979، وتحويلها إلى جزء من موازين القوى الإقليمية. فالرئيس أوباما الذي جاء إلى الحكم ببرنامج يهدف إلى الحد من نزيف القوة الأميركية حول العالم، شرع يتبنى مقاربة مختلفة تقوم على "إدارة معارك الخصوم" والإشراف عليها بدل المشاركة فيها، ويكون ذلك بإنشاء موازين قوى إقليمية في مناطق العالم المختلفة حيث تتكفل القوى الإقليمية المتصارعة بموازنة بعضها بعضاً، فيما يقتصر الدور الأمريكي على إدارة هذه الموازين من خلال الدعم المادي والاستخباراتي وتقديم الأسلحة والتدريب للقوات الحليفة. وقد بدأ تطبيق هذه الاستراتيجية في سورية، ثم جرى توسيعها لتشمل الإقليم بأكمله، في ضوء صعود تنظيم الدولة، وإعادة تأهيل إيران ودمجها في موازين القوى في المنطقة.

ففي سورية تقود الولايات المتحدة حرب استنزاف ضد جميع من تصنفهم أنهم خصوم عبر إنشاء ميزان قوى لا يسمح لطرف بالانتصار على الآخر، فهناك يجري استنزاف إيران وأدواتها وأذرعها، كما يجري استنزاف الجهاديين من مختلف التيارات والتنظيمات. أما إقليمياً، فمن خلال الانفتاح على إيران وإغلاق ملفها النووي تحاول واشنطن دمج طهران في ميزان القوى الإقليمي بدلاً من الاستمرار في عزلها عنه، فيتم احتواء النفوذ الإيراني الذي انفلت بعد إسقاط العراق، وشكل ما يشبه قوس النفوذ الممتد من العراق إلى سورية إلى لبنان، عبر إنشاء معسكر مقابل يضم السعودية وتركيا من بين آخرين. وما كان هذا ليتم إلا بطي صفحة الملف النووي الإيراني وإخراج طهران من عزلتها الدولية.

وقد ساهمت أحداث "الربيع العربي" بشكل كبير في تشكيل رؤية واشنطن تجاه المنطقة العربية عامة، بغض النظر عن مدى مسؤولية واشنطن عن بعض نتائجها وإخفاقاتها [34]. ومن الواضح أنّ الإحساس العميق بالإخفاق في التعاطي مع تطورات الربيع العربي والدفع بها نحو النتائج المرجوة أدى إلى إعادة تعريف المصالح الأميركية فيها [35]. وفي النتيجة، تبيّن للولايات المتحدة أنه لن يكون هناك ربيع في إيران ولا ثورة أو انتفاضة، وحتى لو حصل ذلك، فقد لا يكون بالضرورة لمصلحتها. وسط هذه الفوضى وحالة عدم اليقين، استمرت واشنطن في إعادة تعريف مصالحها في المنطقة والتفكير باستراتيجيات بديلة لحمايتها، وكان من بينها المضي في سياسة إعادة إدماج إيران في النظام الإقليمي.

[34] Mead, "The Failed Grand Strategy in the Middle East."

[35] حصل هذا بشكل أساس بعد مقتل السفير الأميركي في ليبيا في أيلول/ سبتمبر 2012.

وقد أدّى صعود تنظيم الدولة إلى تعزيز الاتجاه الداعي إلى مزيد من التقارب مع طهران في دوائر واشنطن السياسية والأكاديمية. وعلى الرغم من أنّ واشنطن استبعدت طهران من التحالف الذي أنشأته خلال مؤتمر باريس الذي عُقد في أيلول / سبتمبر 2014، إلا أن ذلك لم يؤثّر في فرص التنسيق بين واشنطن وطهران، والذي كان طالب به الرئيس روحاني بصورة علنية ومباشرة خلال القمة الرابعة عشرة لمنظمة شنغهاي للتعاون التي عُقدت مطلع شهر أيلول / سبتمبر 2014 في العاصمة الطاجكية دوشانبيه، عندما دعا إلى أن تكون بلاده جزءاً من التحالف الدولي ضدّ "تنظيم الدولة" الذي يتطلب القضاء عليه، كما قال روحاني، "تعاون إقليمي ودولي". وأعلن نائب وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، عن تبادل رسائل بين طهران وواشنطن بشأن قتال "تنظيم الدولة"[36]؛ إذ جرى الكشف عن رسالة سرّية بعثها الرئيس أوباما إلى المرشد الأعلى في إيران آية الله خامنئي، في شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي، وأشار فيها إلى "المصلحة المشتركة" بين البلدين في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في كلٍّ من العراق وسورية[37].

ولا ينكر الأميركيون وجود تنسيق استخباراتي ولوجستي بين إيران والولايات المتحدة في الحرب على تنظيم الدولة في العراق، حيث قامت الطائرات الأميركية في مناسبات مختلفة بتقديم إسناد جوي للجيش العراقي ومليشيات الحشد الشعبي الشيعية المدعومة إيرانيّاً، خلال مواجهات مع تنظيم الدولة[38].

وكما في سورية حيث يعدّ تعاون تركيا جوهريّاً لاحتواء تنظيم الدولة، تجد واشنطن في ظلّ فشل البشمركة الكردية والجيش العراقي وعجزهما عن مواجهة توسّع تنظيم الدولة وعدم رغبتها في إرسال قوات برية مجدداً إلى هذا البلد، أنّها في حاجة إلى تعاون إيراني. صحيح أنّ واشنطن اضطرّت إلى تعزيز عدد مستشاريها العسكريين على الأرض[39]، ولكنّها بقيت في حاجة إلى الدعم الإيراني للتنسيق بين القوى الشيعية المختلفة في العراق بغية توحيد جهودها لتشكيل قوة برية قادرة على مواجهة تنظيم الدولة في ظلّ عجز سلاح الجوّ الأميركي بمفرده عن إلحاق هزيمة بالتنظيم. من جهة ثانية، سعى الرئيس أوباما إلى استخدام المصلحة المشتركة الأميركية-الإيرانية في هزيمة تنظيم الدولة سبباً مساعداً للتوصل إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي[40].

---

[36] "العراق: وعكة صحية للعبادي بسبب الضغوط"، **العربي الجديد**، 2013/10/13، على الرابط: http://goo.gl/aZT3qp.

[37] Jay Solomon & Carol E. Lee, "Obama Wrote Secret Letter to Iran's Khamenei about Fighting Islamic State," The Wall Street Journal, 6/11/2014, http://goo.gl/abz8QV.

[38] Aki Peritz & Faris Alikhan,"The U.S.-Iran non-alliance alliance against Islamic State," Reuters, 29/10/2014, http://goo.gl/9aNrzF.

[39] "الولايات المتحدة تختار خمس قواعد عسكرية لجنودها في العراق"، **العربي الجديد**، 2014/11/9، على الرابط: http://goo.gl/6VoSLF.

[40] Akbar Shahid & Ahmed، Ryan Grim، "What's Wrong With This Picture? For U.S. Fight against ISIS, Everything," The Huffington Post, 23/11/2014, http://goo.gl/sKXntm.

الموقف السعودي

جاء رد فعل السعودية على الاتفاق النووي مرتبكاً، فرفضته أول الأمر [41]، ثمّ رحبت به شرط توافر "حسن النوايا"[42]، فعادت بعد ذلك وحذرت من الصفقة؛ ما يوضح أنّها لم تكن تشعر بارتياح تجاه التقارب الإيراني -الأميركي فضلاً عن أنها كانت متفاجئة من عقد الاتفاق الذي جرى بغير علمها. من جهة أخرى، اعتبرت السعودية أنّ الاتفاق لا يقلّص مشاكلها مع إيران [43] ولا يعالج قضايا تعتبر أكثر أهمية بالنسبة إليها [44]. فالموضوع النووي مع أهميته، لا يشكل المفصل الوحيد والرئيس في العلاقات بين الرياض وطهران، فهناك موضوع التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية ومحاولة زعزعة الاستقرار في بعضها، فضلاً عن محاولات بناء قوة إقليمية إيرانية مهيمنة عبر إنشاء قواعد نفوذ وتأثير في سورية والعراق واليمن ولبنان وغيرها [45]. كما أنّ تخلي إيران عن برنامجها النووي لا يعني أنّ التهديد الإيراني قد زال؛ فالتهديد الحقيقي بالنسبة إلى السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون يتمثل في ترسانة الأسلحة التقليدية التي تمتلكها إيران وأهمها ترسانة الصواريخ الباليستية القادرة على بلوغ كل نقطة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، ويعتبر خطرها أكبر من خطر امتلاك سلاحٍ نووي إيراني "غير قابل" للاستخدام من الناحية السياسية، فضلاً عن كونه يسهم في إطلاق سباق نووي في المنطقة [46].

في سياق هذ المشهد المعقد، وفي إطار إعادة واشنطن النظر في مجمل استراتيجيتها على المستويين الدولي والإقليمي، برزت حدة التناقضات في رؤية كلٍ من الرياض وواشنطن لما يجري. ففي حين عبّر السعوديون عن صعوبة في فهم سبب عدم استغلال إدارة أوباما الفرصة التي أتاحتها الثورة السوريّة لتصحيح الخطأ الذي ارتكبته الولايات المتحدة في العراق قبل عقد وأدى إلى تعزيز نفوذ إيران الإقليمي [47]، بدت واشنطن مهتمة أكثر بإدارة الأزمة السوريّة من خلال مقاربة تعينها في "الحرب على الإرهاب" من جهة، وتؤمّن مصالحها في الشرق الأوسط من دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر من جهة أخرى. فمن خلال الحيلولة دون انتصار طرفٍ على آخر في النزاع السوري، تمكّن الأميركيون من إنشاء ميزان قوى محلي، ومن ثمّ إقليمي؛ تنشغل فيه الأطراف المختلفة بالقتال فيما بينها، وبما يؤدي إلى توازن في القوى. دفعت هذه المقاربة الولايات المتحدة نحو إعادة النظر في علاقتها بإيران، فبدلاً من أن تحاول هزيمتها في سورية، كما يرجو السعوديون [48]، راحت تعمل على منعها من تحقيق الانتصار، في الوقت الذي بدأت تنفتح عليها أكثر وتسعى لتعظيم الفائدة من دمجها في ميزان قوى إقليمي بعد أن استنفد جهد عزلها وإقصائها الغرض منه.

---

[41] "اتفاق نووي إيران: مصر والإمارات ترحب والسعودية ترفض"، **سي إن إن بالعربية**، 2013/11/25، انظر: http://goo.gl/W6MLDT.

[42] "ترحيب سعودي حذر باتفاق إيران النووي"، **سكاي نيوز عربية**، 2013/11/25، انظر: http://goo.gl/4XIZuy.

[43] William Maclean, "U.S.-Iran thaw starts to reshape Mideast power balance," November 24, 2013, at: http://goo.gl/DwJfQ4

[44] "السعودية تحذر من صفقة النووي الإيراني بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي"، **الحياة**، 2013/11/24، انظر: http://alhayat.com/Details/575271.

[45] جمال خاشقجي، "نهاية لعبة الأمم"، **الحياة**، 2013/11/16، انظر: http://alhayat.com/OpinionsDetails/572359.

[46] "Pakistan 'ready to deliver nuclear weapons to Saudi Arabia'", The Telegraph, November 7, 2013, at: http://goo.gl/vPcntH

[47] جمال خاشقجي، "أوباما يفرّ... وسورية "فيتنام" لإيران ... ماذا عن السعودية؟" **الحياة**، 2013/10/26 انظر: http://alhayat.com/OpinionsDetails/565220.

[48] راغدة درغام، "أوباما لبى رغبة إيران وروسيا في الانتصار"، **الحياة**، 2013/11/29، انظر: http://alhayat.com/OpinionsDetails/576789.

إنّ العلاقات السعودية-الأميركية التي كانت تقوم في الأساس على "صيغة" النفط مقابل الأمن بدأت تتغير بسبب اكتشافات النفط والغاز الصخري في أميركا، وبسبب الاتجاه الأميركي إلى الانكفاء عن التدخل بشكل مباشر في المنطقة ودفع الأطراف الإقليمية إلى تحمل أعباء أكبر في الحفاظ على أمنها واستقراها، لكن هذه العلاقات سوف تستمر، رغم التوصل إلى اتفاق مع إيران واحتمال حصول تقارب أكبر معها، بتأثير عوامل فوق ثنائية، مرتبطة تحديداً ببنية النظام الدولي والإقليمي وميزان القوى الذي تسعى واشنطن لإعادة بنائه في المنطقة. وعلى الرغم من الاتجاه نحو الافتراق في قراءة كل طرفٍ مصالحه تجاه ملفات إقليمية مختلفة، فإنّ تداخل المصالح السعودية-الأميركية وتشابكها يفرض على الطرفين الاستمرار في التعاون بشكل وثيق. أما الصيغة القديمة التي حكمت العلاقات بينهما، وبخاصة مع دخول إيران على الخط واتجاه واشنطن إلى تحسين العلاقات معها، فسوف تتغيّر بالتأكيد. ويتطلب هذا الأمر من السعوديين والخليجيين تنويع علاقاتهم وتحالفاتهم الإقليمية والدولية من جهة [49]، وتجاوز العقبات التي تحول دون بناء منظومة أمنية وسياسية واقتصادية متكاملة لدول الخليج العربية من جهة أخرى، لأنّ الرّكون بشكل مطلق إلى واشنطن أصبح خياراً غير واقعي [50].

خاتمة

سوف تستمر على الأرجح حالة السيولة وعدم الاستقرار التي يشهدها الإقليم بعد التوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، وسيستمرّ الصراع بين القوى الرئيسة فيه حتّى يستقرّ النظام على شكل جديد. وسوف يحاول الأميركيون المساعدة في إنشاء هذا الميزان الإقليمي الجديد من خلال السماح لإيران بالخروج من حالة العزلة المفروضة عليها عبر التوصّل إلى اتفاق على الملفّ النووي. من جهة أخرى سيستخدم الأميركيون الحرب على تنظيم الدولة -والتي يقدّر الرئيس أوباما أنّها ستستغرق سنوات [51] -أداةً للمساعدة في ولادة نظام إقليمي جديد وإعادة صوغ موازين القوى في المنطقة وتحالفاتها المختلفة بما يحول دون حصول هيمنة إقليمية لقوّة معيّنة؛ فالعوامل المرتبطة بالبيئة الإقليمية والدولية وتلك المتعلقة بالإمكانات الذاتية لكلّ طرف لن تسمح بفرض أيّ نوع من الهيمنة. وفي الوقت الذي ستراوح فيه العلاقة الأميركية – الإيرانية في المدى المنظور بين التنافس والتنسيق غير المباشر في الحرب على تنظيم الدولة، سوف تسعى واشنطن إلى ضبط إيقاع الرد السعودي على الهجمة الإيرانية في سورية واليمن، بالتوازي مع ضبط الطموح الإقليمي لتركيا عبر دعم الأكراد وتعزيز قوّتهم في سورية والعراق [52]، وفي الإطار الكلّي إنشاء موازنة ثلاثية بين الدور الإيراني والدور السعودي والدور التركي.

[49] تتحدث تقارير إعلامية عن قيام السعودية بمحاولات لتعزيز علاقاتها مع روسيا رداً على السياسة الأميركية في المنطقة، انظر، راغدة درغام، "تقاطع أميركي-إسرائيلي-روسي–إيراني"، **الحياة**، 2013/11/15، انظر: http://alhayat.com/OpinionsDetails/572130.

[50] جورج سمعان، "ما بين عُمان وإيران وبين السعودية وسورية"، **الحياة**، 2013/12/17، انظر: http://alhayat.com/OpinionsDetails/582405.

[51] منير الماوري، "أوباما: الحرب العالمية ضد "داعش" ستكون طويلة المدى"، **العربي الجديد**، 2014/10/15، على الرابط:http://goo.gl/Sr0o02.

[52] باسم دباغ، "أردوغان يجدد المطالبة بمنطقة آمنة في سورية"، **العربي الجديد**، 2014/11/2، على الرابط: http://goo.gl/KsaAq3.

تطور العلاقات المصرية-الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي

الدكتور جمال نصار

باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات ومختص في الشأن المصري

ملخص

تناقش هذه الورقة تطور العلاقات المصرية-الإيرانية، بداية من عهد الملك فاروق مروراً بالرؤساء: جمال عبد الناصر، والسادات، ومبارك، ومرسي، وصولاً إلى السيسي، وتذهب إلى أن هذه العلاقة أصابها التوتر في غالب الأحيان، والفتور والتقارب في فترات وجيزة. كما شهدت هذه العلاقة اتفاقاً في بعض القضايا واختلافاً في الأخرى، ومن أهم القضايا المتفق عليها وخصوصاً في عهد السيسي الملف السوري؛ حيث هناك تقارب واضح في وجهات النظر بين البلدين، والدافع لهذا التقارب هو موقف السيسي السلبي من تيار الإسلام السياسي، المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، ثانياً: المصلحة الاقتصادية التي ربما يحققها السيسي من هذا التقارب، وخصوصاً في مجال الطاقة.

وترى القاهرة أن الاتفاق النووي ربما يعود عليها ببعض الفوائد، رغم المحاذير التي تناقشها الورقة، نتيجة لموقف بعض دول الخليج، الداعم الأول للسيسي، من هذا الاتفاق.

وخلصت الورقة إلى أن هناك ثلاثة سيناريوهات تحكم هذه العلاقة:

السيناريو الأول: التقارب المشروط، متقارباً مع نظرة دول الخليج.

السيناريو الثاني: التقارب عبروسيط، من خلال روسيا لتحقيق مصالح اقتصادية.

السيناريو الثالث: عدم التقارب، حتى لا تؤثر على علاقة السيسي مع إسرائيل.

والأرجح في هذه السيناريوهات والأقرب إلى الواقع هو السيناريو الثاني، لأن مصر السيسي، تريد أن تستخدم ورقة إيران للضغط على جيرانها، وخصوصاً السعودية بعدما قلَّلت الدعم المقدَّم لمصر، ومن جانب آخر تريد التواصل الاقتصادي مع إيران بما يعود بالفائدة على مصر، مع الحاجة الملحَّة لمصادر جديدة للطاقة.

مقدمة

شهدت العلاقات المصرية-الإيرانية، خلال العقود الماضية، توتراً وفتوراً، وكان من الأسباب الجوهرية لذلك، توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في العام 1979، ثم دعم مصر للعراق في حربها مع إيران في العام 1980، واتهام الأخيرة برعاية الإرهاب في الشرق الأوسط، ودعم الجماعات الإسلامية المسلحة في مصر خلال فترة التسعينيات، ولم تشهد انفراجه طفيفة إلا في عهد مرسي، الذي ينتمي إلى خلفية إسلامية أيضاً.

وإذا انتقلنا إلى الملف النووي الإيراني ومستقبل العلاقات بين البلدين، نجد أن هذه الملف أخذ اهتماماً كبيراً وجدلاً واسعاً، لم يحظ به أي ملف دولي في السنوات القليلة الماضية؛ فقد شغل الباحثين، ومراكز الأبحاث، والمنظمات المعنية باستخدامات الطاقة النووية، وأجهزة الاستخبارات في العديد من دول العالم، لأكثر من عشر سنوات، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، لتأثير ذلك على منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وتفاعلات ومصالح الدول بشكل عام. ومن ثمَّ تهتم هذه الورقة بتطور العلاقات المصرية-الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي الذي وُقّع في جنيف بين إيران ومجموعة (5+1) في الرابع عشر من يوليو/تموز عام 2015، وهذا الاتفاق دفع العديد من دول العالم إلى صياغة علاقاتها مع إيران على المستوى السياسي والاقتصادي، ومنها مصر.

وتناقش الورقة تطور العلاقات بين البلدين، بداية من العهد الملكي، مروراً بعبد الناصر والسادات ومبارك ومرسي، وصولاً إلى السيسي، وأهم أوجه الاتفاق والاختلاف في القضايا الإقليمية، وتمَّ التركيز على القضية الفلسطينية، والملف السوري، والأزمة اليمنية، وكيف ترى القاهرة الصفقة النووية الإيرانية، وما هي سيناريوهات ومآلات المستقبل للعلاقة بين البلدين.

تطور العلاقات المصرية-الإيرانية

أخذت العلاقات بين مصر وإيران في العصر الحديث منحنى متذبذباً بين التوتر أحياناً والفتور أحياناً أخرى، ولم تشهد مرحلة استقرار كبيرة على مرِّ العصور بداية من الملك فاروق وحتى عهد السيسي؛ حيث "بدأت العلاقات بين البلدين بعلاقة نَسَب، بين الأمير رضا بهلوي، قبل أن يُنصَّب شاهاً لإيران، وفوزية أخت الملك فاروق. استمرت العلاقة الزوجية لست سنوات تقريباً، كانت العلاقات بين البلدين فيها مستقرة بعض الشيء، حتى دبَّ الخلاف مع طلاق الأميرة فوزية من الشاه عام 1945، ومع الإطاحة بحكم الملك فاروق في مصر بثورة يوليو/تموز 1952، اتسعت هوة الخلاف بين الشاه والسلطة الجديدة في مصر"[53].

في عهد جمال عبد الناصر، أخذت العلاقات مساراً آخر اتسم بالخلاف والعداء، فحاول عبد الناصر دعم رئيس الوزراء محمد مصدَّق ضد نظام الشاه، وتبني سياسات مضادة للتوجهات والمصالح الإيرانية، واحتلاله موقع المنافس الأقوى لمحاولات إيران التوسعية في ذلك الوقت[54].

---

[53] ناصر، عبد الرحمن، العلاقات المصرية-الإيرانية: هل من جديد؟، ساسة بوست، تاريخ الدخول (13 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/1cNXMI.

[54] مكرم، رانيا، كيف تفكر طهران؟ الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الدخول: (13 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/NFhWU2.

وبعد نجاح الشاه محمد رضا بهلوي في إفشال التجربة الإصلاحية للدكتور محمد مصدق في إيران بدعم من الاستخبارات الأميركية، تحولت العلاقات بين إيران ومصر إلى علاقات صراعية بعد أن كانت تعاونية[55]، وازدادت العلاقات توتراً عند قيام حلف بغداد عام 1954، الذي شاركت فيه إيران "ويرجع التباين إلى أن مصر كانت ترى أن الخطر والتهديد المحتمل مصدره إسرائيل، بينما روسيا ليست خطراً محدقاً، نظراً لعدم وجود حدود مشتركة بين مصر والاتحاد السوفيتي، في حين كانت إيران ترى أن المصدر الحقيقي للخطر هو الاتحاد السوفيتي الذي كان الشاه خائفاً من احتمال هجومه على الأراضي الإيرانية، كما أن مصر كانت ترى أن سياسة الأحلاف التي تُعقَد بين البلدان العربية والدول الكبرى غير موثوق بها، فيما كان الشاه يرى أن انضمام إيران للحلف سيحقق له تدعيم مركزه في الداخل والخارج، أيضاً، ومصر كانت ترى أن الحلف يتناقض مع مبدأ الحياد، بينما كانت إيران قد تخلَّت عن سياسة التوازن السلبي التقليدي عقب الإطاحة بمصدق"[56].

وفي عهد السادات، أخذت العلاقات خطّاً سياسيّاً جديداً بعد هزيمة إسرائيل عام 1973 والتقارب مع الولايات المتحدة؛ مما تسبب في علاقات جيدة مع شاه إيران، وارتبطت بتحول السادات إلى النظام الرأسمالي، والتراجع عن أيديولوجيا النظام الناصري، خاصة بالنسبة لهدفي الوحدة العربية وتحرير فلسطين إلى التضامن العربي والحل السلمي للصراع العربي-الصهيوني، الذي تكلَّل بزيارة السادات للقدس ثم الانخراط في محادثات كامب ديفيد التي تُوِّجت بتوقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، ومن ثمَّ تحولت علاقات الصراع المصرية-الإيرانية مجدداً إلى علاقات تعاون[57]، لم يُكتب لها أن تستمر بعد سقوط نظام الشاه في فبراير/شباط، وقيام الثورة الإسلامية عام 1979، واستضافة السادات لشاه إيران الهارب، مما أدى إلى اتخاذ إيران قرارها الشهير بقطع علاقاتها مع مصر. وبعد مقتل السادات في العام 1981 قامت إيران بإطلاق اسم خالد الإسلامبولي قاتل السادات على أحد شوارع إيران، وهذا أدَّى إلى تدهور العلاقات بين البلدين.

في عهد مبارك، لم تتغير العلاقات بين البلدين كثيراً، حيث اتسمت بالتوتر شبه المستمر، وتعثر معظم محاولات التقارب وتغليب المصالح المشتركة على حساب دوافع التوتر؛ **فاتجهت مصر إلى أن السلام مع إسرائيل أصبح خياراً استراتيجياً، ولابد من السير في طريق التسوية السياسية**، "في حين أن إيران رفضت مبكراً معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، واعترضت على خيار السلام باعتباره خيار النظم العربية الاستراتيجي، وانحازت إلى خيار المقاومة، وأخذت تساند كل قوى الرفض المناوئة لمشروع التسوية"[58]. ومن العوامل التي أثرت بالسلب على العلاقة بين البلدين دعم مصر للعراق في حربها ضد إيران في سبتمبر/أيلول 1980 حتى أغسطس/آب 1988، فيما سُمي بحرب الخليج الأولى.

وفي أغسطس/آب من العام 1990 قامت العراق بغزو الكويت، فيما سُمي بحرب الخليج الثانية، واتخذت مصر موقفاً معادياً للعراق، ورحَّبت بالقوات الدولية في الخليج، ما كان يُعدُّ سبباً آخر في توتر العلاقات بين البلدين، حيث يُعتبر أمن الخليج أهم العوامل المتحكمة في العلاقات بين البلدين. وفيما بعد نجد أن العلاقة بين القاهرة وطهران شهدت بعض التحسن بزيارة الوفود بين البلدين، وعودة العلاقات الدبلوماسية على مستوى مكاتب رعاية المصالح في العام 1991،

---

[55] إدريس، محمد السعيد، العلاقات المصرية- الإيرانية... رهن محددات شديدة التعقيد، الشرق الأوسط، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/rywLj8.

[56] العلاقات المصرية–الإيرانية: مد وجزر، موقع السكينة، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015) http://www.assakina.com/news/news1/21759.html.

[57] إدريس، العلاقات المصرية-الإيرانية... رهن محددات شديدة التعقيد، مرجع سابق.

[58] إدريس، محمد السعيد، العلاقات المصرية-الإيرانية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/g2YOst.

"وأيدت مصر عام 1999 انضمام إيران إلى عضوية مجموعة الـ15 وسعت لإقناع بعض دول أميركا اللاتينية التي كانت رافضة لهذا الانضمام، وتبادل الرئيسان حسني مبارك ومحمد خاتمي التهنئة تليفونيّاً بعد انضمام إيران عام 2000 في المؤتمر الذي استضافته القاهرة آنذاك"[59]، ومن جانب آخر حاول الرئيس خاتمي فتح صفحة جديدة مع القيادة المصرية، وهو ما وصل إلى ذروته عام 2003 بلقاء الرئيس مبارك الرئيس خاتمي في سويسرا على هامش قمة معلوماتية[60]. أما في العام 2004 فقد عادت أجواء التوتر من جديد، حينما اتهمت مصر إيران بمحاولة التجسس عليها من خلال تجنيد مصري يُدعى محمد عيد دبوس الذي أُلقي القبض عليه، وقال النائب العام المصري -حينئذ-ماهر عبد الواحد: إن دبوس جُنِّد من قِبل الحرس الثوري الإيراني للتخطيط لاغتيال شخصية مصرية[61].

أمَّا في عهد مرسي، فقد بدأت محاولات التقارب بين البلدين تأخذ شكلاً آخر يشير إلى تطور إيجابي بين البلدين، تمثَّل ذلك في زيارة محمد مرسي إلى طهران لحضور قمة عدم الانحياز في أغسطس/آب عام 2012، لتسليم رئاستها إلى إيران، وهي أول زيارة لرئيس مصري إلى إيران منذ الثورة الإسلامية، وهذه الزيارة تعتبر "نوعاً من الاختبار العملي لشكل وتوجه السياسة الخارجية المصرية في ظل أول رئيس مدني منتخب ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي"[62]، ورحبت القيادة الإيرانية بزيارة الرئيس المصري في حينها، مما كان له الأثر الإيجابي في فتح صفحة جديدة بين البلدين. وشهدت العلاقة بين البلدين تطوراً ملحوظاً، حينما وقَّعت مصر وإيران أول برتوكول بينهما، منذ قطع العلاقات الدبلوماسية، يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران بمعدل 28 رحلة جوية أسبوعيّاً، في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول 2012[63]. وفي العام التالي من شهر فبراير/شباط 2013 دعى الرئيس المصري نظيره الإيراني، لحضور قمة دول منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة، واستُقبل استقبالاً حافلاً، وقام بالعديد من الزيارات واللقاءات على هامش القمة، واجتمع مع شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، الذي يُعد من أهم الشخصيات الإسلامية السُنِّية[64].

وقد سبق كل هذا تأييد مرشد الثورة الإيرانية على خامنئي للثورة المصرية في خطابه باللغة العربية يوم الجمعة 4 من فبراير/شباط 2011، وذكر فيها أن الثورة المصرية ما هي إلا امتداد للثورة الإسلامية في طهران[65]. ولكن هذه الخطبة أثارت جدلاً شديداً داخل مصر وخارجها، على اعتبار أن الثورة المصرية قام بها كل فئات الشعب المصري، ولم تكن ثورة إسلامية خالصة.

وفي عهد السيسي، وبعد وصوله إلى سدَّة الحكم في مصر، وُجِّهت دعوة للرئيس الإيراني حسن روحاني لحضور حفل تنصيب السيسي؛ مما أثار من جديد أفق تطور العلاقات المصرية-الإيرانية بين البلدين، التي لا تزال تمثل التباساً في نهج

---

[59] علاقات مصر وإيران بين التوتر المحكوم والانفتاح المحسوب، صحيفة البديل، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015) http://elbadil.com/2013/02/06/105808/.

[60] ناصر، العلاقات المصرية-الإيرانية: هل من جديد؟ مرجع سابق.

[61] إيران تنفي التجسس على مصر، بي بي سي عربي، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/tK67i1.

[62] أديب، عماد الدين، أول رئيس مدني في إيران، الشرق الأوسط، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/NI3Uo8.

[63] عبد الباسط، أحمد محمد، تعرَّف على أهم المحطات في العلاقات بين مصر وإيران، صحيفة الوطن المصرية، تاريخ الدخول: (18 أغسطس/آب 2015). http://www.elwatannews.com/news/details/661940

[64] أحمدي نجاد يصل إلى مصر في أول زيارة لرئيس إيراني، بي بي سي عربي، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/zjS3hT.

[65] نص خطبة الجمعة التي ألقاها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 22، العدد 86 (ربيع 2011)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص204.

السياسة الخارجية لمصر، ودوماً ما كان يُرتهن بأسباب معلنة وأخرى خفية تخضع في معظمها لحسابات سياسية تخص جهات عالمية وربما إقليمية. والهاجس الأساس والمحرك لتلك العلاقة، هو رضى دول الخليج التي تُعتبر الداعم الأول للسيسي، وخصوصاً السعودية في عهد الملك عبد الله، والإمارات، وقد عبَّر السيسي عن ذلك بقوله: "العلاقة مع إيران تمر عبر الخليج العربي. أمن مصر لا ينفصل عن أمن الخليج. (هم) أهلنا ويهمنا أن يعيشوا بسلام. كل ما نسعى إليه مع إيران هو علاقة عادلة"[66].

وفي ذات السياق، قبل استلام السيسي للسلطة بشكل رسمي، صرَّح نبيل فهمي فور توليه منصب وزير خارجية مصر في الحكومة التي جاءت بعد الانقلاب العسكري، في مؤتمر صحفي دولي، بأن وزارة الخارجية ستعمل من خلال ثلاثة محاور تشمل: حماية ودعم الثورة ونقل صورتها الحقيقية للعالم الخارجي وتبنِّي مبادئها، والعمل على استعادة مصر لموقعها العربي الإفريقي والمتوسطي وتنشيط دورها إقليمياً ودولياً، والتعامل مع القضايا العاجلة المرتبطة بالأمن القومي المصري، وكذلك وضع الأرضية الشاملة والأسس الصحيحة للسياسة الخارجية المصرية المستقبلية[67]، ومن ثمَّ لا يرى نظام السيسي غضاضة في التعامل مع إيران ولا يعتبرها عدوّاً له، بل يرى أن العدو الأول له هو تيار الإسلام السياسي، المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين[68].

أوجه التقارب والاختلاف في وجهات النظر حول الملفات الإقليمية

هناك منطلقات رئيسية تشكِّل سياسة مصر الخارجية فيما بعد الانقلاب العسكري، وهي منطلقات ليس لها علاقة بالسياسة الخارجية في حد ذاتها، بل إنها مرتبطة بمصالح النظام الحاكم الذي يعاني من حساسية مُفرطة تجاه شرعيته حتى بعد مرور أكثر من عام على تواجده في الحكم، وهذه السياسة تقوم في الغالب على استرضاء الأطراف الخارجية، سواء أكانت إقليمية أم دولية، فبالرغم من وجود ملفات خلافية تسببت مجتمعة في حصر العلاقة بين إيران ومصر في إطار التوتر والمنافسة، فإن طهران تُغلِّب دائماً المصالح على الأيديولوجيا معتمدة في ذلك على ما تتمتع به مصر من مكانة وأهمية بالنسبة لإيران وبدافع المصلحة، ومن ثمَّ تقارَبَ النظام المصري أحياناً، واختلف مع إيران من هذا المنطلق في العديد من القضايا:

أولاً: القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية أحد العوامل المؤثرة في العلاقة بين مصر وإيران، وستبقى عاملاً أساسيّاً من عوامل استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين، وأن حدوث أي تغير في مواقف البلدين من شأنه أن يؤثر على العلاقات بينهما، حيث إن موقف إيران من دعم المقاومة الفلسطينية هو الأساس، بينما نجد أن الموقف الرسمي في عهد السيسي يرى أن الفصائل المقاوِمة، وعلى رأسها حماس خطر على الأمن القومي المصري، على خلاف ما كان عليه الوضع في عهد مرسي. وفي هذا

---

[66] دلالات دعوة روحاني للقاهرة وأفق العلاقات المصرية-الإيرانية في عهد السيسي، صحيفة البديل، تاريخ الدخول (13 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/PxuuWk .

[67] النوبي، محمود، خلال مؤتمر صحفي عالمي: وزير الخارجية يشرح أولويات السياسة الخارجية خلال المرحلة الانتقالية، صحيفة الأهرام القاهرية، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/v3sVtC.

[68] سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول: (18 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/UMtXkP.

السياق تعول إيران على الرفض الشعبي المصري للتطبيع مع إسرائيل، لاسيما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني[69]. ولكن حينما تتقارب وجهات النظر بين البلدين في قضايا أخرى، نجد أن إيران تلتزم الصمت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ويعتبر السيسي أن تسوية القضية الفلسطينية وفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية ستوفر واقعاً جديداً وستجعل المنطقة أكثر أمناً واستقراراً[70]. ومن الوارد أن تمد إيران جسورها مع السلطة الفلسطينية، على خلاف ما سبق، وتبدأ في نسج علاقة يؤيدها المجتمع الدولي، فالسياسة الإيرانية، بعد الاتفاق النووي تختلف عن تلك، التي كانت قبل الاتفاق[71].

ثانياً: الأزمة السورية

تقترب رؤية مصر في عهد السيسي من وجهة نظر إيران في الملف السوري، بعكس ما كانت عليه في عهد مرسي، الذي دعا للجهاد من أجل إسقاط بشار الأسد، نتيجة لجرائمه في حق الشعب السوري. فمصر تسعى في عهد السيسي، للتوصل إلى حلٍّ سياسي يضمن بقاء الدولة السورية موحدة، ويؤدي إلى الانتقال الآمن للسلطة، بحيث لا ينتصر فيها طرف بالقوة المسلحة، لاسيما أن نظام بشار الأسد متجذر بقوة داخل بنية الدولة، حسب الرؤية المصرية الحالية، وهو الأمر الذي شكَّل عنصر قوة للنظام[72]. وعلى ذلك يقترب الموقف المصري من الرؤية الإيرانية في دعم النظام السوري على حساب الثورة السورية، مخالفاً بذلك بعض الدول التي دعمته وثبَّتت أركان حكمه، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية[73]. وتتواصل الدبلوماسية المصرية مع أركان النظام السوري، بل يذهب بعضهم إلى أكثر من ذلك بالقول بدعم السيسي لنظام بشار بأسلحة ومعدات عسكرية لمواجهة الثورة السورية[74].

ومن ثمَّ نلاحظ أن رؤية البلدين في هذا الملف هي التوصل إلى تسوية سياسية، لأنها تشكل أهمية بارزة للطرفين، ظهر ذلك جليّاً في جولات وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لشرح رؤية إيران لحل الأزمات في المنطقة العربية، بعد توقيع الاتفاق النووي[75]، وتأكيد نائب وزير الخارجية الإيراني أمير حسين عبد اللهيان الذي مثَّل الرئيس الإيراني في حفل تنصيب السيسي رئيساً لمصر، بقوله: "إن أمن مصر وإيران واحد، وإن هناك تقارباً في وجهات النظر بشأن سوريا"[76].

---

[69] عبد الحكيم، معين، القلق الإسرائيلي من التقارب المصري- الإيراني، الوحدة الإسلامية، السنة الثانية عشر-العدد 137، تاريخ الدخول: (20 أغسطس/آب 2015) http://www.wahdaislamyia.org/issues/137/malhakim.htm.

[70] عبد الله، إيهاب، السيسي: تسوية القضية الفلسطينية يساهم في كبح الإرهاب، العربية نت، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015)، http://goo.gl/9XmiKs.

[71] كيف سيؤثر الاتفاق النووي الإيراني على القضية الفلسطينية؟، صحيفة المصريون، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/آب 2015)، http://goo.gl/g9Pmgl.

[72] صالح، محمود، تقرير عن السياسة الخارجية في عهد "السيسي": مصر تخلَّصت من "التبعية"، صحيفة الوطن المصرية، تاريخ الدخول: (18 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/nGP21D.

[73] الزعاترة، ياسر، لماذا يريد السيسي إعادة تأهيل بشار؟، الجزيرة نت، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015)، http://goo.gl/ZDZlCR .

[74] سياسي مصري: "السيسي" يدعم بشار الأسد في ذبح السوريين، الدرر الشامية، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015)، http://eldorar.com/node/57952

[75] أبو هلال، فراس، جولات ظريف بالمنطقة... هدفان متناقضان ونتائج متواضعة، الجزيرة نت، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/8TT7x5.

[76] إيران: متقاربون مع مصر الحبيبة بشأن سوريا ونأمل بلقاءات على مستوى عالٍ بالرياض، صحيفة المقال الالكترونية، (19 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/uHWNMJ.

وهذه الرؤية ليست بعيدة عن الرؤية الأميركية للأزمة السورية، وهذا ما عبَّر عنه مدير السي آي إيه "برينيان" من أن واشنطن تدعو إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، وقول كيري: إن الولايات المتحدة لابد أن تفاوض الأسد من أجل إنجاز الحل السياسي[77].

ثالثاً: الأزمة اليمنية

تطور الأوضاع في اليمن، ودخوله أزمة حقيقة؛ بدأ بعدم قبول الحوثيين للحل السلمي، بالرغم من توقيعهم على اتفاق السلم والشراكة الوطنية[78] برعاية الأمم المتحدة، ويأتي تعنُّت الحوثيين نتيجة للدعم الخارجي الذي يحظون به من إيران، وتشكيلهم لقوة عسكرية للسيطرة على البلاد عقب الثورة اليمنية "بغية زرع الصراع الطائفي في منطقة الخليج ومحاولة تشييعه. ويُدعِّم هذا ما يقوله بعض المسؤولين في طهران من أن الحوثيين نسخة من حزب الله في لبنان، ما يؤكد مشروع تصدير ثورة ولاية الفقيه في محيطها الإقليمي"[79]. هذا التدخل الإيراني في اليمن أزعج دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، لتأثير ذلك على أمنها القومي، مما دعاها مؤخراً لتشكيل تحالف عربي لشنِّ هجمات على مواقع الحوثيين في اليمن، والدعوة إلى عودة الشرعية برئاسة عبد ربه منصور هادي مرة أخرى.

والملاحَظ أنه بعد وصول السيسي لسُدَّة الحكم في مصر أظهر تأييده لموقف السعودية في اليمن، وتمَّ الإعلان عن ذلك من خلال وزارة الخارجية، وأنها تتابع بكل قلق تطورات الأوضاع في اليمن وتدعو الأطراف اليمنية إلى ضرورة احترام إرادة الشعب اليمني وتحقيق تطلعاته الديمقراطية المشروعة وعدم اللجوء للعنف أو التصعيد للتوصل لحل سياسي واحترام مخرجات الحوار الوطني وتنفيذ بنود المبادرة الخليجية[80]. وفي المقابل، يلاحَظ أيضاً، وجود بوادر تفاهم بين السيسي والحوثيين، مخالفاً بذلك المملكة العربية السعودية، الداعم الرئيس له، ومتقارباً -من ناحية أخرى-مع إيران، ويرى بعضهم أن السيسي ربما يستخدم الملف اليمني كورقة ضغط على المملكة، خاصة أن مواقف مصر السياسية الأخيرة كانت توافقية وليس فيها ما يؤشر إلى اتباع الموقف الخليجي الحاسم في اليمن[81]. وظهر ذلك جليّاً في استقبال مجموعة من الحوثيين في القاهرة، والسماح لهم بإقامة معرض وندوة، يهاجمون فيها عاصفة الحزم التي من المفترض أن تكون مصر مشاركة فيها![82]. كل هذا يؤكد تذبذب الموقف المصري تجاه الأزمة في اليمن، فتارة يسير في فَلَك السعودية، وتارة أخرى يدعم الحوثيين، ومن ثمَّ يحاول التقارب مع الموقف الإيراني حيال الأزمة في اليمن، وهذا ما أكَّده السيسي من أنه لا يمكن تكرار تجربة الستينيات في اليمن مرة أخرى[83].

---

[77] السبايلة، عامر، تطورات الملف السوري المثيرة وجدوى التقارب السعودي- التركي، صحيفة رأي اليوم، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015) http://www.raialyoum.com/?p=231154.

[78] هو اتفاق سياسي يمني وُقِّع في 21 سبتمبر 2014 لتسوية الأزمة بين الحوثيين والسلطات والمكونات السياسية في اليمن، ورفض الحوثيين التوقيع على الملحق الأمني التابع للاتفاق حينها، وتم التوقيع عليه في 27 من سبتمبر/أيلول من نفس العام. ويمكن الرجوع إلى بنود هذا الاتفاق على الرابط: http://goo.gl/dduW5h.

[79] رجب، محمد، دعم إيران للحوثيين لبنة في مشروع تشييع الخليج، صحيفة العرب اللندنية، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015)، http://goo.gl/3POjOO.

[80] موقف السيسي من اليمن... "مسافة السكة"، موقع دوت مصر، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/5AUnhi .

[81] القاضي، عادل، ماذا يفعل الحوثيون في القاهرة بالتزامن مع زيارة السيسي للسعودية؟، التقرير، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/tNxUyl .

[82] معرض للحوثيين بالقاهرة يهاجم "عاصفة الحزم"، الجزيرة نت، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/6py33w .

[83] ذو الفقار، نور، السيسي: السياق التاريخي بين الحرب في اليمن بالستينيات والآن مختلف، اليوم السابع، تاريخ الدخول: (25 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/3nRxON

كيف ترى القاهرة الصفقة النووية الإيرانية؟

أكَّدت وزارة الخارجية المصرية أنها تتابع باهتمام الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مجموعة الست الكبرى وإيران حول الملف النووي، وأعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية "بدر عبد العاطي" عن أمله في أن يكون الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين شاملاً متكاملاً، ويؤدي إلى منع نشوب سباق للتسلح في منطقة الشرق الأوسط، وإخلائها بشكل كامل من جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة ويتفق مع بنود معاهدة منع الانتشار النووي[84]. وتسير الرؤية المصرية في اتجاه أن إيران ترغب في امتلاك خيار نووي يسمح لها باستعراض قوة وابتزاز نووي بلا نهاية من جهة، وإعادة تفكيك المنطقة وبناء نظام إقليمي تكون هي مرتكزه ومحوره الرئيس، من جهة ثانية[85]. وهذا يمثِّل مقاربة بين الموقف المصري والخليجي؛ الذي يضع أمن الخليج ضمن أولوياته في التعامل مع إيران، وهذا ما عبَّر عنه السيسي في أكثر من موقف بقوله: "إن مصر لن تسمح لأي قوى ببسط نفوذها على العالم العربي وتهديد أمنه واستقراره بالتعاون مع أشقائها العرب، كما أنها لا تملك الانعزال عن قرارها أو تجاهل انعكاساته على الأمن القومي، الذي يرتبط بأمن الخليج والبحر الأحمر والشرق الأوسط"[86].

ولكن، برغم كل المحاذير السابقة في التعامل مع إيران بشكل عام وملفها النووي بشكل خاص، هناك **فوائد تعود على الجانبين بعد إبرام هذا الاتفاق، منها:**

1. عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وضمان الحد الأدنى من التعاون، الذي يمكن أن يلعب فيه الاقتصاد دور القاطرة، نظرًا لحاجة كل منهما للآخر اقتصاديّاً. كما يمكن أن يشهد الإقليم تنافساً سياسيّاً؛ إذ إن تعاون كل من مصر وإيران ودخولهما عصراً جديداً من العلاقات الدبلوماسية الطبيعية لن ينهي بأية حال تطلع كل منهما للعب دور إقليمي بارز، وهو ما ستتحكم فيه المصالح الملحَّة لكلا البلدين[87].

2. ستتمتع إيران بمزايا نسبية بعودة العلاقات مع مصر، نظراً للمكانة الإقليمية التي تتمتع بها، كونها دولة القلب للوطن العربي، لها كلمة يُعتدُّ بها في المحيط العربي، وتشترك في العديد من التحالفات، ولها شبكة واسعة من المصالح، مما يتيح فرصة جيدة لإيران، لإفشال سياسة الولايات المتحدة الأميركية الرامية إلى عزلها دوليّاً[88].

3. الاتفاق النووي أنتج حراكاً سياسيّاً داخل القاهرة، مع ظهور دعوات إلى ضرورة استثماره في تفعيل البرنامج النووي السلمي المصري، لذلك تحركت مصر باتجاه تنشيط برنامجها النووي الذي تعود بدايته إلى عام 1961.

---

[84] كامل، حمودة، الخارجية تتابع باهتمام الاتفاق بين إيران والدول الست الكبرى... وتدرس بنوده، أخبار مصر، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015)، http://goo.gl/5ZiMwq/.

[85] سعيد، كرم، كيف ترى القاهرة الصفقة النووية الإيرانية؟ صحيفة الحياة، تاريخ الدخول: (20 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/YSRduJ .

[86] أبو عايد، حسين، السيسي: أمن الخليج خط أحمر.. ولن نسمح بتهديد الأمن العربي، صحيفة المدينة، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015)، http://goo.gl/b42Lgl.

[87] مكرم، رانيا، كيف تفكر طهران؟ مرجع سابق.

[88] سعيد، كرم، كيف ترى القاهرة الصفقة النووية الإيرانية؟ مرجع سابق.

وفي خطوة لافتة، وقَّعت القاهرة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارته للقاهرة في فبراير/شباط 2015 اتفاقية لإقامة محطة نووية في منطقة "الضبعة" في مصر [89].

4. هذا الاتفاق يدعم الانتقال إلى مستوى آخر للعلاقات التجارية والاستثمارية التي لم تنقطع قط في الفترات السابقة، بالإضافة إلى التعاون فيما يخص سياسة دول عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، وحصول مصر على التكنولوجيا النووية السلمية، يجعلها تراقب عن كثب السياسة الدولية تجاه إيران في مجال تطوير التكنولوجيا النووية [90].

سيناريوهات ومآلات المستقبل

ليس من السهل تحديد طبيعة السيناريوهات ومآلات الاتفاق النووي على العلاقة بين القاهرة وطهران، لسببين:

الأول: أن السياسة في المجمل تُبنى على المصالح، ولا يمكن الاستقرار أو الثبات على موقف محدد، فربما تتغير الظروف والأجواء، بما يجعل أعداء الأمس أصدقاء اليوم، وهذا ما حدث بالفعل بين إيران ومجموعة (5+1).

الثاني: اختلاف وجهات النظر والاتجاهات حول هذا البرنامج، "فالأول يُقرّ بأن هذا البرنامج سلمي تماماً، بينما يُصرّ الثاني على أنه ذو طبيعة عسكرية، أما الثالث فيقف حائراً متردداً بين الاتجاهين السابقين"[91].

وفي المقابل، تظل العلاقات الإيرانية-المصرية هي المحدِّد الرئيس لطبيعة الإقليم وتوازناته، فعلى رغم بُعد الجوار الجغرافي بينهما، إلا أن كل دولة منهما تعتبر الأخرى دولة جوار استراتيجي، واتسمت العلاقة بينهما طوال العقود التي خلَتْ بالمراوحة، كما ظلَّ منحنى العلاقة ما بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى. وتشكَّلت مع الوقت معادلة معقدة ترتكز على حالة من «اللاتعاون واللاصراع» حددتها طبيعة التفاعلات الإقليمية لكلتا الدولتين [92].

وإيران في المجمل تبني علاقاتها وتتقارب مع الدول بناءً على المصالح بعيداً عن الأيديولوجيات، ومصر يمكنها أن تكون جسراً لاحتواء مطامع إيران في الخليج العربي، وأن تنجح في القضاء على المخطط الأميركي لإشعال حرب شيعية-سنِّية بالمنطقة، إن تمَّ التواصل بينها وإيران على أسس المصالح المشتركة دون التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما، ويمكن استنتاج ثلاثة سيناريوهات في هذا السياق:

السيناريو الأول: التقارب المشروط، بما لا يؤثر على علاقات مصر بدول الخليج، التي ما زالت تدعم موقف السيسي وتُثبِّت أركان حكمه، هذا الموقف غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة": حيث "رحَّب المجلس الوزاري الخليجي خلال اجتماعه في الكويت بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، شريطة أن يكون مقدمة للتوصل إلى حلٍّ

---

[89] أمان، آية، روسيا تنفذ محطة الضبعة النووية... والتوقيع خلال زيارة السيسى، صحيفة الشروق المصرية، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015)، http://goo.gl/7e7HWS.

[90] علي، محمود، كيف تبدو العلاقات المصرية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي؟، صحيفة البديل، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/j2AVgk .

[91] زهرة، عطا محمد، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى 1436-2015، ص9.

[92] كيف تنظر مصر "السيسي" إلى النووي الإيراني؟، بوابة الفجر الإلكترونية، تاريخ الدخول: (25 أغسطس/آب 2015)http://www.elfagr.org/1686971 .

شامل لهذا الملف"[93]. ومن ثمَّ لا يريد السيسي إغضاب شركائه الخليجيين، ومن جهة أخرى يريد تحقيق مصالحه الاقتصادية للاستفادة من إيران في توفير العجز في مجال الغاز.

السيناريو الثاني: التقارب عبروسيط؛ حيث يسير السيسي على الأشواك في علاقته مع إيران، فبعد تقارب لافت قصير الأجل بين القاهرة وطهران في عهد "الإخوان"، اتخذ خطوتين إلى الوراء، تحسباً لردِّ فعل سعودي، ولكنه في الوقت نفسه لا يمانع في التقارب غير المباشر مع طهران من خلال حليف مشترك بينهما كروسيا، لاسيما في ظل مواقف السيسي المناوئة للثورة السورية والتي تعتبر نظام بشار الأسد جزءاً من الحل في المستقبل[94].

السيناريو الثالث: عدم التقارب؛ ومن ثمَّ عرقلة سياسة إيران في التوسع في المنطقة العربية، ويساعد على ذلك القرب الحادث بين السيسي وإسرائيل، فهناك العديد من التقارير الإسرائيلية، تحذِّر مصر من التقارب مع إيران، وأن هذا ربما يؤثر على العلاقة بينهما؛ حيث جاء تقرير أورده موقع "إسرائيل ديفينس" تحت عنوان "مصر والخيار النووي" مكتظاً بالشكوك والتحذيرات حول البرنامج النووي المصري، مدعياً أن عجز الطاقة ليس الدافع المصري الوحيد وراء الاهتمام بالبرنامج، محذِّراً من إمكانية دخول مصر سباق تسلح نووي إقليميّاً[95]، وذكرت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية أن مصر - مثل إسرائيل- تعارض الاتفاق النووي الإيراني الذي توسطت فيه الولايات المتحدة والقوى العالمية الكبرى الشهر الماضي، وفقاً لما قاله وفد الكونجرس الأميركي الذي زار مصر وإسرائيل مؤخراً[96].

والأرجح في هذه السيناريوهات والأقرب إلى الواقع هو السيناريو الثاني، لأن مصر السيسي، تريد أن تستخدم ورقة إيران للضغط على جيرانها، وخصوصاً السعودية بعدما قلَّلت الدعم المقدم لمصر، ومن جانب آخر تريد التواصل الاقتصادي مع إيران بما يعود بالفائدة على مصر، مع الحاجة الملحَّة لمصادر جديدة للطاقة، وهذا ما عبَّر عنه وزير البترول المصري شريف إسماعيل- وقتئذ- ورئيس الحكومة الجديد، من أن "قطاع البترول ليس لديه مانع من استيراد الخام الإيراني بعد رفع الحظر والسماح بالتصدير"[97].

---

[93] العرب، محمد عز، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، تاريخ الدخول: (17 أغسطس/آب 2015)، http://ncmes.org/ar/events/169.

[94] موقف مصري ضبابي من الاتفاق الإيراني، العربي الجديد، تاريخ الدخول: (25 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/yUH7Ir .

[95] رغم التقارب مع السيسي... موقع إسرائيلي يحذِّر من نووي مصر، موقع مصر العربية، تاريخ الدخول: (25 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/c4hv71.

[96] الأشقر، إيمان، صحيفة إسرائيلية تزعم: مصر تعارض الاتفاق النووي الإيراني، بوابة القاهرة، تاريخ الدخول: (25 أغسطس/آب 2015) http://goo.gl/fcO0gf.

[97] سليمان، طاهر، وزير البترول: لا مانع من استيراد النفط الإيراني، صحيفة الأهرام القاهرية، تاريخ الدخول: (25 أغسطس/آب 2015)، http://goo.gl/C6Q5Jk.

أثر الاتفاق النووي على التموضع الإيراني في سورية

الدكتور سنان حتاحت -نائب المدير التنفيذي بمركز عمران

معن طلّاع -باحث في مسار السياسة والعلاقات الدولية بمركز عمران

أفرز الاتفاق النووي الذي تم إبرامه بين إيران والدول الكبرى الست بتاريخ 14/يوليو/ تموز/2015، مناخات وهوامش سياسية في أجواء التفاعلات الإقليمية في المشرق العربي، حاولت إيران من خلالها زيادة مجالها الحركي على المستوى السياسي والدبلوماسي في سبيل تعزيز القدرة والنفوذ في ساحات الصراع بهذه المنطقة، وخاصة في سورية مستفيدةً من عنصر الزمن المتاح قبل ظهور أي عثرات في تنفيذ وتطبيق هذا الاتفاق، ومنطلقة من ضرورة تكريس الفاعل الإيراني في معادلات الحل الإقليمية.

وانطلاقاً من أعلاه تبرز إشكالية تقييم وتتبع السلوك الإيراني في سورية في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي وتقييم جدوى استغلالها للهوامش المتاحة والفرص المتوقعة جراء انفتاحها على المجتمع الدولي. لذا تحلل الورقة هذه الإشكالية وتبين واقع الشروط الإيرانية في سورية وأثر وانعكاس الاتفاق النووي عليها، وذلك بعد تدارس السياسة الإيرانية وأهدافها وآليات تدخلها في البيئة السياسية والعسكرية السورية، كما ستعيد الورقة اختبار الطرح الإيراني وفرضيات تدخله مفككة واقع النظام الحاكم في سورية وتبيان مدى تواؤم هذه الطرح مع هذا الواقع وما الجديد الذي أفرزه الاتفاق في هذا الصدد، ثم تنتقل الورقة في جزئها الأخير بعدما كونت جملة من النتائج المتعلقة بالواقع الإيراني في سورية بعد الاتفاق ملامح سبل تعطيل الأداء الإيراني وذلك بطرح جملة من التوصيات العسكرية والسياسية لقوى المقاومة الوطنية.

طموحٌ في الاستحواذ

خلال تدارس السياسة الإقليمية لطهران يحدد السياق التاريخي للسلوك الخارجي الإيراني بالإضافة إلى كيفية صنع القرار ودوائر التأثير والاستراتيجية العامة، ماهية وغاية هذه السياسة وأدوات تأثيرها، إلّا إنه في الحالة السورية التي يمكن اعتبارها حالة جيوسياسية متفردة في الإقليم من حيث حدة الصراع ومستوياته وكثرة الفاعلين في هذه الساحة الجيوسياسية بالغة الأهمية في صيغ ومعادلات الأمن من جهة، والاحتمالات والتداعيات المفتوحة التي ستسهم في بلورة نظام سياسي إقليمي جديد من جهة أخرى ، فإنه لا بد من إعادة تعريف هذه السياسة مع مراعاة الإفرازات غير النمطية والمتغيرات الطارئة المتسارعة وأثرها على الدفع باتجاه سياسات جديدة. حيث عملت إيران على توظيف وتطويع المتغيرات الحاصلة عقب ثورات الربيع العربي، في توسيع مجالات عمل سياساتها الخارجية وذلك بهدف خلق فرص تساهم في سيرها باتجاه مركزية النظام الإقليمي. كما ترتكز على منهج المناورة الاستراتيجية، الذي يرافقه بناء منتظم للقدرة والقوة الإيرانية سواءً عبر تعزيزها داخلياً أو دعم أذرعها الميليشاوية في البيئات المستهدفة خارجياً وإبقاء حالة التهديد قائمة لمحيطها.

لقد شكلت الثورة تحدياً للسياسة الخارجية الإيرانية إذ أضحت الثورة مهدداً حقيقاً للنواة المركزية للمشروع الإيراني برمته، فكان لا بد من تحويل تبعية نظام الأسد لإيران إلى هيمنة وتحكم وتدخل إيراني مباشر بالوظائف السياسية والعسكرية حتى تضمن تكامل هذه الوظائف مع المصالح الإيرانية الاستراتيجية.

ويمكن تفنيد أسباب وأهداف التدخل الإيراني بالآتي:

أولاً: عدم السماح بإخلال قواعد الاشتباك مع إسرائيل واحتكار مواجهتها عربياً وإسلامياً، إذ يشكل سحب هذه الورقة من إيران انتكاساً حاداً لفاعليتها الحركية ضمن تفاعلات النظام الإقليمي، وغياباً عن ميادين صياغة المعادلات الأمنية في المنطقة، إن انحسار قوى النظام وتقهقرها في جيوب استراتيجية في مناطق الجنوب وبالقلمون شكل هاجساً مركباً للنظام الإيراني حيث أنه سيعزز من فرص غياب "حليفها" من المكاسب الاستراتيجية الذي يوفر تواجده في المشهد الأمني مع إسرائيل، بالإضافة إلى أنه مهددٌ حقيقي لطرق إمداد حزب الله اللبناني الذي يمارس ذات الوظيفة في الجنوب اللبناني.

ثانياً: الحفاظ على النظام، وإبرازه كقوة عسكرية منظمة يمكن أن تضطلع بأدوار عسكرية وأمنية ضمن عمليات محاربة الإرهاب، ومده بكافة أشكال الدعم الممكن، إذ تصدت الخارجية ومؤسسات الأمن والدفاع الإيرانية لهذه العملية، وذلك لسببين أساسيين، الأول: أن النظام السوري حليفٌ ضمن محور تتصدر قيادته طهران كما تعده طهران عامل صد لطموحات الدول "السنية" من جهة وبدعم هذا النظام وإدارة ملفاته السياسية والأمنية ستضمن إيران **تحقيق فاعلية إقليمية** وتسهم في **تعطيل فاعلية المنافسين الإقليميين في محور «الاعتدال»**، والثاني: اعتبار صمود هذا النظام بمثابة إعلان انتهاء ثورات الربيع العربي التي أدت إلى تغييرات ليست في صالح طموحات إيران الجيوسياسية.

ثالثاً: التحكم في الميزات الجيوسياسية لما بات يعرف بـ"سورية المفيدة"، فعملية التدخل المباشر والتحكم في تفاعلات المشهد العسكري للنظام **سيزيد من هامش طهران في عرقلة أي حل نهائي في سورية**، وسيتيح لإيران تعميق مستوى الحماية لجيوب استراتيجية لمنع تهديد مصالحها بشكل مباشر، فتثبيت قواعد اشتباك خارج حدود سورية المفيدة من شأنه عدم تعطيل المشروع الإيراني في سورية التي تعد نقطة وصل مهمة للبنان والمياه الدافئة، كما أن تأصيل هذا التدخل **سيبدد أي وجود عسكري يهدد مصالح حزب الله في لبنان، وتحفظ قنوات إمداده**.

أما أهم آليات هذا التدخل

فمن الناحية العسكرية: تحاول طهران **التحكم بخيارات ومسارات العمل الأمني والسياسي للنظام** إذ يشرف ضباط الحرس الثوري الإيراني ومستشاريه بشكل مباشر على تدريب المنظومة العسكريّة لنظام الأسد وتزويدها بالعتاد، والإشراف على عملياتها العسكرية وصولاً إلى **احتكار العملية التفاوضية مع فصائل المعارضة الفاعلة**، عدا عن دوره التخطيطي في إدارة المعارك ورسم خطوط الفصل داخل سورية، وتحريك القطاعات العسكرية، وفقاً للمتغيرات الميدانية العسكرية، وتقوم عدة ميليشيات شيعية عراقية ولبناني المدعمة بعناصر شيعية، أفغان وباكستانيين، بأدوار العمليات الميدانية، وتتوزع تلك الميليشيات على عدة جبهات حيث يتمركز حزب الله في محافظات حمص ودمشق وحلب، بينما تتوزع الميليشيات العراقيّة في بيئات جغرافية أكثر تخصصاً وبأدوار أكثر تحديداً، وأبرزها: كتائب أبو الفضل العباس،

وعصائب أهل الحق، ولواء عمار بن ياسر، وكتائب سيد الشهداء العراقية، وتقوم قوات الأسد بتقديم الدعم اللوجستي والإمداد الجوي والمدفعي والخدمات المرافقة لتلك المليشيات، بالإضافة إلى قيامها **بتشكيل مليشيات محلية موالية** لها.

كما تقوم إيران بعدة خطوات استراتيجية في هذا الصدد حيث تقوم بإعادة هيكلة ناعمة للأجهزة الأمنية إذ تقوم باستبعاد جل من يعارض تواجدها وتحكمها بالسياسات العسكرية والأمنية مقابل أشخاص يدينون بالولاء لها وذلك ضمن سياق الاستحواذ على أهم مفاصل الدولة العميقة بحيث لا يضير مصالح طهران أية عملية تغيير سياسي إن حدثت.

وعلى الصعيد السياسي، تحاول إيران فرض أجندتها على سياق المسارات السياسية، فهي تحاول استثمار إدارة ملفات النظام المحلية والإقليمية في سبيل تحسين شروطها وتموضعها في النظام الإقليمي، إذ لا تألُ طهران جهداً وفي الفعاليات الإقليمية والدولية كافة من التأكيد على أن:

1. إيران وحلفاءها هما الحامل الأساس لمكافحة التطرف والإرهاب الذي يشكل مهدداً أمنياً.
2. القدرة على الضبط السياسي لجل تحولات المشهد في بيئة النظام السياسية والعسكرية.
3. غياب القوى السياسية المعتدلة في فضاء المعارضة السورية.
4. تصدير رؤى ومبادرات سياسية تعزز خطوط النظام وتلتف على المستندات الدولية مستغلة تضارب المفاهيم الروسية والأمريكية حول تعريف مبدأ هيئة الحكم الانتقالي وصلاحياتها.
5. التذرع بحماية الأقليات الدينية والعرقية.

أما مجتمعيّاً تدفع إيران نظام الأسد إلى إحداث تغيرات ديمغرافية في سورية، من خلال تجنيس عشرات الآلاف (وربما أكثر) من الشيعة العراقيين والإيرانيين واللبنانيّين من جهة، وسحب الجنسية السورية من المواطنين السوريين من جهةٍ أخرى، كما تجهد إيران في إعادة صناعة الهوِيات المجتمعية عبر برنامج التشييع، والذي وإن تلاشى في المناطق المحررة، إلّا أنه استعاض عن ذلك بمحاولة إعادة تعريف الهُوِيّات الأقلوية (العلوية تحديداً) بصيغةٍ شيعيةٍ تُشكل حاضناً مجتمعياً للمشروع الإيراني، يسمح لها بأدوارٍ تدخليةٍ مستقبليةٍ باسم تلك الهويات[98]، كما تحاول طهران بشكل حثيث عبر استراتيجيتها العسكرية لتفريغ بعض المناطق والعقد الجيوسياسية المهمة من الفاعل السني الذي لم تعد تقبل إيران بتواجده في جيوب تشكل خطوط إمداد لأذرعتها أو جبهات صد لمنع تدحرج السيولة العسكرية إلى تلك المناطق، وما شروطها في محادثات التفاوض مع الثوار في الزبداني بعد أن أثقلتها بالقصف والبراميل المتفجرة إلا تأكيداً جلياً على تلك السياسة.

أما من الناحية الاقتصادية فقد تكفلت طهران بتمويل آلة حرب النظام، والسيطرة على الاقتصاد السوري، وتوظيفه كأداةٍ لكسر العقوبات الدولية المفروضة على إيران من جهة، وبوابةً عربية للسلع الإيرانية، واستنزافاً كاملاً للموارد الاقتصاديّة السورية، خاصةً في ظل عجزٍ كبيرٍ في الميزان التجاري ما بين الدولتين، فمنذ اندلاع الثورة السورية ظلت إيران تحتفظ بهيمنتها الاقتصادية على العلاقات التجارية مع سورية، وعززتها في مناحٍ عدة، بلغت درجة إنقاذ الأسد من الإفلاس

[98] عبد القادر نعناع، العلاقات الإيرانية-السورية: الهيمنة الإيرانية على سورية 2011-2014، دراسة منشورة على موقع مركز المزماة للبحوث والدراسات، تاريخ 27/ كانون الثاني /يناير 2014، الرابط الالكتروني: http://almezmaah.com/ar/news-view-4227.html.

أكثر من مرة، وضخ مزيدٍ من الأموال في الموازنة العسكرية السورية. وتجدر الملاحظة في هذا السياق أن الانهيارات الاقتصاديّة الكبرى التي طالت الاقتصاد الإيراني، وخاصة في عام 2013، وانعكاساتها السلبية على الداخل الإيراني، دفعت إيران إلى إعادة النظر في حجم الدعم الذي يناله أتباع إيران في العالم العربي.

بعد الاتفاق: هوامش تحرك مؤقتة

بتقييم الواقع الإيراني في سورية قبيل الاتفاق نجد أن تموضعها كان قلقاً رغم كل الآليات التي نفذتها إيران في سورية، خاصة إذا ما أدركنا اضطراب مصالحها في كافة مناطق نفوذها في ظل أزمة وانتكاسات اقتصادية محلية تجعل من أدائها الخارجي يتعثر، إذ إن التمدد السياسي والعسكري لإيران في بيئات رافضة له ودعمها لأذرع عابرة للغايات الوطنية، ناهيك عن بدء ارتياب روسي من تحكم طهران في المسارات الأمنية السورية رغم درجة التنسيق العالية في المسارات السياسية والتفاوضية فيما بينهما، وعموماً يمكن **تسجيل وتوصيف واقع طهران قبيل الاتفاق النووي في سورية** في الآتي:

1. لم تنجح الوسائل الإيرانية السياسية سواءً عبر مبادراتها أو عبر استقطابها لبعض القوى والحركات السياسية "غير المؤثرة والتي تسبح بفضاء النظام" بتعويم النظام وتسويقه، أو عبر تسويق خطاب سياسي يستند على نسف الوقائع والمعطيات ويتبنى أن ما يحدث في سورية هو إرهاب يهدد الصيغ الأمنية ويستهدف البنية السورية والإقليمية برمتها، إلا أنه وبعد أربع سنوات فالنتيجة السياسية الأكثر وضوحاً في هذا الصدد أن إيران متورطة بدعم نظام شمولي مجرم يعتريه الكثير من عوامل الضعف وعدم الحركة ومن الصعب إعادة تسويقه وتعويمه محلياً ودولياً.

2. كشفت نتائج الآليات العسكرية الإيرانية في سورية أن طهران غارقة ضمن المشهد العسكري السائل عموماً، حتى الجيوب الاستراتيجية التي حاولت السيطرة عليها لاتزال قلقة وغير مستقرة نظراً لكثرة الفاعلين المحليين وتنوع انتمائهم واختلاف مقدراتهم العسكرية، كما تحولت سورية التي جهدت طهران في تحويل جل أذرعها في المنطقة إليها إلى جبهة استنزاف حاد لهم لاسيما "حزب الله" و"الميليشيات العراقية" وبالتالي تزايد احتمالية انعكاس ذلك سلباً على مصالحها في لبنان المضطرب سياسياً والعراق الذي تدور على جغرافيته حرب أرادتها إيران طائفية. ويضاف إلى ذلك تزايد صراعات بينية عسكرية كامنة بين أذرعتها في الجغرافية السورية.

3. اصطفاف إيران الفج مع مصالحها الضيقة دون مراعاة المهددات الأمنية للمنطقة ومحاولتها المتجددة لفرض مشروعها السياسي ودعمه بكافة الآليات العسكرية أدى إلى خسارة رصيدها ورصيد أذرعها لدى الرأي العام السني عموماً وتكريس شبه قطيعة سياسية مع أهم الفواعل الإقليمية.

4. في سبيل تحسين واقعها العسكري في سورية، تسارع طهران لإعادة تشكيل وتهيئة نظام بديل مقبول دولياً وموال لها في دمشق، بالإضافة إلى بحثها الدائم عن شريك محلي سوري، تتكئ عليه في بعض المهام على مستوى التفاعلات السياسية المحلية، وهو أمرٌ لم تنجح بتحقيقه حتى تاريخ هذه الورقة.

5. على صعيد تبنيها وتبني حليفها الأسد لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية منيت طهران وقوات النظام والميلشيات الداعمة له عدة خسارات لمواقع مهمة من قبل التنظيم تمدد تنظيم الدولة المستند أساساً في خطابه الأيديولوجي إلى مجابهة السياسات الطائفية الإيرانية العُنفية الإقصائية.

6. أما على صعيد فرضية سعي إيران إلى تهجير أعداد كبيرة من السوريين السنة من سورية المفيدة. وبغض النظر عن صعوبة وكلفة الإحلال السكاني إلا أن إيران عملياً تسعى في هذا الصدد فقط إلى تحييد التجمعات السنية الكبيرة، ومحاصرتها واستغلال عمليات النزوح والهجرة الجماعية في إحداث تغيير ديموغرافي نوعي.

مما لا شك فيه أن الاتفاق النووي مع المجتمع الدولي قد خلق عدة هوامش حركة مؤقتة حاولت طهران استثمار الزمن المتاح لبدء تنفيذ الاتفاق وتوظيف قبول المجتمع الدولي لعودتها للحظيرة الدولية في تعزيز تموضعها السياسي في المشرق عموماً فهي **تتحرك لتوسع هامش التعطيل في الحل النهائي لسورية**. وتعزيز دورها المركزي في المشهد السوري على حساب القوى الإقليمية، كما أن زخم الاتفاق النووي جعلها تصدر نفسها بأنها ممسكة تماماً بزمام المبادرة والقيادة وأن باقي الدول بما فيها روسيا تصطف خلفها، وفي البحث عن آثار الاتفاق النووي على السياسة الإيرانية في سورية نجدها محدودة، فالإدارة الإيرانية تحاول استثمار تأخر الحسم الدولي الناتج عن الاتفاق النووي في سورية في تنفيذ أجندة طهران إلا أن عدم التعقيد في حالات الصراع في المشرق العربي يحول دون ظهور هذه الفاعلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاتفاق حيّد مؤقتاً استخدام سورية كورقة ضغط أمريكية على طهران، إلا أن **هذا الانتعاش السياسي مرهون بأمرين:** الأول التزام إيران بتطبيق الاتفاق النووي، والثاني مرتبط بإرادة الإدارة الأميركية. **وفيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي** المرتقب للاتفاق النووي فلن يُلحظ في المشهد الاقتصادي السوري على المدى المنظور باستثناء تشجيع رأس المال الإيراني الخاص في الاستثمار في سورية المفيدة، بل سينعكس إيجاباً بالدرجة الأولى على الداخل الإيراني المتعطش للاستثمارات وعمليات تعزيز البنية الاقتصادية والتخلص من إشكالات مزمنة.

أمّا على صعيد احتمالية تعزيز خطوط النظام السياسية والعسكرية بعد الاتفاق، فإنه لم يُحدث حتى الآن تغييراً حقيقياً في هذه الخطوط، بل شكّل هذا الاتفاق ارتياباً من زيادة سيطرة إيران وحزب الله لدى القيادات الميدانية، الأمر الذي يعزز من واقع الانقسام السياسي والعسكري داخل صفوف مؤسستي الأمن والدفاع لدى النظام، ويبقى لهذا الاتفاق بعض الآثار الإيجابية على أمور لن تسهم في تغيير قواعد اللعبة كارتفاع معنويات قوات النظام التي ترجو من هذا الاتفاق عودة إيران لممارسة دور الشرطي الذي كان منوطاً بها قبل أحداث الربيع العربي، كما عزز الطمأنينة لدى قادة الصف الأول في النظام بما يتعلق باستمرار الدعم واحتمالية زيادته، وفي ذات الوقت لوحظ عودة الصلف في تعامل دمشق مع القوى الإقليمية، إلا أن الوضع الميداني يجعل هذا الصلف ردة فعل لا يمكن التعويل عليها.

وبشكل عام يمكن الاستنتاج أن الاتفاق النووي لم يسهم عملياً حتى الآن في نجاح طهران بجل الاختبارات الوظيفية في المنطقة ولاتزال سياساتها تواجه ذات التحديات، إذ إنه لم يتحسن تموضع إيران وحلفائها عسكرياً في سورية. حتى أن طرحها السياسي [99] الذي تعول على تسويقه إثر الاتفاق النووي لا يزال غير مقبول، ولم تملك ما يؤهلها لفرضه. كما أن افتراض أن إيران ستخرج منتصرة من سورية، وقد دخلت مرحلة السيطرة الكاملة على مفاصل الدولة هو أمر غير حقيقي فسيطرة إيران تراجعت بعد خروج مناطق واسعة من سيطرة النظام.

سبل الصد والعرقلة

وفقاً لما تم ذكره آنفاً ينبغي على قوى المقاومة الوطنية الاستمرار في العمل على سبل صد السياسات الإيرانية عبر محورين متوازيين وهما تعطيل أدوات التدخل الإيراني عبر سحب أهم أوراقه الضاغطة، وتعميق أزمته في سورية من خلال زيادة المحاصرة السياسية والعسكرية، وذلك وفق تبني السياسات والتكتيكات الآتية

على المستوى الاستراتيجي والسياسي

- تعزيز فصائلية القوى الموالية، وممارسة سياسة العزل ومن ثم الاحتواء مع أطراف «سورية المفيدة» والجيوب داخل المناطق المحررة، وفي ذات الوقت ينبغي العمل على تعزيز العلاقة العضوية بين المكاتب السياسية للفصائل العسكرية والائتلاف الوطني، كونها ستشكل حافزاً لتقويض النفوذ الإيراني ضمن الجغرافية السورية.
- التوصل إلى وثائق ومذكرات تفاهم مع قوى عسكرية وسياسية أقلوية، وتعزيز تفاهمات محلية مع قوى موالية خارج المناطق الحساسة، وفتح قنوات تواصل ومفاوضات مباشرة مع الأحزاب الكردية
- مقاطعة المفاوضات الثنائية مع إيران، والإصرار على رفض أي مبادرة سياسية تحقق بعض أو كل الأهداف الإيرانية المذكورة أعلاه
- الاستمرار بسياسة احتواء الطيف الأوسع من قوى المعارضة السورية وتهميش تحركات الأحزاب والشخصيات المتصالحة مع الدور الإيراني في الإقليم.
- تعريف إطار العلاقة المستقبلية بين سورية الجديدة وإيران ضمن المحددات الوطنية وثوابت المعارضة السورية أولاً ثم فتح قنوات تواصل مع الفاعلين الإيرانيين كسلطة ومعارضة.

على المستوى العسكري

- استهداف قوى حزب الله بشكل رئيسي، في القلمون وريف دمشق.
- إعادة فتح جبهة القصير وحمص.
- السيطرة على نقط جيوسياسية حساسة في الساحل، وفي القنيطرة، وفي جبال القلمون الغربي، وفي مورك.
- عدم تعطيل المواجهات المحتملة بين تنظيم "الدولة الإسلامية" وحزب الله.

[99] يقوم هذا الطرح على "حكومة وحدة وطنية لا تشمل قوى سياسية مناوئة أو متحالفة مع المتنافسين الإقليميين. والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، والقبول بلامركزية إدارية عالية، مع الحفاظ على إدارة ملفي الأمن والخارجية بيد الحكومة في دمشق، وإيجاد توافق وطني في محاربة الإرهاب وفق المعايير الإيرانية، وتحت عباءة الحكومة في دمشق، بالإضافة لخروج العناصر الأجنبية من سورية".

- دحر القوات الشيعية من الجنوب السوري وسحب ورقة الضغط على إسرائيل من يد حزب الله وإيران من داخل الجغرافية السورية.
- صد المحاولات العسكرية لقوى النظام في فصل جبهة حلب الشمالية عن الغربية والجبهة الداخلية عنهما.
- تأجيل الصراعات البينية والتفرغ لقتال النظام وتنظيم الدولة الإسلامية.
- الحفاظ على اضطرارية المجتمع الدولي للرجوع في محاربة تنظيم الدولة مقابل شمل عمليات التحالف الدولي تحييد القوة الجوية للنظام على الأقل.

يمكن القول ختاماً، بأن طهران سارعت لفرض أجندتها السياسية والعسكرية في سورية بعد توقيع الاتفاق النووي مستغلةً إعلان قبولها دولياً لتحسين شروطها على حساب باقي الفاعلين الإقليميين والمحليين في تلك الجغرافية الملتهبة، إلا أن طموحها الاستحواذي لا يزال غير قابل للتحقق، وهوامش الحركة المؤقتة التي أتاحها عنصر الزمن لطهران سيمد آلياتها وأذرعها ببعض من الزخم المعنوي، إذ إنه يمكن وصف غايات تدخلها في سورية بأنها أهداف قلقة ومعرضة للانحسار خاصة إذا ما أحسنت قوى المقاومة الوطنية السورية سبل صد السياسات الإيرانية.

نبذة عن المشاركين

الأستاذ علي باكير

مستشار سياسي في سفارة دولة قطر لدى تركيا. سبق له وأن عمل باحثاً أول في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية، مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الدكتورة فاطمة الصمادي

باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات مختصة بالشأن الإيراني، تحمل درجة الدكتوراه من إيران عن رسالتها حول المضامين النسوية في سينما المرأة الإيرانية. لديها عدد من الكتب والأبحاث المتعلقة بالشأن الإيراني من أبرزها:

أ. التيارات السياسية في إيران (2012).

ب. التقارب الإيراني الأميركي: مستقبل الدور الإيراني 2014).

الدكتور مروان قبلان

الدكتور مروان قبلان، باحث أكاديمي، حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية حول النظرية السياسية الدولية في جامعة مانشستر. عمل سابقاً عميد كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في جامعة القلمون في دمشق، وأستاذاً مساعداً في كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق. نائب عميد كلية الإعلام للشؤون العلمية في جامعة دمشق. خبير في السياسة الخارجية له العديد من المقالات والدراسات المنشورة في الصحف ومراكز البحوث العربية والإنجليزية. كان عضواً في مجلس الإدارة في مركز جامعة دمشق للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الدكتور جمال نصار

د. جمال نصار، باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات مختص في الشأن المصري، حاصل على دكتوراه في فلسفة الأخلاق عام 2002 ودبلوم المفاوضات الدولية عام 2007 من جامعة القاهرة، له العديد من المؤلفات، منها: مكانة الأخلاق في الفكر الإسلامي، وأثر العولمة في الفكر العربي الحديث، ونظرات في الفكر والسياسة، كما شارك في العديد من المؤتمرات الدولية، ونُشر له عشرات المقالات في الصحف والمواقع المصرية والعربية، ورئيس منتدى السياسات والاستراتيجيات البديلة سابقاً، وعضو نقابة الصحفيين المصرية واتحاد الصحفيين العرب.

الأستاذ عارف كسكين

عارف كسكين مواليد محافظة أردبيل، موغان الإيرانية. أنهى المرحلة الثانوية من تعليمه في مدينة موغان عام 1993 وأتم تعليمه الجامعي ضمن كلية العلوم الاجتماعية "سوسيولوجي" في جامعة تبريز، عام 1999 انضم لكلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة وحصل منها على شهادة الدراسات العليا، وبعد إنهاء الدراسات العليا قام بالتقدم للحصول على الدكتوراه ضمن الجامعة نفسها، ومن عام 1999 يعمل عارف كسكين مع مركز آفراسيا للدراسات الاستراتيجية، وضمن مؤسسة توركسام ومؤسسة يوز يل التركية وأوراسم منذ نشأتها قام بالعمل فيها ضمن قسم الدراسات الشرق الأوسطية.

من عام 1999 حتى يومنا هذا وضمن الإعلام التركي قام بكتابة أكثر من 100 مقالة في العديد من المراكز المختصة بالدراسات التحليلية، ملف أفراسيا، راديكال، آكتول، تيمبو وطن،2023، جلوبال استراتيجي، وقد تم ترجمة مقالاته للعديد من اللغات منها: التركية الآذرية الفارسية، الإنكليزية وقد تم تجميع مقالاته ضمن كتاب واحد في إيران. ويشارك الدكتور كسكين على قنوات CNN التركيةTRT ، وخبر ترك فيما يخص المواضيع المتعلقة بالوضع الإيراني.

الدكتور سنان حتاحت

نائب المدير التنفيذي لمركز عمران للدراسات الاستراتيجية. شارك بتأسيس العديد من المبادرات الإعلامية والاجتماعية مع بدايات الثورة السورية. شغل منصب المدير التنفيذي للمكتب الإعلامي للائتلاف منذ تأسيسيه وحتى صيف 2014 حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة "كمبين" الفرنسية في أمن الشبكات والمعلومات. عمل مدرساً لعلوم الحاسوب في جامعة كمبين بين الأعوام 2006 /2010.

ile ilişkileri, PKK faktörü, IŞİD ile yaptığı mücadeleyi de hesaba kattığımızda, geçici olmayacağı ve büyük ihtimalle kalıcı konum elde edeceği söylenebilir. Bu da İran'ı PYD ile ilişkisini sürdürmeğe iten diğer bir nedendir. İran'ın PYD'ye dikkatinin diğer bir nedeni de başta ABD olmakla birlikte batılıların PYD'ye gösterdiği ilgidir. İran - PYD ilişkisinin şekillenmesinde Tahran-Kandil ilişkisinin de etkisi büyüktür. İran, PYD'yı desteklemeyerek PKK ile olan ilişkilerini de güçlendiriyor. İran bu vesile ile Türkiye'de Kürt milliyetçiliğini kışkırtmakta ve Kürtlerle Türk devleti arasında Kobani olaylarında yaşandığı gibi duygusal bölünmeye yol açmaya çalışmaktır.

Suriye'deki kantonlar PKK için bir üs niteliğindedir. PKK bu kantonları Abdullah Öcalan'n "demokratik ulus" tezinin laboratuarı gibi değerlendirerek dünyaya "demokratik ulus" modeli gibi sunacakları bir prestiji projesi gibi sunuyorlar. PKK'ya göre aslında Suriye'deki kantonlar Türkiye'de hayata geçirilmesi istenilen "demokratik ulus" projesi için de bir deneme, test ve prova niteliği taşımaktadır. PYD; PKK'nin önemini, pazarlık gücünü, uluslararası destek ve meşruiyetini artırmıştır. Ayrıca Türkiye'nin dillendirdiği "PKK'nın silahsızlandırılması" önerisi PYD'nin varlığı nedeniyle fiilen ortadan kalkmıştır.

Bu çatı altında, Kürtlerin yaşadıkları dört ülkede kendilerine özgü örgütlenme ve parti kurma düşüncesi gündeme getirilmiştir. Bu çerçevede Türkiye için KADEK, İran için PJAK, Irak'ta Demokratik Çözüm Partisi, Suriye için ise (PYD)Demokratik Birlik Partisi kurulması kararı alınmıştır. Bir süre sonra KONGRE-GEL ve KADEK fikri ortadan kaldırılarak PKK ismine geri dönülmüştür.

PKK; PJAK ve PYD'yi kurarak ABD'nin "bölgesel kurgu ve arayışlarında" yer almak istemiştir. ABD'nin Irak'ta yerleşmesi PKK'nın stratejisinde ve bölgesel duruşunda köklü bir değişime neden olmuş; PKK, geleneksel destekçileri olan İran ve Suriye'den uzaklaşmaya başlamıştır. Bu durum, PKK'nın ABD bağlamında bir misyon arayışında olduğunu göstermektedir. Bölgesel çatışma alanlarından iyi yararlanan PKK, yeni dönemde ABD'nin bölgesel tasarımı kapsamında yer almak istemiştir. PKK, bölgesel ve küresel dengelerin değiştiğini, bu durumda bölgedeki geleneksel destekleyicilerine daha fazla güvenemeyeceğini anlamıştır. PKK' nın bu bölgeselleşme girişimi Suriye'de sonuç vermemişti. Suriyeli PKK'lıların da örgütten ayrılarak Demokratik Birlik Partisi'ne katılmaları sonucu örgütün zayıflamaya yol açacağı gerekçesiyle PKK, Suriye'de etkin faaliyet alanı bulamamıştı. PKK'nın bu bölgeselleşme girişimi İran, Suriye ve Türkiye arasında PKK merkezli güvenlik işbirliğinin artmasına neden olmuş ve bu da PKK' nın hareket alanını ciddi şekilde sınırlandırmıştı. Nitekim Tahran bu süreçte PKK'yı terör örgütü olarak tanımış ve onunla askeri olarak çatışmaya girmişti. Ayrıca ABD, PJAK'ı terör listesine alarak PKK'yı hayal kırıklığına uğratmıştı. Aynı sürçe İran ve Suriye'nin PKK/PEJAK/PYD konusunda işbirliği artmıştır.

İran ve Beşar Esed'in PYD' ye yönelik hasmane ilişkisi Suriye'de halk devrimi sonrası sona ermiş ve yerini ittifaka bırakmıştır. Nitekim İran, Esed ile iyi ilişkisi olan PYD'yi desteklemektedir. Salih Müslim'in defalarca İran'a gittiği ve Tahran'dan mutlu geri döndüğü biliniyor. İranlı yetkililer PYD'den memnuniyetlerini saklamıyor. PYD'nin varlığı, hem İran'ın Suriye siyasetiyle çelişmiyor hem de İran'ın stratejik hedefleriyle aynı doğrultuda olduğu söylenebilir. PYD, Esed'e karşı bir mücadeleye girmemiş, onunla iyi ilişki kurmuştur. PYD'nin bu girişimi Suriye Kürtlerinin önemli bir bölümünü Esed karşıtı bir süreçten uzak tutmuştur. PYD, Esed karşıtı cephede yer almayarak Suriye muhalefetini ideolojik, siyasi ve askeri olarak bölmüştür. Böylece Esed'ın daha stratejik olarak gördüğü alanlarda yoğunlaşmasına imkân sağlamıştır. İran, PYD'yı destekleyerek PKK'yı, İran ve Iraklı Kürtleri de Esed'e karşı olmaktan uzaklaştırmıştır. İran, PYD'yı destekleyerek hem Türkiye iç siyasetinde PKK ve HDP üzerinden etkin olabilmek hem de AKP'nin Suriye siyasetinin sorgulanmasına yol açarak Ankara'ya karşı kamuoyu baskısını artırmak istiyor. Suriye'nin bölünme ihtimali Türkiye'deki güvenlik ve milliyetçi kaygıların artmasına yol açıyor. İran, PYD'yi destekleyerek Türkiye - Suriye sınırının PYD kontrolüne geçmesini ve Türkiye'nin Suriye üzerinden Arap dünyasına kara sınırının kesilmesini istiyor. İran bu yolla Ankara'nın güvenli bölge ve IŞİD'den arındırılmış bölge gibi tezlerini gerçekçi olmaktan çıkarak Türkiye'nin Suriye muhalefetiyle de bağını koparmak istiyor. Tahran bu yolla Ankara'yı Beşar Esed'i kabullenmeye zorluyor. İran'ı PYD ve kantonları desteklemeye iten diğer bir neden de IŞİD faktörüdür.

İran, Suriye'deki savaşa taraf olarak seçeneklerini tüketerek Esed'e mecbur kalmıştır. Esed iktidardan giderse, İran'ın Suriye'deki konumu ciddi şekilde sarsılacağı açıktır. İran açısından Suriye, Irak gibi değil. Irak'ta Şiiler çoğunlukta ve üstelik İran'ın Iraklı Kürtlerle de ilişkileri de iyidir. Suriye'de İran'ın müttefikleri azınlıkta ve muhtemel bir iktidar değişiminde bugünkü konumlarını kaybedecekleri bellidir. Bu nedenle İran, Suriye'nin geleceğinde söz sahibi olmak istiyorsa PYD ile ilişkisini iyi tutmak zorundadır. PYD'nin kurduğu kantonların Irak'ın kuzeyindeki IKBY(Irak Kürdistan Bölgesel Yönetimi) tecrübesiyle birlikte bölgesel güç dengeleri, Suriye iç bölünmüşlüğü, batılıların PYD

Arabistan ve Türkiye'yi dengelemek istiyor. İran'ın bölgesel siyaseti ideolojiden arındıkça bölgedeki jeopolitik ve etno-mezhepsel mücadele derinleşiyor, genişliyor ve keskinleşiyor. İran'ın Sünni Araplar ve Türkiye ile yaşadığı sorunların kökeninde bu değişimin olduğu açıktır.

İran bu süreçte yeniden PKK'ya dönmüştür. Murat Karayılan'ın "İran'ın PKK ile iletişimini, örgütle ilişkisinin en kötü olduğu dönemde bile koparmadığı" sözü İran-PKK ilişkisini en iyi şekilde ifade ediyor. 1984'ten günümüze kadar İran-PKK irtibatı hiçbir zaman kesilmemiştir. , Türkiye'yle ilişkisinde Kandil'e ihtiyacı olabileceği ihtimalini hiçbir zaman reddetmemiştir. Nitekim Arap Baharı sonrasında bu ihtiyaç ortaya çıkmıştır. Arap Baharı sonrasında İran, Kandil ile yeni bir ilişki modeli geliştirmeye yönelmiştir özellikle de Suriye krizi sonrası bu yeni ilişki modeli daha belirgin hale gelmiştir. İran, PKK'yı destekleyerek Türkiye'nin Ortadoğu siyasetini değiştirmek ve özellikle Suriye konusunda ya Tahran'ın görüşünü kabullenmesini ya da iddiasından vazgeçmesini istemektedir.

İran Türkiye'nin PKK ile mücadelesini desteklememektedir. İran basını Türkiye aleyhinde yazılar ve haberlerle doludur. İran basını Türkiye'yi "Kürtlerin düşmanı" ve "IŞİD'in en büyük hamisi" gibi sunuyor. İran'ın devlete yakın bazı sivil toplum kuruluşları Birleşmiş Milletler'i Türkiye'yi Kürtlere katliam yaptığı iddiasıyla cezalandırmaya çağırmaktadır. Ankara, PKK ile mücadeleye başladığı sırada Hasan Ruhani İran'ın Kürdistan bölgesinde "Yaşasın Kürdistan" diyerek Ankara'nın meşruiyetini sorgularken, İçişleri Bakanı Kandil'de fotoğraf çektirmekte ve İran Genelkurmay Başkanı Ankara'nın girişimlerini "yanlış ve sonuçsuz" diyerek eleştirmektedir.

Yeni dönemde İran-PKK yakınlaşmasını PKK'nın Ortadoğu'da değişen konumu nedeniyle sadece İran-Türkiye ilişkisi çerçevesinde analiz etmek mümkün değildir. PKK 2003'ten itibaren bölgeselleşmeye başladı. İran'da PEJAK, Suriye'de PYD ve Irak'ta Demokratik Çözüm Partisi'ni kurarak bu stratejisini gerçekleştirmek istemiştir. PKK'nın 2003'teki bu girişimi o dönem istenilen sonucu vermedi, hatta PKK'yı güçlendirmek yerine zayıflatmıştı. PKK'nın bölgeselleşme girişimi, Arap Baharı ve özellikle Suriye krizi sonrasında netice vermiştir. Bu da PKK'nın konumunu değiştirmiştir. PKK'nın artık sadece Türkiye'de değil; İran, Irak ve Suriye'de bütün güçlerini hesaba katması gereken bir aktöre dönüştüğü açıktır. PKK'nın Ortadoğu'daki konumun değişmesi İran-PKK ilişkilerini de yeni bir aşamaya taşımıştır. Yeni dönemde İran'ın PKK'yı destekleme nedenleri de artmıştır. İran-PKK ilişkisine PYD yeni, güçlü neredeyse belirleyici bir unsur olarak dâhil olmuştur. PKK yeni dönemde İran'ın Suriye siyasetinin ayrılmaz bir parçası haline gelmiştir. İran'ı PKK'yı desteklemeye ve onunla iyi ilişki kurmaya iten diğer bir neden de, Irak Kürt Bölgesel Yönetimi'ndeki (IKBY) güç mücadelesidir. İran Barzani'ye karşı PKK- KYB (Kürdistan Yurtseverler Birliği) ile ilişkisini geliştirdi. Artık İran-Türkiye ilişkileri değişse bile, İran-PKK dostluğu devam edebilir.

İran, PYD Ve Suriye Kürtleri

Abdullah Öcalan'ın yakalanması PKK'yı belli bir süre şaşkınlığa ve belirsizliğe sürüklemiştir. Örgüt, 2002'de KADEK ve 2003'de KONGRE-GEL isimleri altında bu krizden çıkma çabasına girmiştir. Bu dönemde PKK sadece örgütsel olarak değil düşünsel olarak da bir bunalım içine girmiştir. Bu aşamada, Abdullah Öcalan tarafından "Demokratik-ekolojik toplum" ve bu çerçevede "Demokratik konfederalizm" tezi ortaya atılmıştır. Bu tez aslında PKK'nın uzun süredir savunduğu "Büyük Kürdistan" hayalinden koptuğunu göstermekte ve bölgedeki dört ülkede yaşayan Kürtlere konfederalizm modeli bir yönetim önerilmekteydi. Bu yaklaşım, "Kürt sorununa" yaşadıkları ülkeler sınırları içinde bir "çözüm arayışı" idi. KONGRE-GEL 2003'de bu öneri temelinde bir çatı örgüt olarak kurulmuştur.

zayıflayacağını iddia ediyordu. İran, Türkiye'nin gerçek niyetinin Musul ve Kerkük'ü geri almak olduğunu iddia ederek Iraklı Kürtleri Ankara'ya karşı kışkırtıyordu. İran-Türkiye ilişkilerindeki bu gerilim 1990'ların sonuna doğru düşmeye başladı.

İran-Türkiye ilişkilerindeki PKK gerginliği Muhammet Hatemi'nin(1997-2001/2001-2005) cumhurbaşkanı olmasıyla azalmaya başlamıştır. Hatemi'nin cumhurbaşkanlığı döneminde İran ve PKK arasında yaşanan sıcak çatışma gündeme damgasını vurmuş; bu çerçevede gelişmeler, İran ve Türkiye arasında PKK bağlamında işbirliğini gündeme getirmişti. Özellikle 2003'ten sonra İran güvenlik güçleri ve PKK terör örgütü elemanları arasındaki sınır çatışmaları, İran'ı PKK konusunda tutum değişikliğine zorlamıştı. Nitekim Tahran, Temmuz 2004'te PKK'yı terör örgütü olarak kabul etmiş ve buna karşılık da Türkiye, İran karşıtı olarak silahlı mücadele eden Halkın Mücahitleri Örgütü'nü terör listesine almıştı.

İran'ın PKK'ya karşı tutumunun değişmesinin farklı nedenleri vardır. ABD, Irak'a yerleşmiş ve Kuzey Irak'ta Kürt yapılanmasının güçlü ve güvenilir bir temelde yürümesi için zemin hazırlamıştı. İran, ABD-Iraklı Kürtler arasındaki yakın ilişkinden endişe duymaya başlamıştı. Bu dönemde İran, ABD karşısında direnebilmek için komşuları ile iyi ve güvenilir bir ilişki kurması gerektiğini düşünmekteydi. İran, Türkiye ile PKK'ya karşı işbirliği yaparak, Türkiye'yi, ABD ve İsrail'in kendisine karşı faaliyetlerinden uzak tutmak istemekteydi. İran'ın terör konusunda Türkiye ile işbirliğine girmesinin bir diğer önemli sebebi de, Halkın Mücahitleri Örgütü olmuştu. Bu örgütün beş bin silahlı elemanı Irak'ta bulunmaktaydı. Dolayısıyla bu durum İran'ı endişelendirmiş ve İran, Halkın Mücahitleri Örgütü'nün kendisine karşı kullanılmasından korku duyarak Türkiye'nin işbirliğine ciddi şekilde ihtiyaç duymaya başlamıştı. İran'ı PKK'ya karşı mücadele etmeye iten diğer bir neden, bu örgütün İran içinde PJAK isimli bir örgüt kurması olmuştur. İran, PKK'ya uzun süre ülke içinde siyasi faaliyet alanı sunmuş, PKK da bu güvenlik desteği altında güç kazanmayı başarmıştır. PKK İran'ın güvenlik desteği çerçevesinde ülke içinde büyümeye çalışmış ve faaliyetlerini örgütlü hale getirmek istemiştir. Bu doğrultuda, Mart 2004'te PJAK adlı örgütü kurmuş ve İran içinde çalışmalarına başlamıştır.

İran-PKK ilişkisi Arap Baharı sonrası yeniden düzelmeye başladı. İran-PKK ilişkisinin değişimini anlamak için Arap Baharı sonrası İran-Türkiye ilişikleri, bölgesel güç dengeleri ve İran'ın değişen küresel konumunu analize dahil etmek gerekir. Arap Baharı sonrası Türkiye ve İran Ortadoğu'da çatışmalı bir jeopolitik mücadele içine girmiştir. Bu mücadele alanı Irak, Suriye, Yemen dahil bütün Ortadoğu'yu kapsamaktadır.. İran, Türkiye'nin diplomatik ve siyasi girişimlerini kendi aleyhine görmekte ve Türkiye'nin nüfuz ve imkân alanını sınırlandırmak, daraltmak istemektedir. Bu açıdan bakıldığında Ortadoğu'da jeopolitik, ideolojik ve siyasi rekabete tutuşan İran-Türkiye ilişkilerinin mantığı ve özellikleri artık değişmiştir. Bugün İran-Türkiye ilişkilerini Kasr-i Şirin Anlaşması (1639) metaforuna sıkıştırarak analiz etmek mümkün değildir. Arap Baharı sonrasında şekillenen Ortadoğu'ya baktığımızda, İran'ın Ortadoğu siyasetini Amerika ya da İsrail karşıtlığı üzerinden analiz edemeyiz. İran ile ABD'nin bölgede görüldüğünden daha fazla ortak çıkarı var ve bir çok alanda işbirliği içindeler. Afganistan, Irak ve Suriye'de İran ve ABD doğrudan veya dolaylı işbirliği içindedir. İran'ın Ortadoğu siyaseti Amerikan karşıtlığının ideolojik sınırlarını aşmıştır. Arap Baharı, Suriye krizi, IŞİD sorunu, Şii - Sünni çatışması ve başka faktörler Ortadoğu siyasetinin mantığını değiştirdi. Yeni şekillenen Ortadoğu'da İran artık sistem karşıtı bir unsur değil. İran sisteme dahil edilirken, AKP yönetimindeki Türkiye sistem dışına itiliyor. Yeni dönemde batı, İran'a alan açarak Suudi

için PKK' nın IKYB'de güçlü olmasını arzu etmektedir. Bu da zaten PKK'nın amaçlarıyla örtüşmektedir. PKK 2013 yılında gerçekleştirdiği Kongre'de açıkladığı Siyasi Tutum Belgesi'nde öncelikli hedeflerden biri olarak "Irak'ta etkili bir aktör olmayı" belirlemişti. İran bu doğrultuda PKK'nın IKYB ile KDP' ye karşı etkin olmasını arzulamaktadır. Suriye'de PYD/PKK ile işbirliği yapan İran, Irak Kürt Bölgesi'nde artan KDP etkisini karşı PKK-KYB ittifakını desteklemektedir. İran bu ittifakı destekleyerek KDP'yi güçsüzleştirmek niyetindedir. İşin en ilginç tarafı şu ki, Irak'ın toprak bütünlüğünü desteklediğini sürekli vurgulayan İran, Irak Kürt bölgesinin kendi içinde farklı aktörler tarafından kontrol edilen "kantonlar" şeklinde yönetilmesini desteklediği iddia ediliyor.

Irak Kürtleri, komşuları arasında en fazla İran'dan destek almalarına rağmen yine en çok ondan korkmaktadır. Zira bölge devletlerin içinde Kürtlere en çok zarar verebilme olanağına sahip ülke İran'dır. İran'ın devlet yapısı ve saldırgan dış politika geleneği nedeni ile istikrasızlık yaratabilecek potansiyel ve araçlarının olduğunun farkındadırlar. Diğer taraftan İran ile ters düşmeleri durumunda Iraklı Şiileri kaybetmeleri yüksek bir ihtimaldir.

İran-PKK ilişkisi

Kürt ayrılıkçılığının İran ve Türkiye ilişkilerinin en önemli unsuru olduğunu söylersek yanlış olmaz. Bu unsur, iki ülke arasında tarihî olarak hem sürtüşme hem de işbirliği alanı olmuştur. Osmanlı döneminde sınır geçirgenliği, aşiretlerin sınırları aşındıran tutumları ve taraf devletlerin gevşek ve belirsiz tutumları sorun oluşturmaktaydı.

Cumhuriyet döneminde de Türkiye, İran ile ilgili bu endişesini sürdürmüştü. Bu endişe, İran'ın hem Türkiye içindeki Kürtlere yönelik izlediği siyasetten hem Irak Kürtleri ile olan ilişkisinden kaynaklanmaktaydı. Türkiye'nin endişesi 1979 İran İslam Devrimi'nden sonra daha da artmıştı. 1984'ten sonra İran-PKK ilişkisine bakıldığında, Tahran'ın Cumhuriyet döneminde Türkiye karşıtı bir örgütü bu kadar açık ve çok boyutlu desteklediği görülmemişti. Bu aslında yeni bir durumdu. Başka bir ifadeyle, Cumhuriyet döneminde Türkiye-İran arasında gerilimler yaşansa da, İran'ın 1979'dan sonraki Türkiye'ye karşı gösterdiği saldırgan siyaset hiç o zamana kadar görülmemiş bir olguydu. İran'ın Türkiye'ye yönelik saldırgan dış politikası iki yönde olmuştur; İran Türkiye'nin laikliğini kabul etmemiş ve ona yönelik hep eleştiriler pozisyonunu korumuştur. İkinci saldırgan siyaseti ise PKK'yı desteklemek olmuştur. İran-Türkiye 20. yüzyıl boyunca Kürtler konusunda bazı dönemlerde gerilimli ilişkiler yaşasalar da PKK gibi bir örgütün desteklenmesine benzer bir örnek görülmediği söylenebilir. Bu açıdan bakıldığında 1979 İran İslam Devrimi sonrası Tahran'ın Türkiye'ye yönelik siyasetinin daha cesur ve saldırgan olduğu anlaşılıyor.

İran – PKK ilişkisinin niteliğini, Tahran - Ankara ilişkisinin durumu, bölgesel güç dengeleri, küresel siyaset ve iki ülkenin iç siyasi durumu belirlediğini söyleyebiliriz.

İran, Ağustos 1984'te silahlı eylemlere başlayan PKK'nın ilk destekleyen ülkeler sırasındadır. 1984'te İran, PKK'yı sadece desteklemekle kalmamış; Türkiye'nin PKK ile mücadelesine de engel olmaya çalışmıştı. Nitekim 1984'te İran, Türkiye'nin Sıcak Takip Anlaşma isteğini reddetmekle kalmamış, Ankara'nın Bağdat'la imzaladığı Sıcak takip Anlaşmayı sert dile eleştirmişti. Türkiye'nin sıcak takip anlaşmasına dayanarak PKK'ya karşı yaptığı operasyonlar İran tarafından büyük bir rahatsızlıkla karşılanmış, Tahran, Türkiye'nin tarafsızlığını kaybederek İran-Irak savaşında(1980-88) Bağdat'ın yanında yer aldığını öne sürmüştü. Türkiye'nin Irak'ta PKK'ya karşı giriştiği operasyonları, Bağdat'ın bölgedeki etkinliğini güçlendireceğini ve İran'ın müttefik kabul ettiği Iraklı Kürtlerin

İran, Iraklı Kürtlerin ABD-İran gerginliğinde nerede yer alacaklarını dikkatle izlemektedir. Tahran açıkça Iraklı Kürtlerin, ABD ve İsrail ile olan ilişkilerinden, bu ülkelerin Kuzey Irak'a yerleşmelerinden ve Kuzey Irak'ın İran karşıtı üs haline getirilme ihtimalinden endişe duymaktadır. Kürtler bu konuda güven vermeye çalışsalar da İran'ı tatmin edememektedir. Nitekim İran, İranlı muhalif Kürt grupların Kuzey Irak'taki bürolarının kapatılmasını ve çalışmalarının durdurulmasını istemektedir. Buna karşılık Kürtler, İran'a karşı manevra alanlarını daraltmamak için Tahran'ın taleplerine "tatmin edici" bir karşılık vermemektedir.

İran'ın Kuzey Irak politikasında Türk dış politikasını etkileme hesapları yapmaktadır. Kuzey Irak İran-Türkiye ilişkilerinde tarihsel olarak hep gerilimlerin kaynağı olmuştur. İran, Bağdat yönetimi nedeni Iraklı Kürtlerle ilgilenmesi Türkiye'yi rahatsız etmiştir. İran'ın bu siyasetinin "Kürt milliyetçili/ayrılıkçılığı kışkırtması" olarak görmüştür. Türkiye-İran kuzey Irak konusunda bazı dönemlerde işbirliği yapsalar da hep birbirlerine güvenmemişlerdir. İran, Türkiye' nin Kuzey Irak'taki niyetlerine güvenmeyerek, Türkiye'nin gerçek niyetinin Musul ve Kerkük petrolünü ele geçirmek olduğunu iddia etmiştir. 2003' te Saddam'ın devrilmesi, Bağdat'ta Kürtlerin gücünü artırmıştır. Kürtlerin başta ABD olmakla birlikte batıyla kurduğu iyi ilişkiler Iraklı Kürt siyasi hareketinin göreli olarak rahatlamasına ve savunma pozisyonundan çıkarak devletleşme isteklerini açığa çıkmasına yol açmıştır. Başka bir ifade ile Iraklı Kürtlerin 2003'ten sonra bağımsızlığı hedefleyebilecekleri yeni bir durum doğmuştur. Bu durum IKBY'nin kendi iç siyasi gelişmelerinin, Irak'ın diğer etnik, din ve mezhepsel grupları ve bölge devletleriyle olan ilişkilerinin şekillenmesinde etkili olmuştur.

İran açısından bu durum yeni sorunlar ve gerginliklere açık olması nedeniyle yeni politikalar gerektirecekti. İran bu dönemde Kürtlerin Iraklı Şiilerle ortak hareket etmelerini istemekte ve Bağdat'tan bağımsız hareket eden bir Kürt bölgesini tehdit olarak görmektedir. Ayrıca IKBY'nin ABD, İsrail, Türkiye ve Araplarla olan ilişkilerini sınırlandırmasını talep etmektedir. Tahran, ayrıca IKBY'nin İran muhalif Kürtlerinin siyasi ve silahlı hareket merkezine çevrilmesine şiddetle karşı çıkmaktadır.

İran, Mesut Barzani'yi kendi stratejik çıkarlarına ulaşmak doğrultusunda en büyük engel olarak görmekte ve Barzani'yi sınırlamak, dizginlemek ve "ehlileştirmeye" çalışmaktadır. İran-Barzani arasındaki ihtilafları Barzani'nin Bağdat'la olan sorunlu ilişkileri, IKYB'de bulunan petrol ve doğalgazın mülkiyeti sorunu, Kürdistan'ın bağımsızlığı, Kerkük'ün statüsü, IKYB'de bulunan İranlı Kürt muhalifler ve Erbil' in Türkiye ile kurduğu siyasi ve ekonomik ilişkiler olarak sıralamak mümkündür.

İran Barzani'nin gücünü sınırlandırmak için IKYB, Gorani ve Değişim Hareketi gibi partileri desteklemektedir. Celal Talabani liderliğindeki Kürdistan Yurtsever Birliği (KYP) kendisini solcu olarak tanımlayarak milliyetçilikten uzak durmakta ve Kürtlerin bağımsızlığına karşı çıkmakta ve Bağdat ile iyi ilişki kurmak niyetindedir. KYP, İran'ın en yakın müttefiki olup Türkiye'ye mesafelidir ve IKYB'nin Türkiye ile askeri ve siyasi ilişkilerini sınırlandırmaktan yanadır. Iraklı Kürtler tarihte olduğu gibi en büyük dostunun İran olduğunu iddia etmektedir. Barzani ise Kürt milliyetçi söylemi ile bağımsızlık taraftarı olup Bağdat ile gevşek bir ilişki modelinin yürütülmesinden yanadır. Türkiye ile iyi ilişkilerin taraftarı iken İran'a mesafelidir. İran'a güvenmemekte ve Tahran'ın IKYB'ye kendi stratejik çıkarları doğrultusunda zarar verebileceğinden endişe duymaktadır. Nitekim Erbil'de İranlı şirketlerin Erbil'de istihbarat faaliyetleri yapma ihtimali nedeniyle çalışma imkanlarını daraltmaktadır İran, Barzani'nin gücünü sınırlandırmak

jeopolitiğinin yükselişine neden olmuştur. Şii jeopolitiği İran'ın stratejik ufkunu genişleterek, yeni bir manevra alanına sahip olmasını sağlamıştır.

Irak'taki gelişmeler İran'ın gözünde Kuzey Irak'ın stratejik öneminin değişmesine neden olmuştur. İran'ın Irak merkezî yönetimini zayıflatmak için Kürtlere ihtiyacı kalmamıştır. Başka bir ifade ile Saddam'ın devrilmesi ile İran ve Iraklı Kürtleri birleştiren ortak düşman ortadan kalkmıştır. Böylece İran ve Iraklı Kürtlerin ilişkisinin içeriği değişmiştir. Çünkü artık İran'ın yeni stratejik kurgusunun sahnelendiği yer Bağdat, başoyuncusu ise Şiiler olmuştu. İran ve Iraklı Kürtlülerin "ortak düşmanı" sayılan Bağdat yönetimi çökmüş ve ikilinin birbirlerine olan Bağdat karşıtı stratejik ittifak anlamsızlaşmıştı. Başka bir ifade ile söylersek, tarafların birbirine yaşamsal ihtiyacı kalmamıştır. Bu durum Tahran ve Iraklı Kürtlerinin ilişkilerini yeniden tanımlamaya zorlamakla birlikte yeni krizler, gerilimler, sorunlar ve anlaşmazlıklara gebe olduğu açıktı.

2003' te İran ve Iraklı Kürtlerin ilişkilerinde başka yeni değişikliklere de tanık olmaktayız. 1991 1.Körfez Savaşıyla itibariyle ABD, AB ve bölge devletleri Iraklı Kürtlerle daha yakından ve aktif ilişki kurmuşlardı.1991'den başlayan bu süreç 2003'te zirveye ulaşmıştı. ABD, Iraklı Kürtlerin birinci ve en güçlü destekçisi olmuş ve bu durum Iraklı Kürtlerin gözünde İran'ın önemini azaltmıştı. Iraklı Kürtleri üzerinde "hegemonyası" olduğunu iddia eden İran'ın 2003'tan sonra bunu ABD ile paylaşması yeni bir durum doğurmuştur. Bu durum İran ve Iraklı Kürtlerin ilişkisini değiştiren önemli faktörlerden biri olmuştur.

İran'ın en önemli dış politika gündemi, ABD ve İsrail ile ilişkileri ve nükleer çalışmaları nedeniyle yaşadığı sorunlar ve bölgede başata Suudi Arabistan olmakla Sünni Arap devletleri ve Türkiye ile yaşadığı jeopolitik mücadeledir. İşte Irak bu açıdan büyük önem taşımaktadır. İran, toprak talebi olmayan, ABD ve İsrail'in bölgedeki arayışlarını kısıtlayan, Sünni Arap devletlerini ve Türkiye'yi sınırlandıran ve Basra Körfezi' nin güvenliği konusunda kendisiyle işbirliğine girecek yeni bir Irak görmek istemekteydi. İran'ın bu arzusu ABD'nin eliyle bir ölçüde gerçekleştirilmişse de İran'ın nihai zaferi ancak ABD'nin Irak'tan yenik çıkmasıyla gerçekleşmiştir. Şii-Sünni çatışması alevlenmiş ve Tahran, Arapların en güçlü ülkesine hakim olarak Arap devletlerine baskı uygulama imkanı bulmuştur. Arap yönetimleri Saddam'ı istemiyorlardı ancak gelinen noktada Saddam dönemine göre çok daha büyük bir tehdit algılamaktadırlar. Sünni Arapların korkulu rüyası olan "Şii Hilali"nin gerçekleşmesi ihtimali kuvvetlenmiş ve tarihî rakipleri İran çok güçlenmiştir.

İran daha önce Irak yönetimi ile Kuzey Irak üzerinden hesaplaşırken, şimdi Bağdat üzerinden ABD, İsrail ve bölge devletleri ile hesaplaşmaya başlamıştır. İran açısından Kürtlerin önemi bu satranç tahtasında İran ve Şiilere oyun alanı yaratma çerçevesinde anlamlı hale gelmiştir. Irak'ta, Kürtlerin ayrılıkçı istekleri, Şii-Sünni çatışması çerçevesinde "Irak'ın parçalanma korkusunu", Bağdat'ın dinsel, mezhepsel ve etniksel olarak çoğulculuğa doğru gitmesi İran lehinde olmuştur. Irak'taki kolektif kimliklerin çatışmalı ilişkisi bir tarafından Irak'ın Arap kimliğini sorgularken diğer taraftan mezhepçiliğin körüklenmesine neden olarak İran'ın çıkarı doğrultusunda işlev görmüştür. Nitekim Iraklı Kürtleri varlığı Irak'ın Arap kimliğini sorguluyor. Irak'ın Arap kimliğinin sorgulanması İran'ın çıkarınadır. Bu parçalanmışlık Irak'ı bölge devletlerinin en önemli sorunlarından biri haline getirmiştir. Bu ise, bir taraftan bölge devletlerinin oyun alanını daraltırken diğer taraftan da bu koşullar tekfirci/selefi radikal grupları beslemektedir.

Nükleer Anlaşma Sonrası İran ve Ortadoğu'daki Kürt Siyasi Hareketleri

Sn. Arif Keski

Araştırmacı Omran stratejik merkezde

İran'ın Ortadoğu Kürtlerine yönelik ilgisinin Osmanlı dönemine kadar uzanan eski kökleri vardır. Bu ilginin Osmanlı dönemine kadar uzanan derin kökleri olsa da özellikle 20.yüzyılda netlik ve açıklık kazanmıştır. İran'ın bölgedeki Kürt milliyetçi hareketleri ile ilişkisi çelişkili bir görünüm arz ediyor. İran bazı dönemlerde Kürtleri desteklemiş ve bazı dönemlerde onları bastırmak için ittifaklar yapmıştır. İran'ın Kürt milliyetçiliğiyle olan ilişkileri çelişkili, tutarsız, inişli çıkışı olsa da, Tahran bu ilişkiyi hep sürdürmüştür. Başka bir ifade ile İran'ın Ortadoğu Kürt milliyetçiliğinin ortaya çıkışı, gelişimi ve günümüzdeki durumuna ulaşmasında önemli rolü olmuştur.

İran'ın 5+1 ülkeleriyle yaptığı nükleer mutabıktan sonra bölgedeki Kürt milliyetçiliğiyle olan ilişkisinin nasıl seyredeceği önemli bir sorudur. Yazımızın amacı nükleer mutabakat sonrası bölgesel ve küresel siyasi ve jeopolitik mücadele ışığında İran'ın Kürt milliyetçiliği ve siyasi hareketleriyle olan ilişkisini analiz etmeye çalışmaktır. Yazımız üç bölümden oluşmaktadır; ilk bölümde İran'ın Irak Kürtleri; ikinci bölümde İran- PKK ilişkisi ve üçüncü bölümde ise İran'ın PYD siyaseti analiz edilecektir.

Yazımızın sonunda genel değerlendirme yaparak öngörüde bulunmaya çalışacağız.

İran-Iraklı Kürtler

Günümüzde İran ve Iraklı Kürtlerin ilişkilerini anlamak için 2003 Irak işgali ile başlayan dönüşümü analiz etmek gerekir. İran ve Kürtler arasındaki "ortak düşmana karşı tarihi işbirliği", ABD'nin 2003'te Irak'ı işgaliyle birlikte hükmünü yitirmeye başlamıştır. Irak'ın işgali İran açısından yeni bir dönemin başlangıcı anlamına gelmekteydi. İran açısından bu dönem bir çelişki yumağıydı. Çünkü ABD'nin Irak'a yerleşmesi İran İslam Cumhuriyeti'ni ilk etapta ürkütmüştü. İran bir anda; "BM'yi ciddiye almayan", müttefiklerini önemsemeyen, askerî operasyona hazır ve güçlü bir Amerika ile karşı karşıya kalmıştı. Irak'taki işgalden önce de, diğer komşusu Afganistan'a yerleşmiş ve "sıranın İran'a gelebileceğini" dillendiren bir ABD vardı. 2003'te ABD çok daha yakınında büyük bir tehdit olarak belirmişti. Diğer taraftan, Irak'ın işgali İran'a yeni bir stratejik açılım fırsatı sunmuştu. Irak, tarihî olarak İran'ın Orta Doğu'ya açılımını engellemekte, stratejik enerjisini tüketmekte ve jeopolitik ufkunu daraltmaktaydı. Irak'ın askerî anlamda en güçlü Arap devletlerinden olması Arapları Tahran karşısında korumaktaydı. Ama Saddam'ın devrilmesi ile İran, Körfez ve Arap Ortadoğu'sunda rakipsiz kalmıştır. Şiilerin etkin olduğu yeni bir Irak doğmuştur. Şiilik ciddi bir siyasi etken olarak ilk önce İran ve daha sonra Lübnan'da kendisini gösterse de, gerçek anlamda özellikle Arap coğrafyasında bölgesel bir etken haline gelmesi Irak'ın işgalinden sonra mümkün olmuştur. Saddam'ın varlığı Şii potansiyelinin önündeki en büyük engeli oluşturmuştu. Arap Şiiliğinin Irak'ta iktidara gelmesi bölgede Şii

Gündem

Araştırmacı/Konuşmacı	Konu	Oturum Yöneticisi
-	Açılış Konuşması	Dr. Ammar Kahf
Ali BAKIR Araştırmacı	İran Nükleer Antlaşması'nın uluslararasi gozlemden Sürdürebilirlik Potansiyeli	Dr. Ammar Kahf
Dr. Fatima Alsmadi	İran Nükleer Antlaşması'nın İran Üzerinden Bir Okuması	
Dr. Marwan Kabalan	İran Antlaşması'nın Doğu Arap Bölgesinin Güç Dengeleri Üzerinde Etkileri	Dr. Sinan Hatahet
Dr. Ensar Nisanci	'İran Nükleer Antlaşması'nın Türkiye Üzerinde Olası Etkileri	
Dr. Gamal Nassar	İran Nükleer Antlaşması Sonrasında İran ve Mısır İlişkilerinde Muhtemel Gelişmeler	Sn. Maen Tolla
Arif Keskin Araştırmacı	Nükleer Anlaşma sonrası Kürt algıları	
Dr. Sinan Hatahet	İran Nükleer Antlaşması' ndan Sonra Iranın Suriye'dekı Konumu	Dr. Mazen Hashem

İran Nükleer Anlaşması'nın Suriye ve Bölge Ülkeler Üzerine Etkileri

Sunum

İran ve BM'nin daimi üyeleri ve Almanya tarafından 14 Haziran'da sonuçlandırılan İran Nükleer Programı hakkında farklı görüşler ortaya çıktı. İran'ın dış politikasındaki tavrının bölge ülkeleri üzerinde etkisi üzerine farklı bakış açıları bulunmaktadır. Bölgede son derece zorlu durumlar ve çeşitli çatışmalar vardır ve bu durumun yeni politik ve sosyal sistemin oluşumuna etkisi olacaktır.

Kuşkusuz bu anlaşma Arap dünyasında yeni ve marjinal bir siyasi atmosferin yaratılmasına sebep olacak.İran bu anlaşma sonrasında siyasi ve diplomatik olarak kendi hareket alanını arttıracak; bölgedeki çatışmaları kendi güç ve etkinliğini geliştirmek adına kullanacaktır. Özellikle Suriye'de zaman kazanmak için bu anlaşmanın önüne çıkabilecek bir engel söz konusu olmadan önce bölgesel olarak çözümcü bir rol oynamaya çalışmaktadır.

Bu anlaşmayı imzaladıktan sonra İran zaten var olan yerel kolları vasıtasıyla kendi askeri ve siyasi ajandalarını yürürlüğe sokacak ve bu ateşli coğrafyanın bölgesel aktörleri karşısında bu anlaşmadan faydalanarak daha kendi şartlarını daha iyi hale getirecek.

Öte yandan İran'ın bu son hedefinin önünde yerel engeller ve dışlayıcılar bulunmaktadır.

Çünkü İran projesi hala sabit bir dengeye oturmamıştır, ve çekilmesi riski altındadır; eğer bölge ülkeleri kendi elzem güvenliklerini ön plana çıkarmak için birlikte hareket ederen İran'ın bu projelerini engelleyebilirler.

Bu bağlamda net ve kapsamlı bir görüntü elde etmek için Omran Stratejik Araştırma Merkezi bir çalıştay yapmıştır. Bu anlaşmanın analiz edilmesi ve her bir anlaşma tarafı ülkeler açısından okunması hukuki etkileri doğrultusunda değerlendirilecektir.

Omran Merkezi tarafından bölgenin en önemli dosyaları üzerindeki reflekslerin incelenmesi yapılmıştır. Bunların en önemlisi Suriye dosyasıdır, çünkü İran tüm imkanlarıyla Suriye içine girmiştir. Omran Stratejik Araştırma Merkezi tarafından düzenlenen bu seminerde, İran ve uluslararası ilişkiler alanında uzman araştırmacıları davet ederek anlaşmanın bölge ülkeler üzerinde direkt ve dolaylı reflekslerini ve İran'ın dış ve iç politikasının üzerinde beklenen değişikliklere dair olası senaryoların değerlendirilmesi yapılacaktır.

Merkez Yöneticisi

İran Nükleer Anlaşması'nın Suriye ve Bölge Ülkeler Üzerine Etkileri

İstanbul

05. Eylül.2015

OMRAN STRATEJİK ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

Omran Stratejik Araştırmalar Merkezi; Suriye'de ve bölgede politik, ekonomik ve sosyal alanlarda karar alıcılara destek veren ve referans olan bir kurum olmak amacıyla Kasım 2013'te kurulmuştur. Merkez Omran; devlet ve toplumun diğer kurumlarına çalışmalarında destekleyici, sistematik ve organize araştırmalar sunarak, bilgi bütünlüğü ve öncelikler haritası oluşturmayı amaçlar.

Vizyonu; Suriye'nin devlet, toplum ve insan olarak bilimsel ve bilinç inşasında öncü olan, stratejilerin belirlenmesinde rol alan ve yön verebilecek durumda olmaktır.

Misyonu; araştırmaları gerçekçi ve ayrıntıların bilincinde yaparak, ihtiyaçları ve beklentileri en iyi şekilde tespit edip bunları karşılamaya yönelik planlar yapmaktır.

Website: www.OmranDirasat.org
E-posta: info@OmranDirasat.org

Basım Tarihi: 15.Aralık.2015

Tüm Hakları Omran Merkezi'ne aittir

05. Eylül 2015
İstanbul

İran Nükleer Anlaşması'nın Suriye ve Bölge Ülkeler Üzerine Etkileri

Konuşmacılar:

Ali Bakir Araştırmacı

Dr. Fatima Alsmadi

Dr. Marwan Kabalan

Dr. Gamal Nassar

Arif Keskin Araştırmacı

Dr. Sinan Hatahet

عمران
للدراسات الاستراتيجية
ÜMRAN
STRATEJIK
ARAŞTIRMALAR DERNEĞI